الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي و البحث العلمي

جامعة و هران- السانية

كلية العلو م الاجتماعية

قسم علم الاجتماع

مذكرة لنيل شهادة الماجستير في علم الاجتماع

تخصص: مدن، ثقافات و مجتمع

الموضوع:

إعداد الطالب:

بن خاطر كريم

تحت إشراف:

د. محمد مدني

لجنة المناقشة:			
ـ د. لقجع عبد القادر	أستاذ محاضر أ	جامعة وهران	رئيسا
ـ د. مدني محمد	أستاذ محاضر أ	جامعة محمد بوضياف	مشرفا
ـ د. مذكور مصطفى	أستاذ محاضر أ	جامعة وهران	مناقشا
ـ د. العربي مهدي	أستاذ محاضر أ	جامعة وهران	مناقشا

السنة الجامعية: **2011- 2012**

كلمة شكر

أتقدم بخالص شكري للأستاذ المشرف الدكتور مدني محمد على توجيهاته القيمة، و تشجيعاته.

مع الامتنان للدكتور لقجع عبد القادر على معاونته بآرائه و ملاحظاته الكثيرة، و إلى كل من ساعدوني من قريب أو بعيد على إتمام هذه الرسالة.

إهداء

اهدي عملي هذا

إلى والدي المحترمين و كل عائلتي.

و إلى كل اللذين انتظروا هذا العمل طويلا

المقدمة العامة

تمهيد:

إن التحضر يعد العملية التي يتم بمقتضاها الانتقال من الحياة الريفية إلى الحياة الحضرية كما أنه يكون من داخل المدينة عبر النمو الديم وغرافي، و هذا الانتقال يكون بسب الهجرة حيث يتعين على الفرد أو الجماعة أن يتكيف بالنظام و القيم السائدة في الوسط الجديد.

و يختلف الوسط الحضري " المدينة" عن الوسط الريفي، من حيث هو مركز تنظيم اجتماعي و اقتصادي و ثقافي خاص.

فإذا أخدنا بعين الاعتبار نظام القيم و العرف في الريف، نجد أن العنصر الأكثر أهمية هو التعاون و التماسك، و بالتالي فان القيم التي تقوم عليها العلاقات الجماعية تتسابق لتقوي وحدة الجماعة المبنية على تعايش الأنشطة الاقتصادية (R.BENKHELIL, 1982 : 38). فالتضامن و التعاون يعتبر الواجب الأول على كل فرد و كل واحد من الأسرة في نطاق هذا المجتمع.

أما الوسط الحضري فهو يختلف عن الوسط الريفي من حيث هو مركز اجتماعي و اقتصادي و ثقافي، و أنه يخضع لوسائل ضبط أكثر من الوسط الريفي(F.HAIDER 1982 : 37) . فالحياة في المدينة تمتاز بتعقدها و اختصاصها في علاقات إنسانية اجتماعية معينة، كما أن أسلوب حياة الحضر يمتاز بالمصلحة و بعادات وطبائع وسلوكات حضرية(ا، مذكور، لم تذكر السنة: 126)وقد درس علماء الاجتماع الوسط الحضري، و أكدوا على الدور الذي يلعبه هذا الوسط كقوة ايجابية في التغير الاجتماعي و من بين هؤلاء ريد فيلد(R. Redfield, 1956)وورث(L.Wirth, 1937) اللذان بينا الدور الدقيق الذي تتميز به المدن كوحدة حضرية مكانية كبيرة و غير متجانسة.

و بناءا على هذا تجد الأسرة المهاجرة نفسها في وسط يتطلب منها التكيف مع الحياة الجديدة،و قد شهدت الأسرة تغييرا واضحا نتيجة التطورات و زيادة حرية المرأة

كما أن نموذج الأسرة يتناسب مع نمط الحياة الاجتماعية، و ما يصاحبها من تعليم و تصنيع و تحضر، و تتجه نماذج الأسرة القرابية إلى الاختفاء و حل محل نموذج الأسرة الكبيرة نموذج الأسرة الزوجية المتكونة من أب و أم و أطفال.

و قد بينت الدراسات المتناولة من طرف المعهد الوطني للدراسات، و التحاليل الخاصة بالتخطيط"أن الأسرة تمثل الخلية التي تنعكس عليها كل التحولات الاجتماعية، و الاقتصادية للبلاد و إحدى الهيئات المكلفة و المخصصة فكل ما يطرأ عليها له انعكاسات هامة، و لكل تأثير خارجي

يؤدي إلى تغيير بناءها(F.HAIDER, 1982 : 52) . و كون الأسرة هي الخلية الرئيسية التي يعيش فيها الفرد و الوحدة الاجتماعية التي تمثل نشاطاته، فإنها تعمل على توضيح خصائص المجتمع وتطوره،وقد بين لوبلاي:" أن الأسرة من الوحدات الأساسية للحياة الاجتماعية، فأسلوب حياتها يتأثر بالعوامل الايكولوجية المحيطة بها.

فالأسرة تمر بمراحل تاريخية ،هي مرحلة الأسرة المستقرة و غير المستقرة أما الأسرة المستقرة هي الأسرة الريفية التي تتميز بالاستقرار و تماسك أفرادها، أما الأسرة غير المستقرة هي الأسرة الموجودة في المجتمعات الحضرية، و التي تتميز بصغر حجمها وضعف علاقاتها الاجتماعية (ميتشل ديكن، 1981: 54) ، فعملية التحضر التي تمر بها الأسرة في الوسط الحضري تتم بتحول الحياة الريفية إلى الحياة الحضرية، و هي تلك المرحلة التي من خلالها يتعين على الفرد أن يتكيف بالنظم و القيم السائدة في المدينة حتى يكتسب طبائع و عادات و طرق معيشة حضرية تختلف عن نمط الحياة الريفية.

فالتحضر الذي يحدث عن طريق الهجرة الريفية للمدن، يكون سريع الأثر على بناء الأسرة و ما يصاحبه من تغيير نسبي يكون تأثيره على الجيل الثاني للأسرة النازحة أكثر منه من الجيل الأول.

و قد شهدت الأسرة الجزائرية تغييرا نتيجة لعملية التحضر التي مرت بها، و ساهمت في تغيير بناء الأسرة النازحة و فقدان لبعض قيمها، فمرحلة التحضر استوجبت على كل الفرد أن يتكيف بالقيم و أسلوب الحياة الحضرية، وبالرغم من أن عدد كبير ظلوا يتمسكون بطبائع الريف إلا أن الجيل الثاني سرعان ما يتحول إلى مدني بصرف النظر عن عاداته و تقاليده.

وباعتبار الأسرة الوحدة الأساسية و الخلية الأولى في المجتمع، فكل تحول أو تغير يؤثر على بنائها و نمطها، لان الأسرة بمفهومها هي وحدة اجتماعية لا يمكن عزلها عن المجتمع فهي تعكس مرحلة التغير التي تمر بها نتيجة لعملية التحضر.

فالأسرة بحكم وجودها في ظروف جديدة نتيجة توفر فرص العمل، تدفع الفرد على أن يقضي مجموع أوقاته خارج البيت بعيدا عن أهله الشيء الذي يخلق نوعا من العلاقات الجديدة بين أفراد الأسرة.

فعملية التحضر أدت إلى تغير الحياة الريفية إلى الحياة الحضرية، من بناء اجتماعي متميز بعلاقات التشابه و سيادة التقاليد و القيم و التضامن، إلى أسرة تتعدى فيها علاقات أفراد الأسرة حيث

تكون العلاقات ذات أبعاد مختلفة و يبرز فيها الطابع الفردي، فتسقط صورة السلطة الأبوية التقليدية و تتغير العلاقات التي تربط بين الأب والابن.

فتغير نموذج الأسرة الجزائرية، من نموذج الأسرة الكبيرة إلى الأسرة الزوجية المتصلة بالأسرة الكبيرة و الغير المنفصلة عنها، يعبر عن تحولات نوعية للمجتمع ككل.

إن التغير الذي أصاب الأسرة الجزائرية، يعتبر حالة طبيعية في الحالات التي يمر بها المجتمع و كل مؤسساته الاجتماعية إذ أصبحت الأسرة ميدانا لبروز تلك التغيرات ووجد الباحثون أن ظاهرة التغير أخذت تنشأ فهي ظاهرة جديرة بالتسجيل و الاهتمام.

و قد اهتم الأنثربولوجيين بظواهر التغير، إذ قال رادكليف براون لا "ينبغي أن نفكر في أن البناء الاجتماعي على أنه ثابت، بل نفكر على أنه في حالة توازن لاحتكاك المجتمعات و لتأثيرات آتية من الخارج كحالات الثورة و الانتشار الثقافي " (ع. غيث، 1965: 34).لان التحضر يعد من أقوى المسببات للتغير الاجتماعي، الذي تعرفه الأسر الجزائرية.

لهذا أصبح هذا التغير جليا أكثر في المدن، فخصائص الحياة الحضرية كالحراك و تقسيم العمل و تعدد المؤسسات والخدمات الاجتماعية، ساهمت في تعجيل وإدخال هذه التغيرات على الوظائف المختلفة التي تقوم بها.

فإذا كانت الأسرة تشهد تغيرا نتيجة التحديث، و التقسيم الجديد للسلطات و التطورات و التغير السريع للعادات، و زيادة حرية المرأة و مشاركتها في السلطة، فهذا لا يخلو من وجود مشاكل واضحة مصاحبة لعملية التحضر.

فمن الواضح أن تطور و تغير الأسرة الجزائرية كان عنيفا، لكنه لم يقضي نهائيا على ملامح و جذور الأسرة التقليدية الأبوية (F. BENATIA, 1980 : 42) لذا فان دراسة التحضر و تغير بناء الأسرة الجزائرية، وجب علينا أن نركز على العلاقات السائدة الأسرية و القرابية، و علاقات الجيرة و ما طرأ عليها من تغيير دون إغفال حجم الأسرة، فدراسة التحضر يعني الكشف عن آثاره و هذا مما يستدعي البحث في بناء الأسرة الجزائرية، و ملاحظة ما يطرأ عليها من تغيير في الوقت الحالي

1-أهمية الموضوع

تعد المؤسسة الأسرية في المغرب العربي عامة، و الجزائر خاصة من الجماعات المرجعية الأولى و الأساسية، فهي لا تقتصر في كونها تقوم بإعادة الإنتاج البيولوجي فقط، بل تساهم بصفة

واسعة في التنظيم الاجتماعي، من خلال حفظ خبرات المجتمع و عاداته و قيمه و ثقافته، فهي غير منقطعة عن تطور المجتمع، بل هي تقوم بنقل كل هذه الخبرات إلى الأجيال الجديدة.

و بالرغم من التحولات الكبرى التي عرفتها الأسرة الجزائرية بعد1962 نتيجة التغيرات التي عرفها المجتمع الجزائري، فإنها لم تكن موضوع دراسة سوسيولوجية مستفيضة، نظرا لما يمكن أن تسهم به الدراسات السوسيولوجية في معرفةاتجاهات و تحولات الأسرة .

فحتى الآن، فان الأبحاث في موضوع الأسرة في الجزائر، لم يولي له الباحثين أهمية بالصفة الكافية، وذلك يرجع إلى أن الأسرة الجزائرية عرفت تغيرات كثيرة في الجانب الاجتماعي، كما نجد أن عدم اهتمامهم أيضا في كون أن الأسرة لم تكرس كموضوع للدراسات الاجتماعية، و لم تتطور إلا ابتداء من العقد الرابع من القرن 20 م، في الولايات المتحدة، و لقد تجسد تطور علم الاجتماع الأسري في الولايات المتحدة في وضوح المفاهيم المستخدمة في ميدانه، و في ابتكار مناهج جديدة و تعديل المناهج القديمة و تدوين النتائج العلمية المتوصل إليها من خلال الدراسات المنجزة في العالم و تطويرها.

و لقد ازداد اهتمام الباحثين بموضوع الأسرة، خصوصا لعلمهم بارتباط هذه المؤسسة بكل المؤسسات الاجتماعية الأخرى، إذ لا تعد ظاهرة اقتصادية أو سياسية أو ثقافية فقط.

لهذا لا تعرف الدراسات المخصصةللأسرة اليوم، حصرا دقيقا لكميتها أو نوعها ما لم يصنف مجموعها وفقا للمفاهيم المستخدمة فيهذه الدراسات.

وتأتي في مقدمة هذه الدراسات تلك التي أنجزها روبير ديكلواتر **(R.Decloitres, 1936)**.عن "نظام القرابة و البنيات الأسرية في الجزائر"، و عدة دراسات ميدانية مختلفة، إضافة إلى دراسات مصطفى بوتفنوشنت حول الأسرة الجزائرية"، سنة (1982) ناهيك عن بعض الدراسات الأخرى.

و على هذا الأساس جاءت دراستنا مكملة، و مثرية للدراسات السابقة عن الأسرة الجزائرية، و عليه فان تناولنا لهذا الموضوع يكتسي أهمية نظرا للتطورات السريعة التي شهدها المجتمع الجزائري في مختلف نواحي الحياة اليومية، و التي دفعتنا للقيام بدراسة حول موضوع :" التحضر و تغير بناء الأسرة في المجتمع الجزائري".

فهذا الموضوعيمثل نقطة حساسة في مجتمعنا، الذي يتحول و يتغير و يتعرض لشتى التأثيرات.

فالأسرة كنظام اجتماعي أو كجماعة اجتماعية، تعتبر نقطة ارتكاز هامة في البحث و التحليل الاجتماعي، لأنها تشكل منطلقا قاعديا لدراسات مقارنة بالأسرة في المجتمع الجزائري،فلفهم هذا المجتمع انطلاقا من خليته الأساسية لابد من متابعة دراسة الأسرة في المكان و الزمان، عبر مختلف المراحل التي ظهرت فيها ملامح التغير الأسري، حيث أن العالم الرأسمالي عرف تطورا علميا و تكنولوجيا سريعا، انعكست أثاره على المجتمعات التقليدية ابتداء من النصف الثاني من القرن 20 م.

و من الأهداف العلمية و العملية التي نريد الوصول إلى تحقيقها من خلال هذه الدراسة المتعلقة بالتحضر، و أهم التغيرات و التحولات عند الأسرة في المجتمع الجزائري هي:

تحليل التغيرات التي عرفها المجتمع الجزائري من جراء التحضر، و بيان حجمها و طبيعتها و انعكاساتها على الأسرة الجزائرية.

ففي نفس السياق، يأتي موضوع بحثنا الذي يتطرق إلى تغيرات الأسرة و انتشار نمط جديد من الأسر في المجتمع الحضري، يكرس جزء من حياة المجتمع و ممارساته بحيث لا يدرس الجزء إلا ليفهم الكل، و هذا ما تطلب منا التقرب من الأفراد في وسطهم الخاص و العام و اتخاذهما ميدانا للدراسة.

فلا يمكن فهم التفاعل الحاصل في الظاهرة الحضرية، دون أبحاث ميدانية تتخذ من المدينة مجالا لها، لذا اخترناها كميدان لبلورة تمثلات الأفراد و ممارساتهم، بتناول تغير الأسر من النمط التقليدي إلى النمط الجديد، الذي يعكس تصورات و تمثلات الجيل الجديد نتيجة التحضر السريع الذي عرفه المجتمع في جميع المجالات.

إن موضوع دراستنا جاء مرتبط بالمجال الحضري في المدينة، الذي هو من اختصاص علم الاجتماع الحضري، وجاء مجسدا لمختلف التحولات التي عرفها علم الاجتماع في الجزائر من خلال كونه موضوع تدريس(N. MAROUF, sans date : 55). و مجال دراسة (A.LAKJAA, 2004 :51) بكل ما عرف الجزءان من تساؤلات و إعادة نظر.

و بما أن الانتقال إلى وسط جديد معناه حدوث تغيير مادي، الذي بدوره يؤدي إلى تغيير معنوي فان محاولة فهم كيفية حدوث ه ذه التغيرات و الجوانب التي يمسها في حياة الأفراد و الجماعات الأسرية سيوضح بعض الميكانزمات التي تحكم الحياة في الوسط الحضري و التي هي موضوع لعلم الاجتماع الحضري.

2- موضوع البحث:

لقد أدى تطور أشكال المجتمعات الحضرية الأولى، إلى دراسة تحول المناطق الريفية إلى مناطق حضرية عن طريق تناول تطورها و انتشار ثقافتها الحضرية.

و على هذا، فقد ارتبط التحضر و النمو الحضري، بحركة انتقال و تحول إلى تنظيمات اقتصادية أكثر تعقيدا، أو بمعنى آخر انتقال من حالة تقوم فيها الحياة الاجتماعية على أساس العمل الزراعي، إلى حالة تقوم فيها الحياة على أساس العمل الصناعي، و الإداري و التجاري.

و لقد غلب على معظم الدراسات الحضرية الغربية، و الأمريكية بصفة خاصة، اهتمامها بدراسة الاقتصاد المتروبولوتي،والذي أكدت من خلاله على الارتباط بين عمليتي التصنيع و التحضر.

و لقد كان تطور الزراعة كأسلوب أو طريقة للمعيشة، أهم مرحلة لدخول البشرية نحو طريق التحضر نتيجة نمو المدن الصغرى، و تزايد الإنتاج الزراعي و تطوير وسائل النقل.

فالتحضر من خلال هذا هو ظاهرة عالمية تطورت و تعمقت، في أوربا الغربية التي شكلت المركز الذي انتشرت منه إلى مختلف دول العالم" حيث "ابتدءا من 1800 كان فقط 3% من سكان العالم يعيشون في المدن، إلا أنه قد تضاعف إلى نسبة 15% في سنة 1900 و إلى 50% سنة 2000، إلى أن يصل إلى 67 % ، من السكان الحضريين في سنة 2025 و أكثر من 80 % في الكثير من الدول، بحيث نجد أنه في سنة 2000 حوالي 213 مدينة زاد عدد سكانها بميلون نسمة" **(J.VERON, 2006 :50).**

فهناك العديد من العوامل الاجتماعية، و التكنولوجية، و الفكرية، التي لعبت دورا هاما في زيادة معدلات التحضر خلال القرن 19 م، و كان ذلك في انحلال النظام الإقطاعي و ظهور الرأسمالية بميلاد التصنيع في هذه الدول.

أما عن درجة التحضر في الدول النامية، فان معدلاتها لا تزيد عن معدلات التحضر في الدول الصناعية، و يلاحظ من خلال الواقع و الظروف التي تعيشها الدول النامية، إذ ما زال هناك تدهورا لمستوى المعيشة في هذه الدول، الذي قد أصاب الغالب من شعبها بسبب الظروف الاقتصادية و الاجتماعية، فاقتصادها ضعيف و غير قادر بأي شكل من الأشكال على منافسة الدول الصناعية.

فالمشكلة المشتركة، و الأساسية بين الدول النامية في معظمها هي مشكلة النمو السكاني السريع، الذي يساهم بشكل مباشر في انخفاض مستوى المعيشة،و في هذا الصدد يرى عبد اللطيف ابن شنهوا: "أن الفترة الممتدة ما بين(1962-1966)، بلغ فيها عدد النازحين من الريف إلى المدينة حوالي 600 ألف نازح ، و هذا بعد الاستقلال. فالطموح إلى العصرنة و التحضر جعل من البيئة التقليدية و كأنها في طريق الزوال(ع. ابن شنهوا،1992: 7).

و لقد شكل التحضر في الجزائر، تحد واضح للمجتمع الجزائري التقليدي، لأنه نشأ أولا في ظل سيطرة قوى أجنبية غازية ، ثم لان هذا التحضر يحمل في ذاته قيم تستدعي التحول و التغير الشامل في جميع المجالات.

و يمكن اعتبار نزوح الفلاحين الجزائريين، من قراهم نحو المدن بحثا عن العمل جراء الحملة الواسعة التي شنتها عليهم الإدارة الفرنسية لاغتصاب أراضيهم. و التي ازدادت هذه الحملة شراسة و اضطهادا بين 1954 إلى 1962، فقد أصبح الريف الجزائري مند اندلاع الثورة يعيش أزمة خانقة (P.Bourdieu, SAYAD ,1964). ، بسبب السياسات التي اتبعتها فرنسا في الجزائر طيلة فترة احتلالها، مما دفع بفرنسا إلى تفكيك المناطق الريفية، بالترحيل و التشريد و إقامة المحتشدات، و الضغط على السكان من اجل الهجرة إلى المدن و ترك الأرياف، مما أدى إلى تضاعف عدد السكان الحضريين من سنة 1954 إلى 1962.

إضافة إلى الأوربيين حيث كانت المدن الأماكن المفضلة لهم، لأنهم يجدون ظروف العيش فيها قريبة من التي كانت في بلادهم الأصلية (م. بومخلوف، 2001: 126). و تلت هذه الموجة موجتان إحداهما رافقت السنوات الأولى للاستقلال، و كان معظم النازحين ريفيين و لاجئين.

أما الموجة الأخرى فقد صاحبت انطلاقة التصنيع، إذ يقول عبد القادر جغلول في هذا الصدد: " رافق الاستقلال موجة ثانية، و في هذه المرة ينبغي احتلال مكان المستعمر للدخول في عالم كان ممنوعا من الأخر، و الاستفادة أيضا من التحديث المكتسب أما الموجة الثالثة فهي مصاحبة لانطلاق التصنيع"(ع. جغلول، 1983: 224).و لاشك أن التوزيع الغير المتكافئ لفرص العمل كان له تأثير في امتداد ظاهرة النزوح الريفي في القطاع الحضري عنه في القطاع الريفي(مرجع سابق،1992: 07). حيث شهد تزايد عدد السكان في الحضر بعد الاستقلال، ليشمل في التعداد الأخير لعام 2008 نسبة 71.1% من

إجمالي السكان، بينما لم تكن هذه النسبة تمثل سوى نسبة ضئيلة قدرت ب 31.4% من مجموع السكان لعام1966 .

و إذا كان الاستعمار له دورا واضحا في تحول المجتمع الجزائري، فان مضمون التحضر خلال الحقبة الاستعمارية من1800 إلى1962 يتطلب منا وقفة:

لقد شكلت مسألة تقدير العدد الإجمالي لسكان الجزائر عشية الاحتلال الفرنسي، موضوع خلاف و تباين بين الباحثين فمثلا: ياكونو و اندريه جوليان(A. Julien & J.M.Yacono) قدر بحوالي 3 ملايين (3000000) نسمة، أما رونيه غاليسو(René Galissot)، فقدره بحوالي ثلاثة ملايين و أربعمائة ألف نسمة(3400000) نسمة، فيما ذهب محمد بوخبزة إلى تقديره بحوالي أربعة ملايين و خمسمائة ألف(4500000) نسمة (م. الطيبي،1992: 45).و كان هذا في بداية الاحتلال الفرنسي للجزائر في1830.

و قد عرفت الجزائر ما قبل الاحتلال و المغرب العربي عامة نظاما ديموغرافيا ينعته أهل الاختصاص بالطبيعي أو البدائي، (Natural ou primitif)، و يتميز هذا النظام بوفيات مرتفعة و مستوى عالي للخصوبة، إذ قدر المعدل الخام للوفيات30% و 35%، أما معدل الولادات فلا يتعدى 35% أما الزيادة الطبيعية(Accroissement Natural)، فهي جد ضعيفة إذ لا تتعدى 0.5% في العام(M.ROUISSI, 1983 :44-45) .

فالتحضر الذي عرفه المجتمع الجزائري إبان فترة الاستعمار، كان ناجما عن احتكاك ثقافتين مختلفتين، هما الثقافة الجزائرية التقليدية، و الثقافة الفرنسية الحديثة، أي الاحتكاك الثقافي الذي يعد نوعا من التثقف اللامتكافئ و المفروض[1] إذا كان التحضر يفرض نفسه على أنه البديل الأمثل للثقافة التقليدية، و تكون عناصر الثقافة المادية أوسع انتشارا و أسرع تقبلا من المجتمع المضيف.

فان هناك حالة ناجمة عن التحديث **Modernisation، acculturation"** المفروض في ظل السيطرة الأجنبية و التي ينعتها علماء الانثروبولوجيا ب " التفكك الثقافي **Destruction ,"** **Déculturation"** التي هي تعبر عن موقف لا تستبدل فيه الأشكال، و النظم الثقافية القديمة المهجورة جزئيا بأشكال جديدة،فالإدارة الفرنسية، و منذ احتلالها الجزائر انتهجت سياسة التفكيك الاقتصادي، و

[1] **يقسم باستيد أنواع الاحتكاك الثقافي أو التثاقف إلى ثلاثة أنماط رئيسية:**

- تثاقف تلقائي, طبعي, حر, يتعلق الأمر هنا بنوع من التثاقف الغير الموجه و الغير مسيطر عليه, في هذه الحالة كون التغير ناتج عن الاتصال البسيط و يتم بالنسبة للثقافتين المعنيتين, كل حسب حتميتها الداخلية الخاصة بها.

- تثاقف منظم و لكن مفروض بالقوة و يكون لصالح إحدى الجماعتين كما في حالة الاستعمار، ان هدا النوع من التثاقف يظل جزئيا في غالب الأحيان تشعر الجماعة المهيمنة بنوع من الإخفاق في مسعاها و ينتج عن هدا النوع من التثاقف تفكك ثقافي Déculturation بدون اكتساب خصائص ثقافية Acculturation.

-تثاقف مخطط مراقب يريد أن يكون منهجيا ومبني على المدى الطويل.

الاجتماعي و فرضت سياستها هذه بالقوة و السلاح و القانون، و من أبرز هذه القوانين، القانون المؤرخ في 22 أبريل 186الذي يدعي بقانون(Senatus consulte)، و قانون 26 أوت 1873 المرسم بقانون وارنيه(loi Warnier).

فلقد عمل القانون الأول على هدم البني الاجتماعية السابقة للاستعمار، و ذلك بالقضاء على الملكية، و منح الأفراد حق الانفراد بأنصبتهم و التصرف فيها، سواء كانت أرضا فلاحية أو رعوية، كما ألحقت الأراضي التي لا مالك لها بأملاك الدولة، أما القانون الثاني جاء مكملا لسابقه مدعما للملكية الفردية، ومخضعا جميع الأراضي إلى التشريع الفرنسيّ.التي هي تعبر عن موقف لا تستبدل فيه الأشكال و النظم الثقافية القديمة المهجورة جزئيا بأشكال جديدة.

فالإدارة الفرنسية ومنذ احتلالها الجزائر انتهجت سياسة التفكيك، وكانت تهدف من وراء هذه القوانين، إلى تفتيت النسيج الاجتماعي القبلي، لأن القبيلة باعتبارها وحدة اجتماعية سياسية، شكلت عنصر مقاومة وعرقلة لأهدافها، و مخططاتها الاستعمارية التوسعية و كانت لهذه السياسة عدة نتائج أهمها:

-هجرة خارجية، و أخرى داخلية، قام بها الفلاحين بحثا عن أسباب العيش بعد أن فقد معظمهم ملكيتهم الزراعية، أو إن قطعة الأرض التي بقيت في حوزة البعض الأخر لم تعد تكفي لإعالة أسرته.

فالتحولات التي عرفها المجتمع الجزائري، في فترة حرب التحرير، نتجت عنها أكبر التفككات الاجتماعية ، و لقد رصد لنا بيير بورديو و عبد المالك صياد (P. Bourdieu & SAYAD). جانبا منها في كتابهما المرسوم ب:(Le Déracinement) بمعنى" الاجثتات".

(P.BOURDIEU ET A.SAYAD, 1964:77). أي اقتلاع السكان الريفيين من أراضيهم و إجبارهم على السكن في محتشدات خصصت لهم قصد تحقيق إستراتجيتين: قطع مصادر التموين و منع الاتصال بين السكان و الثوار، من جهة وإحكام السيطرة و فرض المراقبة على هؤلاء السكان المجمعين من جهة أخرى.

إن سياسة تجميع السكان في محتشدات، كانت لها انعكاساتها المستقبلية، فأهم نتائجها على المدى القصير نشوء أشكال جديدة من الألفة الاجتماعية ، (Sociabilité)، الناجمة عن أوضاع النزوح و التشرد.

و على إثر هذه التصورات ظهرت جماعات بشرية بالأعداد الهائلة، من الفلاحين المطرودين من أراضيهم، لا يمكن أن نطلق عليهم سوى اسم الرابطين، و كونوا هؤلاء الفئة على أبواب

الحضارة أو مجموعات ما دون الطبقة لأنهم، أصبحوا فلاحين بدون أرض، و مدنيين بعيدين كل البعد عن حياة المدينة. (M. **Madani, these 3eme cycle, 1983:Tome1**) .

كما شكلت هذه المحتشدات بعد حصول الجزائر على استقلالها السياسي في1962 الخزان الذي اطعم النزوح الريفي نحو المدن.

و لقد شهدت هذه الفترة أيضا هجرة مكثفة للمعمرين نحو فرنسا، أثر خروج الاستعمار من البلاد. ففي هذه المرحلة عرف عامل آخر، و هو هجرة سكان الأرياف نحو المدن

بصفة كبيرة، هذا ما أدى إلى زيادة في نسبة عدد من السكان في المدن، إذ ارتفع من نسبة 25% في سنة 1954إلى 31.5% في سنة 1966. هذا التزايد نتج عنه أيضا زيادة في النمو الديموغرافي الخاص بالفئة الشابة.

و عليه فهذه الظواهر تعتبر بمثابة العوامل، التي ساهمت في تغير المجتمع الجزائري بعد الاستقلال ،فإذا كانت بنية الأسرة ووظائفها بدأت تتغير مع تغير الظروف و الأحوال في وقت الاستعمار، فكيف لنا أن نبقي على شكل العلاقات القرابية و الأسرية على نفس النمط اليوم في ظل ظروف تتسم بتسارع دينامية التحضر، و الحراك الاجتماعي المنجم عنها و تأثيرات العولمة.

3- الإشكالية:

لقد شهد المجتمع الجزائري تغيرات و تحولات عديدة و هامة، في مختلف ميادين الحياة ومظاهرها، والتي انعكست نتائجها على نظمه و مؤسساته الاقتصادية و الاجتماعية خصوصا الأسرة التي تعتبر الوحدة الأساسية و الخلية الأولى في المجتمع.

فكل تحول أو تغير يؤثر في بنائها أو نمطها، إذ لا يمكن عزلها عن المجتمع و لقد حظيت الأسرة بجانب كبير من الدراسة في مجالات عديدة، خاصة من طرف الأنثروبولوجيين، الذين حاولوا تتبع تطور الآسرة و ما اعتراها من تطورات و تغيرات سواء من ناحية شكلها، أو من ناحية الوظائف التي تؤديها، و لذلك فان دراسة الأسرة بدأت بصورة علمية مع النصف الثاني من القرن19 م، و لم تتوقف عن التطور حتى نهاية الحرب العالمية الثانية، عندما أخذت مدرسة شيكاغو على عاتقها دراسة الأسرة امبريقيا.

إن بحثنا هذا يعتبر مساهمة في التفكير السوسيولوجي، حول ظاهرة التغير الاجتماعي في الجزائر، فهو محاولة لتطبيق المقاربة الدينامكية في المجال الأسري.

أو بعبارة أخرى تم دراسة هذا الموضوع، باعتباره مؤشرا مفصلا لمعرفة شكل و مدى عمق التغيرات الاجتماعية في الجزائر، و كذا تبيان المحتوى الخاص للأسرة الجزائرية مقارنة بالتطور الذي تشهده المجتمعات الغربية.

ولقد كان لعلماء الاجتماع الجزائريين، دور هام في عملهم حول دراسة تغيرات الأسرة الجزائرية ،فهذا الموضوع ليس جديدا بل سبق لكثير من الباحثين التطرق إليه، و في مقدمتهم نجد أعمال مصطفى بوتفنوشنت، الذي اهتم بدراسة تغير الأسرة الجزائرية من النمط التقليدي، إلى النمط الحديث في ظل التحولات التي شهدها المجتمع الجزائري، بعد الاستقلال(**M.BOUTEFNOUCHENT**, **(55: 1982)**إضافة إلى ما جاء به الهواري عدي حول التحولات التي شهدها المجتمع الجزائري، خلال عقد الستينات و السبعينات و الثمانينات و ما تناوله من إشكاليات تمد بصلة إلى علم الاجتماع الأسرة، و علم الاجتماع السياسي و الأنثروبولوجيا(**A.LAHOUARI ,1999 :75**). وفي نفس إطار المقاربة التطورية قدمت لنا سعادخوجة لوحة أخرى للواقع الأسري الجزائري. فهي وإن كانت تتفق مع مصطفى بوتفنوشنت حول مبدأ التطور من شكل أسري إلى آخر، فإنها تختلف معه حول نقطة النهاية، إذ تعتقد أن تطور المجموعة القرابية الجزائرية، يتم من العائلة الممتدة التقليدية إلى الأسرة النووية الزوجية،مع إمكانية المرور عبر حالة الأسرة النووية "شبه الزوجية **(Famille para conjugale)**، وهي حالة الأسرة النووية،التي اضطرت للعيش مع العائلة الكبيرة بسبب أزمة السكن. **(S.KHODJA, 1991 :225)**.كما أن مسالة تغير الأسرة الجزائرية يطرح لنا سياق آخر، متضمن للتغير الاجتماعي و هو سياق النقلة الاجتماعي **(Mutation Sociale)** التي يعرفها جورج بالوندي، (G.Balandie): " بأنها يبقى المعنى العام للنقلة الاجتماعية هو التغيرات المتراكمة التي تمس عدة مستويات من المجتمع الشامل، التي تبدو أن لا رجعة فيها انه يحيل إلى التحولات العميقة التي أصبحت ظاهرة في البنيات الاجتماعية، و الثقافية و أيضا في الأزمات التي تنتج عنها (....).

إذ أنها تدل على التغيرات التي تضمن الانتقال من بنية اجتماعية، إلى بنية أخرى و من نسق من البنيات إلى أخرى **(G.BALANDIER ,1971 :77)**. فأهم المؤشرات التي تقدم كدليل على حدوث هذه النقلة الاجتماعية،هي تغير وضع المرأة، بسبب فرص العمل و الدراسة و زيادة أعداد الأسر، فنحن نرى من خلال هذا، أن الأسرة يجب أن تدرس في سياق أشمل، و هو سياق التغير الاجتماعي، مع رصد

تفاعلاتها الداخلية و الخارجية في إطار هذا السياق، و بعبارة أخرى أدق، هناك سياقان للتغير الاجتماعي.

فحسب (BALANDIER , G): "الأول: هو ما يسمى بالنقلة الاجتماعية التي تعني الانتقال من بنية اجتماعية إلى أخرى.

الثاني: هو التغير الاجتماعي القطاعي، الذي يعني به أن التغير الاجتماعي لم يصب سوى في بعض قطاعات البنية الاجتماعية"(Ibid.1971 :95). فهذه التغيرات التي مست الأسرة الجزائرية في بنائها و أنماطها، صاحبتها عملية التغير التي تمر بها البلاد، و ذلك نتيجة للهجرة الداخلية للسكان نحو المدن الكبرى و الذي ساعد من زيادة نسبة التحضر

و قد جاء في البحوث الإحصائية أن: " نسبة المهاجرين من الريف نحو المدن بلغت 62% من السكان الريفيين سنة1966 ،إلى المدن الكبرى مثل الجزائر وهران وعنابة"(Secrétariat social D'Alger 1966 :13) .

ففي خضم هذه التحولات و التغيرات التي عرفها المجتمع الجزائري بعد الاستقلال، و التي انعكست أثارها على جميع مؤسساته، و لا سيما الأسرة التي عرفت تطورا و تغيرا باتجاه نمط جديد في نهاية القرن 20، و الذي كان فيها التحضر من أهم السمات الكبرى للهجرة الداخلية للسكان نحو المدن، و هذا كان حدث هام عاشه المجتمع الجزائري و الذي انعكست آثاره على التنظيم الاجتماعي، كما أن بعض البحوث السوسيولوجية تشير إلى تفكك العائلة الممتدة الكبيرة و ظهور الحركة النسوية التي أكدت على تغير وضع المرأة داخل و خارج الأسرة

فحسب موريس قيتا، (M.GUETTA):" "أن كل الدراسات السابقة و المتعددة حول نمط الأسرة النووية في الوسط الحضري، ابتدءا من التعدادات السابقة ما بين 1948 إلى غاية 1987، تشير إلى أن زيادة عدد الأسر النووية في فترة ما بين1954 و 1966 لم تتوقف، بل العكس من هذا فان مرحلة السبعينات، سجلت تزايدا مستمرا و سريعا في عدد الأسر النووية مقارنة مما سبق " (M.GUETTA, 1991 : 577). كما عرفت هذه المرحلة تحضرا ارتبط بالتصنيع و تطور الدينامكية الاقتصادية، مما أدى إلى تحول كبير في العلاقات الاجتماعية.

فانحلال الرابط الاجتماعي كان بسبب أزمة النزوع و القيم، إذ أن هذه المجتمعات قضت على كل المعايير التي كانت موجودة، و أصبح الفرد مكان الجماعة فحسب بورديو و صياد، "أن هذا التجمع أدى إلى التحول في النمط العائلي، فقد انتقل من العشيرة إلى العائلة النووية، و هذا ما أدى

بالاستقلالية الذاتية مباشرة إما بانفراد بالسكن داخل العشيرة داخليا، أما خارجيا فيعيش الجميع و كأنهم يعيشون مع بعض" (Op.cit., 1964 :77) .

إن الانتقال من الحياة الريفية إلى المدينة، جعل من الفرد يتكيف حسب النظم و القيم السائدة في المدينة، فضرورة التكيف مع الوسط الحضري و طريقة الحياة الحضرية أدت إلى تغير بناء الأسرة الجزائرية و تقلص حجمها.

فالمدينة لا تمثل فقط شكلا جديدا للتنظيم الاقتصادي و بيئة فيزيقية، مختلفة و لكنها تمثل أيضا نظاما اجتماعيا جديدا له تأثير على الفرد و تفكيره.

وقد أدى التحضر إلى ظهور أسلوب جديد في الحياة، و ذلك من خلال زيادة حجم السكان و كثافتهم و تباينهم، فهذه الظواهر هي التي تؤثر على طبيعة العلاقات الاجتماعية و كثافتهم، و بالتالي تؤثر على طبيعة عملية التنشئة الاجتماعية و الطبيعة الإنسانية ذاتها.

فالتغير الذي شهدته الأسرة الجزائرية نتيجة عملية التحضر، قد أفقدها العديد من وظائفها التقليدية، و قيمها و من أهم التغيرات و التحولات التي أصيبت بناء الأسرة الجزائرية هي تغير في تقلص حجمها.فحسب مصطفى بوتفنوشنت " أن الأسرة الجزائرية تغيرت من أسرة كبيرة الحجمإلى أسرة صغيرة الحجم وهدا النموذج يتجلى في الوسط الحضري (Ibid.1982 :55) . فالحياة الحضرية أظهرت تغيرا في الأسس التقليدية للتماسك الاجتماعي، بين الأفراد و التي أدت إلى فقدان العلاقات الاجتماعية القوية التي كانت سائدة في الجماعات الأولية،إذ نجد أن الإحساس الجماعي (Sens Communautaire)، الذي كان سائدا في المجتمعات التقليدية، فقد ثقله في المجتمع مما خلق ظهور الفردنة (Individuation). من خلال ضعف الروابط العائلية و ظهور الاقتصاد المالي ،وقد ربط دوركايم (E.DURKHEIM). نشوء هذه الظاهرة بتقسيم العمل، و جورج سيمل (G.SIMMEL)، بالاقتصاد النقدي و المدينة الكبيرة (Y.GRAFMER. I.JOSEPH).

إذ يقول دوركايم في هذا الصدد: " إن نظام تقسيم العمل الذي يعتمده المجتمع، هو أساس تميزه بالطابع الفردي، بحيث يزيد حرياته و يحفظ حقوقه و يحميها، و هذا كله يؤدي إلى وجود مجتمع يتمتع بكرامة الفرد و استقلاله و حمايته " (E.DURKHEIM ,1975 :35-49) . إن ما حدث نتيجة الحركة العمرانية الواسعة التي عرفتها المدن الجزائرية، و التي أصبحت تستقطب كل الأشكال الاجتماعية نتيجة و جود نمط من السكنات الحديثة، (السكن الاجتماعي الجماعي).

ففي ظل هذه التغيرات نجد أن العلاقة التي تربط الأسرة بالمجال السكني، تكمن في حدوث أو خلق مشكلات التكيف مع المجال السكني، مع العلم أن هذه العلاقة تتأثر بالوضع الحضري عموما في ميدان السكن. فأعمال محمد مدني تحت عنوان : " المنزل حتمية أو حرية اختيار" يشير إلى أن الفرد دائما يحلم في الحصول على مسكن فردي من نوع Villa بتفهم الديناميكيات السوسوثقافية، التي تمكن من الوصول إلى المعنى الذي يعطيه المجتمع للعيش في مسكن فردي (M.MADANI, 1997 : 2). ونتيجة لعملية التحضر التي تمر بها الأسرة الجزائرية، و نتيجة للتغير الذي تخضع له، لم يعد النسق التقليدي يقوم بنفس الوضعية

شأنه شأن الأسرة في المجتمعات الغربية، هذا ما أثبتته دراسة أجريت سنة 1966 تحت عنوان" الأسر الحديثة" فهذه الدراسة تبين أن:

المجتمع الجزائري يشهد تغيرات في مجالات الحياة، إذ أصبحت الأسرة تعيش مرحلة تغير في ظل ثورة اقتصادية، و سياسية، و اجتماعية، و ثقافية و هكذا أخذت الأسرة الجزائرية أساليب الحياة الحضرية، وتغيرت وظائفها في الوسط الحضري لتكتسب مكانة معينة،فقد أصبحت سلطة الأب الصارمة تتلاشى و تنحصر، و بدأت تضعف صلات الأفراد و الأسرة القرابية ، مما أدى إلى سيادة نوع من العلاقات التي لا تظهر إلا في المناسبات و الأعياد.

فأصبحت النزعة الفردية « individualisation » سائدة نتيجة الاستقلال المادي و حرية التصرف، وإذا كان يمكن اعتبار الفردنة "Individuation" خاصية مميزة للمجتمعات الصناعية الحديثة، فان الفرد هو الوحدة المرجعية الأساسية بالنسبة إليها فهو الذي يقرر مهنته و يختار قرينه فخروج المرأة إلى العمل خارج المنزل نتج عنه تطور في الحرية و المساواة بين الزوجين هذا ما جعل تغير الأسرة المركبة يأخذ شكل الاستقلال عن العائلة الكبيرة كما أن ضيق المسكن العائلي و الخلافات بين الأفراد داخل الأسرة كلها عوامل شجعت الشباب في الاستقرار بعيدا عان العائلة الممتدة.

فعملية التحضر هذه بالرغم من أنها عادت سريعة إلا أنها لم تؤثر تأثيرا قويا في الجيل الأول للأسرة النازحة، بل بقيت رغم التغير الحاصل في بناء جذور و رواسب تقليدية

وهي تتباين حسب درجة التغير، و حسب درجة ارتفاع المستوى الثقافي و الحضري

فسيرورة التحضر التي عرفها المجتمع الجزائري من خلال فترة الاستعمار حتى يومنا هذا، و علاقاتها بالتغيرات الأسرية ، يدفعنا إلى طرح تساؤل بحثنا، **إلى أي حد ارتبطت الأسرة الجزائرية بقوى وعوامل التحضر، و التغيرات التي طرأت على المجتمع الجزائري؟**

و إلى مدى استطاعت الأسرة الجزائرية التوافق مع هذه التغيرات؟

و هل لهذه التغيرات أثر فعال على العلاقة بين نمو التحضر، و ظهور شكل أسري جديد؟

أي الانتقال من بنية اجتماعية إلى بنية أخرى مختلفة عن الأولى في علاقاتها و قيمها؟

فعملنا هذا يحاول أن يربط بين وتيرة تغير المجتمع، الحضرية و نوعية العائلة الموجودة الآن في المدن الكبرى، فهذا التوجه السوسيوأنثروبولوجي يتطلب منا الأخذ بعين الاعتبار كل العوامل المؤثرة التي ساهمت في ظهور نمط جديد من الأسر داخل مجتمعنا

4- **الفرضيات**:

لقد أصبحت عملية التحضر من أهم السمات التي طبعت التغير الاجتماعي لمختلف المجتمعات الحديثة، و التي غيرت الكثير من مكونات البناء الاجتماعي، وهكذا نجد أن من تركيبة العناصر المؤثرة لها انعكاسات على نشاط المجال الصناعي، الذي زاد من التقسيم و التخصص في العمل، ومن هنا تسارعت وتيرة دينامكية التفرد و الفردنة (individuation) ، (Individualisation)ولهذا عرفت الجزائر صيرورة مماثلة للمجتمعات الحديثة

الطامحة إلى التقدم الصناعي، و الثقافي، و من خلال هذه الفترة التاريخية قامت الجزائر بإنشاء مختلف المؤسسات الاقتصادية، و الصحية و التعليمية، موفرة بذلك الجو المناسب للعائلات التقليدية للإطلاع على أحدث التطورات التي تمر عليها العائلات الأخرى في المدينة.

و قد نتج عن هذه التراكمات الاقتصادية و الثقافية ***(A.TOURAINE, 1975 :77)*** . تعقد نسق التدرج الاجتماعي، و تغير في نمط العلاقات الاجتماعية و تحول عميق في القيم و المعايير الاجتماعية، التي أدت إلى التغير في بناء الأسرة الجزائرية في نمطها و نظمها.

وأخيرا يمكن القول أن تطور نمط الإنتاج، و تغير العلاقات الاجتماعية قد ساهم في انتقال الأسرة الجزائرية إلى نمط جديد، و سمح للمرأة بالخروج إلى العمل زيادة إلى ذلك ضيق السكن العائلي، و الخلافات بين الأفراد داخل الأسرة التقليدية شجعت الشباب إلى البحث عن أفاق جديدة، و التنقل بعيدا عن العائلة الممتدة فهذا الحراك نجد مستوى تأثيره بحدة في المدن الكبرى المتصفة بالتحضر، و استعمال لوسائل النقل المتطورة و السريعة، و كذا انتشار كبير لنمط الحياة العصرية، و

من أهم نتائج هذه الديناميكية ظهور الأسرة النووية التي أصبحت خاصية نمط معيشي لأغلبية الجزائريين.

و عليه فمن خلال هذا التحليل يظهر لنا بوضوح طرح الفرضيات التي يتبناها هذا البحث و هي:

– أدت عملية التحضر التي عرفتها المدن الجزائرية إلى تغير بناء الأسرة و ظهور نمط جديد من العائلة يتميز بتركيبة مركبة.

– يعد السكن الحديث من عوامل التحضر الذي أدى إلى انتشار الأسر ذات النمط الجديد و التي لها استقلالية نسبية و في نفس الوقت تربطها علاقات متصلة في المجتمع.

5- مفاهيم الدراسة:

بعد اختيار موضوع البحث و تحديد اشكاليته، تأتي مرحلة أساسية مرتبطة بإشكالية البحث و فرضياته و هي تحديد المفاهيم، غير أن هذه العملية ليست بالأمر الهين، لان هناك كثير من المفاهيم يصعب تحديدها ،وذلك لان الكثير من المفاهيم تحمل معاني مختلفة من باحث لأخر، و تعد حالات الاتفاق حول تعريف موحد بين معظم الباحثين من الحالات القليلة، و ذلك لعدم توفر تعاريف دقيقة.

لذا اعتمدنا على مفاهيم مختلفة لمجموعة من المفكرين و الباحثين، ثم يتم الاعتماد أو انتقاء التعريف الذي يتلاءم مع طبيعة البحث،وفي هذا الصدد تقول مادلين قرافيتز في مناهج العلوم الاجتماعية:"يبقى على الباحث أن يعرف و يحدد المفاهيم التي يستعملها(ح.عبد الباسط1963: 75).

– **التحضر**:

هو ظاهرة اجتماعية تتصل بالتغير الاجتماعي، و تتبعها زيادة سكان المدن عن طريق هجرة القرويين إلى المدن و توزيعهم و إقامتهم فيها،فالتحضر هو عملية أو نتيجة انتقال اجتماعي من حالة الترييف إلى حالة التحضر بما في ذالك التغيرات التي تحدث لطبائع و عادات سكان الريف حتى يتكيفوا مع المعيشة في المدن (ع. عبد الرحيم، 1988: 115). و يشير المعنى العام للتحضر إلى أنه: ظاهرة اجتماعية جغرافية ينتقل السكان في ظلها من المناطق الريفية إلى المناطق الحضرية،و بعد انتقالهم يتكيفون بالتدريج مع طرق الحياة و أنماط المعيشة الموجودة في المدن،و هو أساسا يعني تمركز السكان في المدن و تغير اجتماعي و ثقافي، و تدعيم الروح الفردية في العلاقات التي تصبح ثانوية بعدما كانت أولية في القرية(ف. العربي،1985: 156).

و من خلال كل هذا نصل إلى أن التحضر إجرائيا يعني النزوح الريفي الذي يتم بسبب الحرمان و التخلف في التنمية بالريف مما يؤدي إلى ترييف المدن بدلا من تمدين الأرياف، ففي حالة التحضر الطبيعي نجد المدن تمثل ثمرة و خلاصة ما يحصل في الريف من تقدم و نمو.

- التغير الاجتماعي:

هو عبارة عن تطور و تغير في العلاقات الاجتماعية، و يذهب إبراهيم مذكور فيقول: هو أنه هو أنواع من التطورات التي تحدث تأثيرا في النظام الاجتماعي، أي التي تؤثر في بناء المجتمع، و هي التي يطلق عليها اسم التغير الثقافي، و التغير صفة أساسية من صفات المجتمع و هو نتيجة لتيارات و عوامل ثقافية، و اقتصادية و سياسية تتداخل بعضها في بعض(مرجع سابق180).

إن الواقع أثبت بأن عملية التغير الاجتماعي مجرد إضافة بعض المعايير و الأنماط و العلاقات إضافة كمية، أو اقتصاد جانب منها، و"هي عملية يراعي فيها الإضافة، و التعديل الكيفي في جوانب ثقافية متنوعة، ولذا يرتبط التغير الاجتماعي في كثير من الأحيان بجملة من التحولات التي قد تحدث في مختلف أنماط الحياة الإنسانية".(من كتاب سلسلة الوصل،2005-2006: 15) .

و يشير التغير الاجتماعي،إلى أوضاع جديدة تطرأ على البناء الاجتماعي و النظم و العادات و أدوات المجتمع، نتيجة لتشريع أو قاعدة لضبط السلوك أو نتيجة لتغير أما في بناء فرعي معين أو جانب من جوانب الوجود الاجتماعي أو البيئة الطبيعية أو البيئة الطبيعية أو الاجتماعية (نفس المرجع السابق،2005-2006: 17).

- الأسرة:

تعد الأسرة مؤسسة اجتماعية تنظمها معايير، تلك المعايير تستند إلى مجموعة من القيم، و هذه القيم تنتمي و تستمد قوتها من منظومة ثقافية معينة، و المعايير التنظيمية تخضع بدورها للنظم الرمزية، وهي تلك التي تكرس مفاهيم العلاقات بين الثقافة و الطبيعة(نفس المرجع السابق،2005-2006: 17).

ولقد عرفها محمد عاطف غيث: على أنها "تلك الجماعة التي تقيم في مسكن واحد، و التي تتركب من الزوج و الزوجة و أولادهم المتزوجين، و غيرهم من الأقارب كالعم و العمة و الأرامل الذين يقيمون في نفس المسكن و يعيشون حياة جماعية و اقتصادية واحدة تحت إشراف رئيس العائلة"، و عرفها أيضا : "بأنها أسرة تتكون بنائيا من ثلاثة أجيال أو أكثر و لهذا تضم الأجداد و أبنائهم غير المتزوجين و كذالك أحفادهم".(مرجع سابق،2005-2006: 17).

و يرى ماكيفر: أن "الأسرة قد تحولت من وحدة شبه متكاملة ذاتيا إلى تنظيم محدود في أضيق نطاق يتكون أساسا من الجماعات المتعاقدة الأصلية، و من الناحية الأخرى فإنها تستمد في خدمتها كمجتمع كامل لكل الأفراد المولودين فيها، هذا و تنكمش هذه الخاصية بالتدرج كلما نما هؤلاء الأفراد نحو البلوغ، و تظل الأسرة أكثر من أي تنظيم آخر مجرد عملية فحسب" (ماكيفر و شارلز بيدج1971:447).

ونظرا لتعقد الحياة نسبيا بمرور الزمن و تعدد و تنوع الحاجات اضطرت الأسر إلى التجمع والتكتل مكونة تجمعا بسيطا، ثم نمت هذه التجمعات مكونة قبائل ومن ثم اتسعت هذه التجمعات و كبر حجمها فانتظمت حياتها بظهور الحكومات و الأديان و الأنظمة الاقتصادية و التقاليد و العادات الاجتماعية.

و هنا ظهر المجتمع و توضحت صورة أنشطته و عملياته و كشفت قواعد العلاقات الإنسانية تربط بأبنائه و جماعته الرسميةوغيرا لرسمية(ع. وصفي و آخرون1985: 20).

-الأسرة الممتدة:(الكبيرة):

الأسرة الممتدة تعني: "العائلة الكبيرة الحجم التي تتكون من الزوج و الزوجة و الأطفال و الأقارب الذين يعيشون جميعا في بيت واحد (ا. محمد الحسن، 1999: 399).و هي الأسرة التي تضم جيل الأجداد و الآباء و الأبناء و هي السمة الغالبة في المجتمعات الريفية.

فهي وحدة إنتاجية أساسية لها أهمية زراعية واضحة باعتبارها وحدة اقتصادية للإنتاج، كما أن حجمها كبير (ف.عمر الجولاني، 1993: 167).و توجد الأسرة الممتدة في المجتمعات الزراعية الريفية و العشائرية و القبلية، كما تنتشر أيضا في المجتمعات الصناعية الحضرية، و من أهم سماتها تركز سلطة القرار بيد الأب، و الذي يحتل منزلة أو مكانة اجتماعية أعلى من منزلة الأم، و تخلق الأسرة الممتدة علاقة تعاون بين أفرادها تعمل على توطيد أواصرها، و كذلك تعايش أفرادها بطريقة تؤمن استمرارتها، و يظهر هذا التعاون في المناسبات المختلفة كالأفراح و الولادة .... الخ.

-الأسرة النووية (الزواجية):

يعد النموذج أو النمط الأسري الخاص بموضوع دراستنا، و يتمثل في الأسرة النووية أو الزواجية و التي تعرف على أنها:" تضم الآباء و الأبناء فقط بالنسبة للأدوار فإنها تعبر كلما تحرك الفرد خلال الدورة الحياتية للعائلة"(مرجع سابق، 2005-2006: 25).و يعرفه عاطف غيث على أنه: " يتكون

من زوج و زوجة و أبنائهم الغير المتزوجين، و يتميز هذا النمط بالفردية والتحرر الواضح من الضبط الأسري (مرجع سابق1965: 178).

و يرى دوركايم:" أن تحول الأسرة من جماعة واسعة إلى أسرة نووية راجع للتفاعل الذي يدخل فيه الفرد مع المحيط الاجتماعي و ما يعرفه من تقسيم العمل"(A.MICHEL, 1986 :40).

6- **المنهجية**:

لقد استندنا في منهجيتنا، إلى استخدام الكثير من المقاربات و المقارنات النظرية و الميدانية التي تميز نمط الأسرة التقليدية، كما استخدمنا نتائج الدراسات السابقة لتحديد أبعاد التغير الذي يميز نمط الأسرة الحديثة،لذلك كانت الدراسة النظرية عبارة عن مقاربات و مقارنات بين نتائج الدراسات التي تطرقت إلى موضوع التغير في الأسرة الجزائرية.

و بما أن بحثنا يهدف لدراسة التحضر، وتغير البنيات الأسرية الجزائرية الحديثة ، ومعرفة انعكاسات التحضر على السكن، و ظهور نوع جديد من الأسر في المجتمع الجزائري، أدى بنا إلى إجراء دراسة ميدانية، تعتمد على أسس علمية و موضوعية، تهدف إلى جمع المعلومات و الحقائق من الواقع الاجتماعي، لإعطاء حل عن مشكلة البحث و الإجابة على جميع التساؤلات المطروحة، و قد تم تطبيق المنهج الكمي و النوعي وفقا للخطوات التالية:

- إعداد خطة الدراسة الميدانية، و تصميم أداة جمع البيانات في صورتها الأولية، و إجراء اختبار قبلي لها مع بعض الأسر، الذين تم مقابلتهم في منازلهم ثم عرضها على الأستاذ المشرف و ذلك لكي يتم صياغتها في شكلها النهائي.

-ثم تأتي مرحلة الاتصال الأول بمجتمع البحث، و اختيار عينة البحث و جمع البيانات من المبحوثين، و قد استغرقت هذه المرحلة: من ماي إلى جوان من عام 2010 م، اضطر الباحث إلى قطع العمل الميداني و مواصلته في شهر سبتمبر سنة 2010.

و بما أن دراستنا تقوم على معرفة عوامل ظاهرة تحدث في الأسرة الجزائرية، نتيجة تغير ديناميكيتها الاجتماعية،و نظرا لارتباطنا بمجتمع البحث، فقد كان اختيارنا لحي من أحياء مدينة عين الترك، و المتمثل في حي بني سمير نتيجة لتوفره على كل خصائص مجتمع البحث التي نحن بصدد دراسته.

7- تصميم الرسالة:

لقد جاءت هذه الدراسة المعلونة، بالتحضر و تغير البنيات الأسرية في المجتمع الجزائري، مقسمة إلى جزأين، نظري و ميداني، يضمان ستة فصول ، ثلاثة في الجزء الأول و ثلاثة في الجزء الثاني.

تم عرض الجزء الأول، الذي يضم الفصل الأول، و الذي جاء معلون ب تطور الأسرة الجزائرية قبل و بعد الاحتلال، و فيه تم التطرق إلى إعطاء تعار يف و مفاهيم أساسية حول الأسرة و تصنيفها ووظائفها، تم ذكر الخصائص السوسيولوجية للأسرة الجزائرية التقليدية(العائلة)، قبل الاحتلال الفرنسي.

أما الفصل الثاني، جاء عنوانه ب التغيرات البنائية في الأسرة الجزائرية، و تضمن تطور بنيات الأسرة الجزائرية عبر مختلف التعدادات الوطنية، و تطور حجم البنيات

الأسرية في المجتمع الجزائري، عبر مختلف التعدادات الوطنية، تم التطرق إلى تغير الأسرة الجزائرية و علاقتها بالتحضر.

أما الفصل الثالث، فيدور محتواه حول السكن و التحولات الأسرية الناتجة عن سياسة السكن في الجزائر، و تأثير هذا الأخير على التحولات الأسرية، والعلاقة بين السكن و تأثيره على التوازن الأسري.

تم تطرقنا في الجزء الثاني، إلى عرض و تحليل نتائج الدراسة، و تفريغ البيانات و المعلومات المستقاة من الميدان و تحليلها و استخلاص النتائج.

ففي الفصل الأول منه، يمثل بداية القسم الميداني للدراسة ، و فيه تم الإحاطة بالإجراءات المنهجية للدراسة و التي تتعلق بمجالات الدراسة سواء المكانية ، الزمنية و البشرية، و كذا الأدوات المستخدمة في جمع البيانات، إضافة إلى المنهج و العينة المستخدمة في هذه الدراسة **.(انظر إلى الجزء الثاني من الرسالة).**

و في الفصل الثاني، لجأنا إلى تبيان الخصائص الأساسية للسكان عبر عينة البحث،

بعدما تطرقنا في البحث حول شرح و تفسير ظاهرة التحضر في المجتمع الجزائري، و مختلف التغيرات التي أثرت في بنائه عبر مختلف التعدادات الوطنية،تم قمنا في هذا الفصل بتحليل خصائص العينة و تفسير نتائج البحث الميداني على مجموعة من الأسر في مدينة عين الترك، و بالضبط في حي من أحياءها و هو حي بني سمير.

وبعد ذلك تلاه الفصل الثالث و الأخير، جاء معلون ب الأسرة و الفضاء العام، و تناولنا فيه الحديث عن العلاقات الأسرية المتغيرة و علاقات الجيرة، و إلى مشاركة المرأة في صنع القرار داخل الأسرة، تم تطرقنا إلى القيام بدراسات حول تدخل أهل الزوج في شؤون الأسرة و كيفية التأثير عليها، وقيام الزوجة بمهام الاتصالات الخارجية، و بعد ذالك العلاقات الاجتماعية و جماعات الجيرة، و أخيرا التطرق إلى علاقات الجوار في الحي المدروس و كيفية تأثيرها على العلاقات الاجتماعية.

الجزء الأول

الأسرة، تغير بنياتها و عوامل تطورها

- مقدمة
- تطور الأسرة الجزائرية قبل و بعد الاحتلال
- التغيرات البنائية في الأسرة الجزائرية
- السكن و التحولات الأسرية
- خاتمة

الفصل الأول

تطور الأسرة الجزائرية قبل و بعد الاحتلال.

- مقدمة.
- الأسرة: التعريف، التصنيف، الوظائف.
- الخصائص السوسيولوجية للأسرة الجزائرية التقليدية(العائلة) قبل الاحتلال وبعد الاحتلال.
- خاتمة.

مقدمة:

شهد المجتمع الجزائري مند أوائل القرن التاسع عشر تغيرات اجتماعية كبرى بفعل تدخل الاستعمار الاستيطاني ثم بفعل تنفيذ المخططات التنموية التي أشرفت عليها الدولة بعد الاستقلال و تعتبر تلك التغيرات بمثابة تحول نوعي من مجتمع ظل طيلة قرون عديدة يحافظ على نمط و أسلوب حياته إلى مجتمع آخر يتميز بخصائص اجتماعية و ثقافية تمثل تهديدا و تحديا لخصائص المجتمع الأول.

إن جل التحولات التي عرفها المجتمع الجزائري لم تكن عفوية و لا ذاتية بل كانت ناتجة أساسا عن احتكاك ثقافتين كما انه كانت عنيفة و تمت في ظرف زمني قصير نسبيا

و من هنا ينبغي دراسة تغيرات الأسرة الجزائرية و ربطها بمسيرة التحول و التغير الثقافي و الاجتماعي لأنها تكون النواة الأولى و القاعدة الأساسية للمجتمع الجزائري التقليدي

إلا أنه يجذر بنا في هذا الفصل أن نتساءل عن آثار التحولات الاجتماعية التي صاحبت مسيرة تغير المجتمع الجزائري على بناء الأسرة الجزائرية و حجمها لكن قبل ذلك نرى انه يستحسن في البداية أن نقدم عرضا حول تعريف الأسرة و تصنيفها و الوظائف التي تؤديها.

1-الأسرة: التعريف: التصنيف و الوظائف:

-التعريف:

تواجه العلماء صعوبات جمة في تعريف الأسرة الإنسانية، نظرا لأنها تخلط بين عناصر بيولوجية عامة، يشترك فيها جميع البشر،و يتعلق الأمر هنا بتنظيم النشاط الجنسي، التكاثر و حفظ النوع وأخرى اجتماعية ثقافية, يختلفون فيها عبر المكان و الزمان و هي نظام الزواج، شكل التنظيم الاجتماعي للآسرة، طبيعة العلاقات القائمة بين مختلف الشخصيات التي تشكل أدوارا اجتماعية داخلها، و ماهية الوظائف الشخصية التي تؤديها الأسرة لأفرادها، و الوظائف المجتمعية التي تمارسها بوصفها مؤسسة اجتماعية

ولقد عرف كينكزلي ديفز(KINGSLEY Davis)، الأسرة كما يلي:أنها جماعة من الأفراد تربطهم روابط دموية و اجتماعية متماسكة" (أ. بيري، الوحيشي،56:1998).

أما بيرجس و لوك (E.W BURGESS.H & H.J LOOCKE) ، فعرفاها على " أنها جماعة من الأشخاص يرتبطون بروابط الزواج و الدم و التبني، و يعيشون معيشة واحدة، و يتفاعلون كل مع الأخر في حدود ادوار الزوج و الزوجة، الآم و الأخ و الأخت و يشكلون ثقافة واحدة و مشتركة" (نخبة من الأساتذة ،بدون سنة):177).

نجد أن هذا التعريف الأخير يركز بشكل أساسي على ظاهرة التفاعل الاجتماعي داخل الأسرة، و لقد وجهت له عدة انتقادات أهمها أنه لم يراع الفروق الجوهرية و الاختلافات البينية بين المجتمعات البشرية في تنظيم الأسرة.

كما أن الروابط التي ذكرناها روابط الزواج و الدم و التبني، قد تتطلب في بعض المجتمعات خاصة تلك التي تجهل الدور البيولوجي للرجل في عملية الإنجاب اعترافا و قبولا من المجتمع، قد يصاحبه أداء بعض المراسيم و الطقوس الرمزية(م. دينكن،98:1998).

و يعتبر هذا التعريف في نظر المختصين أحسن من التعريف الأول (تعريف كينكزلي)، الذي تجاهل إمكانية انضمام بعض الأفراد إلى الأسرة عن طريق التبني و تمتعهم بحقوق كاملة، دون وجود رابطة دموية في بعض المجتمعات مثل المجتمعات الأوروبية.

أما ايميلو ويليامز: (EMILIO Williams)، فعرف الأسرة قائلا:" الأسرة هي المؤسسة الاجتماعية التي تشمل رجلا أو عددا من الرجال، يعيشون زواجيا مع امرأة أو عددا من النساء، ومعهم الخلف الأحياء و أقارب آخرين و كذالك الخدم(Emilio WILLIAMS, 1970) .

فهذا التعريف يفسح المجال واسعا أمام الباحث لحصر أنواع الزواج الممكنة: الزواج الجمعي، نظام تعدد الأزواج، نظام تعدد الزوجات، و أخيرا الزواج الأحادي، و أشكال التنظيم الأسري التي تتوافق مع أنماط الزواج المتعددة، و تنهض عليها، فهو يركز بخاصة على أشكال التنظيم الأسري، و يغفل الوظائف التي تقوم بها الأسرة و كذا صور التفاعل الاجتماعي التي تقع بين أفرادها.

أما ميردوك(MURDOK)، فيعرف الأسرة كما يلي: " هي جماعة اجتماعية تتميز بمكان إقامة مشترك، و تعاون اقتصادي ووظيفة تكاثرية، و يوجد بين اثنين من أعضائها على الأقل علاقة جنسية يعترف بها المجتمع، و تتكون الأسرة على الأقل من ذكر بالغ و أنثى بالغة، و طفل سواء كان منهما أو عن طريق التبني"(ع.وصفي1971: 140).

فهذا لتعريف و إن ركز على الأهمية الاجتماعية لإحدى الوظائف الأساسية، ألا و هي وظيفة الجنسية التكاثرية فهو لم يذكر السمات الثقافية و الاجتماعية الكامنة في الأسرة.

و في ضوء هذه التعاريف التي قدمها علماء الاجتماع و الأنثروبولوجيا للأسرة،يمكن القول أنه يصعب على الباحث الاجتماعي وضع تعريف للأسرة، يتفق عليه الجميع فكل تعريف يركز على بعض الجوانب التي تبدو أهم من غيرها في نشوء الأسرة و استمرارها، سواء كانت التنظيم، الوظائف، التفاعل الاجتماعي، الخ...

ويمكننا القول أن الأسرة هي مؤسسة اجتماعية أساسية، و نظام اجتماعي ذو انتشار عالمي، يعتمد في وجوده على عناصر بيولوجية ضرورية،و تتدخل الثقافة في توجيه و تعديل هذه العوامل بما يناسب طبيعة المجتمع و ظروفه و تحولاته.

و إذا كان الاختلاف واضحا بين العلماء في تعريف ماهية الأسرة، فان هذا الاختلاف يظهر"جليا كذالك بين العلوم الاجتماعية، التي تشترك في دراسة الأسرة،و على رأسها ا لأنثروبولوجيا، علم الاجتماع الأسري و الديموغرافيا، لأن هذه العلوم تتبنى كل منها زاوية تنظر منها إلى هذه الوحدة الاجتماعية(Thèse LOCOH, 1995 :10-11) .

فهي مجموعة من الأشخاص يرتبطون فيما بينهم بواسطة الزواج و النسب، أي الوحدة القرابية، و هنا يكون التعبير عنها غالبا بمصطلح القرابة(La parenté)، و هذا هو الإطار العام الذي ترتكز عليه الأنثروبولوجيا في تعريف و دراسة الأسرة.

و هي جماعة منزلية، أي جماعة اجتماعية تكون وحدة بنائية داخل المجتمع ويضمن استمرارها الوظائف التي تؤديها للفرد و المجتمع، و أشكال التفاعل الاجتماعي القائمة بين أفرادها الدين يشغلون أدوارا اجتماعية يحددها المجتمع.

وهنا يكون التعبير عنها بمصطلح الجماعة المنزلية(Le Groupe Domestique)، و هذا هو مجال علم الاجتماع الأسرة بامتياز.

أما الديموغرافيون، فيتخذون من المشاركة في السكنى و الاستقلال الاقتصادي المنزلي، المحكمان الأساسيان لتعريف الأسرة، ويطلقون عليها الأسرة المعيشية(Ménage).

ويقصدون بها " أي وحدة اجتماعية مكونة من شخص واحد أو مجموعة من الأشخاص، تكفل لنفسها استقلالا اقتصاديا سواء انطوت هذه المجموعة على أطفال أو اقتصرت على عنصر الرجال فقط"(السيد عبد المعطي و آخرون 1999: 20.).

-تصنيف الأسرة:

يعتبر تنوع و تعدد الأشكال التي يمكن للأسرة أن تتخذها وفقا للبيئات الثقافية المختلفة، ووفقا كذالك للفترات التاريخية، إحدى أهم مميزاتها و يرجع الفضل في اكتشاف و إبراز هذا التنوع و الاختلاف إلى علماء الايثنولوجيا الأوائل.

فالأسرة تختلف من مجتمع لأخر، كما أنها تختلف بين المجتمعات الريفية و الحضرية، و قد تختلف الأسرة تبعا للطبقات و المستويات الاجتماعية في المجتمع الواحد.

فبعد مقارنته لإشكال تنظيم الأسرة ووظائفها في 250 مجتمع إنساني،اهتدى ميردوك،(MURDOCK) إلى تقسيم الأسرة إلى ثلاثة أصناف:

-**الأسرة النووية(famille nucléaire)**: التي تتكون من الزوج و الزوجة و الأولاد

-**الأسرة الممتدة(Famille étendue)**: التي تتألف من أسرتين نوويتين على الأقل.

-**الأسرة ذات تعدد الزوجات(Famille polygame)**: التي تتكون من أسرتين نوويتين أو أكثر، تربطهم علاقات اجتماعية أساسها الأب المشترك الذي تزوج من عدة نساء و كونوا عوائل نووية مترابطة (ميتشيل، مرجع سابق:98-99).

إضافة إلى الأسرة التي أساسها الزوجة و التي تزوجت من عدة أزواج و كونوا عوائل مترابطة (إشارة إلى الأسرة المتكونة من زوجة و عدة أزواج) ،و يفضل بعض الباحثين أن يضيف هذه إلى الأنواع التي قدمها ميردوك، نوعا آخر أصبح منتشر في المجتمعات المعاصرة،وهو الأسرة

الوحدوية(**Famille monoparentale**)، التي تتكون من زوج بمفرده مع أطفاله،أوزوجة بمفردها مع أطفالها(**N. LEFAUCHEUR, sans date : 67-74**).

و لقد اهتمت الأدبيات السوسيولوجية المعاصرة، بتمييز خصائص الأسرة النووية الحديثة، عن خصائص الأسرة التقليدية فيما يلي:

الأسرة الممتدة	الأسرة النووية
تشكل وحدة اقتصادية متعاونة	**تتميز باستقلالها الاقتصادي**
قائمة أساسا على رابطة الدم أكثر من رابطة الزواج أو المصاهرة	**تسودها رابطة الزواج و المصاهرة أكثر من رابطة الدم**
تنتشر أكثر في المجتمعات التقليدية و الشعبية و الريفية	**تنتشر أكثر في المجتمعات الحديثة الحضرية و الصناعية**
تسودها علاقات اجتماعية تراتبية و يتمتع الأب الأكبر بسلطات واسعة على جميع أفرادها	**تسودها علاقات اجتماعية ديمقراطية**

و يرى معظم علماء الاجتماع المنشغلين بالأسرة،أن الأسرة النووية لم تكن تتمتع بالاستقلال عن وحدات النسق القرابي الأخرى، مثل الأسرة الممتدة، و العشيرة و القبيلة في ظل المجتمع التقليدي، و أن انفصالها عن هده الوحدات لم يتم إلا في إطار المجتمع الصناعي الحديث، نظرا لتناقض خصائصها مع خصائص المجتمع التقليدي.

ولعل أبرز المحاولات السوسيولوجية التي حاولت تفسير ه ذا التحول والانتقال من الأسرة الممتدة إلى الأسرة النووية، كل من محاولتي دوركايم (E.DURKHEIM) ، و بارسونز(PARSONS).

فالأول و إن ركز على استقلالية الأسرة النووية عن وحدات النسق القرابي في المجتمع الصناعي، إلا أنه يشير بوضوح إلى عدم تفكك المجتمع (....)

لان المجتمع يستبدل بالجماعات القرابية القديمة جماعات معينة تؤدي الدور نفسه الذي تؤديه الجماعات القرابية في ربط الفرد بوحدات اجتماعية أكبر(ع.مجد الدين1985 :18).

أما بارسونز، فأكد كذالك على تمايز الأسرة النووية عن مكونات النسق القرابي في المجتمع الصناعي،لكنه على عكس دوركايم " يرى بأن الأسرة النووية بالمعنى الصحيح تمتاز بأنها منعزلة، فكل من أسرة التنشئة و أسرة الإنجاب تعتبر أسرا نووية مستقلة منفصلة و منعزلة (مرجع سابق،1985 :65) . وهو بذلك يؤكد على اضمحلال العلاقات الاجتماعية التي تربط الأسرة النووية بالأقارب.

بل و ذهب إلى أبعد من ذلك في تحليله، إذ أنه اعتبر في ظل العائلة الحديثة تكون الوظيفة الوحيدة المترافقة مع مبادئ الحركية و الترقي الشامل هي " التنشئة الاجتماعية"، (Socialisation) ضمن القيم العمة الأساسية، و الأدوار المقترنة بها.

فالعائلة لم تعد "بصورة مثالية إلا المؤسسة البدائية للتنشئة الاجتماعية فحسب، و إنما هي معرضة كذالك لتصفية ذاتية مبكرة بما أن الأولاد يؤسسون مع أزواجهم المختارين عائلة منتقاة عن العائلة الأصلية التي أنجبتهم "**(بودون ريمون و بوريكو فرانسو1986).**

- وظائف الأسرة:

لقد تكفلت الأسرة على مر العصور بوظائف عدة اختلفت باختلاف المراحل الزمنية التي تعاقبت على الأسر، فالأسرة القديمة كانت وظائفها تشمل على معظم نواحي الحياة،"على الرغم من اختلاف صورة الأسرة من مجتمع لأخر، وبالرغم من التغيرات التي مست نظام الأسرة في مختلف الأنشطة الاجتماعية بقي معترفا بها في المجتمعات القديمة و المعاصرة" **(ن. جغيني ، 1988: 101).** إن هذا راجع إلى عدة عوامل تاريخية وثقافية من جهة، و إلى جانب التصورات من جهة أخرى، في تحديدها لمجموع الوظائف الهامة و الأساسية التي تقوم بها، و التي تعد ذات انتشار عالمي و هذه الوظائف هي:[1]

-الوظيفة الجنسية:فالأسرة توفر إطارا ملائما للأفراد لإشباع حاجاتهم و رغباتهم الجنسية، غير أن الحاجة إلى الإشباع الجنسي،لا يعتبر عاملا كافيا لنشوء الأسرة، و استمرار العلاقات الزوجية في كل المجتمعات،كما أن هناك ثقافات و مجتمعات كثيرة تسمح لأفرادها بإقامة علاقات جنسية قبل الزواج أو خارج نطاقه.

-وظيفة الإنجاب: تعتبر الأسرة الخلية الأساسية المسئولة عن تزويد المجتمع بأعضاء جدد، أو تعويض الأفراد الذين ماتوأو هاجروا، و هي بذلك تعمل على استمرارية الحياة من جيل إلى جيل، و تعمل على تطعيم قوة العمل بطاقات جديدة.

-وظيفة التنشئة الاجتماعية : و هذه الوظيفة هي ذات أبعاد ثقافية، اجتماعية و نفسية، و تربوية فالطفل داخل الأسرة يتعلم قيم، رموز و تقاليد، و معتقدات و مهارات مجتمعه، و فيها تتشكل سمات شخصيته، لأنها تحتكر التأثير في ارتقائه في مرحلة الطفولة المبكرة.

[1] **-يرى ميردوك أن هناك أربع وظائف جعلت من الأسرة النووية ذات انتشار عالمي هي: الوظيفية الجنسية,وظيفة الإنجاب, وظيفة التنشئة الاجتماعية,و الوظيفة الاقتصادية.**

و لا تزال الأسرة الدعامة الأساسية للقيام بوظيفتي الإنجاب و التنشئة الاجتماعية. على الرغم من أن بعض مؤسسات المجتمع الأخرى، مثل دور الحضانة و الرعاية يمكنها أن تنهض بمسؤوليات الأسرة الأخرى". و لقد تبين بصورة واضحة أن الأطفال الذين يوضعون في مؤسسات خاصة بعد الولادة، تصيبهم مشاكل و أمراض كثيرة، رغم إحاطتهم برعاية جسمية جيدة.

إذ أن هناك آثار سيئة جدا على الأطفال الذين يفصلون عن أمهاتهم بعد الولادة، و من أمثلة ذالك التأخر العقلي و الإخفاق في تعلم الكلام و البلادة و فقد الإحساس و النكوص و أحيانا الموت" **(ع. وصفي،1971:140).**

-الوظيفة الاقتصادية: تشكل الأسرة نظاما اجتماعيا لتبادل المصالح و تبادل المساعدات الاقتصادية، و الرعاية المادية بين مختلف الأعضاء، و يعد تقسيم العمل بين الرجال و النساء من جهة، و بين الكبار و الصغار من جهة أخرى، إحدى سمات هذا التكافل الاقتصادي داخل الأسرة في غالب المجتمعات، فبينما يشتغل الرجال عادة بالأعمال التي تتطلب جهدا كبيرا و قوة عضلية خارج البيت، توكل للنساء الأعمال المنزلية و تربية الأطفال، و قد يسند للأطفال الكبار بعض الأعمال تتعلق برعاية منهم أصغر سنا.

خاتمة:

تعد الأسرة بمثابة المحطة الأولى التي ينطلق منها قطار المجتمع باتجاه هدفه المنشود في رحلته، كما أنها النواة الأولى للمجتمع، و التي تمده بالأبناء لإدارة عجلة الحياة و هنا تكمن وظائف الأسرة الأساسية.

إن الأسرة تجتمع فيها عناصر بيولوجية، و أخرى اجتماعية و ثقافية، و هذه العناصر تعتبر موضوع تباين بين المجتمعات، و لهذا السبب تعذر على العلماء إيجاد تعريف شامل لوصف الأسرة.

كما نجد أن الأسرة لها صلة بعدة وظائف اجتماعية، تعد بشكل عام هامة و هي الوظيفة الجنسية ووظيفة الإنجاب ووظيفة التنشئة الاجتماعية و الوظيفة الاقتصادية.

لا نستطيع معرفة التحولات التي عرفتها الأسرة الجزائرية المعاصرة، دون الإلمام بالخصائص السوسيولوجية للعائلة، أو الأسرة التقليدية،كما أننا لا نستطيع الوقوف على طبيعة وحجم التحولات التي عرفها المجتمع الجزائري، دون أن نقوم بتحديد الوحدات الاجتماعية التي

يتركب منها المجتمع الجزائري التقليدي، و هذا ما نسعى إلى تحليله فيما يلي، ولكن قبل ذالك يجذر بنا أن نتساءل عن الخصائص السوسيولوجية للأسرة الجزائرية التقليدية قبل الاحتلال و دراسة حالة معينة لهده الأسر، تم التطرق إلى دراسة تغيرات الأسرة الجزائرية عشية الاحتلال.

2. **الخصائص السوسيولوجية للأسرة الجزائرية التقليدية (العائلة) قبل الاحتلال وبعد الاحتلال:**

أ- قبل الاحتلال:

حينما نتحدث عن الخصائص السوسيولوجية للعائلة، فإننا عندئذ نسعى إلى إبراز سمات النموذج الاجتماعي، والثقافي للأسرة الجزائرية التقليدية **(C.CHAULET, 1987 : 203)** التي انبثقت منها الأسرة الجزائرية المعاصرة المتحولة، و قبل إبراز الخصائص السوسيولوجية لهذه الأخيرة ، يجذر بأن نعطي لمحة عامة عن واقع هذا المجتمع قبل احتلاله و أهم ما ميزه على جميع المستويات الاقتصادية و الاجتماعية و الثقافية.

-على المستوى السياسي:

لا يختلف الواقع السياسي للمجتمع الجزائري في أواخر العهد التركي و عشية الغزو الفرنسي عن الواقع السياسي لتلك الدول التي رصد لنا ابن خلدون دورة حياتها مند نشأتها إلى ساعة أفولها،فالساحة السياسية يومئذ طغت عليها العلاقات المصلحية التي تربط مختلف الأطراف التي تملك كل منها جزء من الشرعية و السلطة و النفوذ في المجتمع، و هذه الأطراف هي السلطة المركزية من جهة و القبائل ممثلة في ارستقراطيتها القبلية و الطرقية من جهة أخرى.

و لقد قامت سياسة السلطة المركزية أساسا على:

لجم القوة العسكرية للقبائل بواسطة إشعال نار الحرب بينها بواسطة اكتساب و احتضان البعض و كسر و تشريد البعض الأخر.

امتصاص القوة السياسية التي تتمتع بها القيادات القبلية و الروحية بواسطة الاقتراب و المرونة و التعامل ألمصلحي.

تنظيم الجباية الضريبية بشكل لا يمس في العمق مصالح الارستقراطية القبلية و الطرقية، **(م.الطيبي، 1992: 86)**. فالصراع العنيف و التحالف ألمصلحي كانا يطبعان العلاقات بين السلطة التركية و القبائل كما أن نفس المنطلق كان يحكم صور التعامل السياسي بين مختلف القبائل (نفس المرجع،**1992: 88)**.التي يشكل منها النسيج الاجتماعي.

-على المستوى الاقتصادي:

لقد هيمن الطابع الزراعي الرعوي على الإنتاج الاقتصادي، أما النشاطات التجارية و الصناعية فكانت مكملة للنشاط الاقتصادي السائد أي الزراعي الرعوي،فالصناعات كانت يدوية تقليدية مثل صناعة الأدوات الفلاحية، صناعة الجلود، صناعة الحلي الخ....

وكانت تنتشر خاصة في المراكز الحضرية مثل، قسنطينة ووهران و تلمسان الخ...

ولعل أبرز ما ميز الاقتصاد في المجتمع الجزائري التقليدي، هو ارتكازه على الاقتصاد المنزلي الذي يتسم بالتموين و الاكتفاء الذاتي، أي قيام أفراد الأسرة الذين يعملون جماعيا بتوفير احتياجاتهم من المنتجات الزراعية و منتجات الصناعة اليدوية التي يحتاجون إليها.

إن هذا الوضع الاقتصادي جعل من الأرض و ليس المال المصدر الأساسي لإنتاج الثروة و القاعدة التي ينهض عليها الإنتاج المادي و من الريف و ليس الحضر، مركزه قوة و محور العلاقات الاجتماعية و السياسية في المجتمع.

-على المستوى الاجتماعي:

شكلت القبائل و العشائر و الأسر الأبوية الممتدة، الوحدات الاجتماعية القائدية لهيكل المجتمع الجزائري التقليدي، كما خضعت العلاقات الاجتماعية بين الأفراد و بين الفئات الاجتماعية لنظام القانون الإسلامي المالكي.

إلى جانب ذلك كانت "الأعراف والمساجد و الزوايا بمثابة مراكز إشعاع ثقافي و تعليمي و تربوي ، هذا و لعبت مؤسسة الأوقاف دورا بارزا في توفير المنشآت الاجتماعية و الاقتصادية و الثقافية و أدت الطرق الصوفية دورا سياسيا و اجتماعيا و حصنا دفاعيا مهما خاصة في فترات الاضطراب السياسي" (ع. الأنصاري،**2001:95-111**).

-على المستوى الثقافي:

لم تخرج عملية إنتاج الثقافة و المثقفين في المجتمع الجزائري التقليدي عشية وقوعه في قبضة الاستعمار، على نطاق أسلوب الإنتاج الاقتصادي الزراعي،و على نطاق القوى السياسية الفاعلة في المجتمع، و نعني بذالك السلطة التركية الارستقراطية القبلية.

و الارستقراطية الطرقية فكان لكل طرف من هذه الأطراف مثقفيه الذين يدافعون عنه و يقومون بإعادة إنتاج إيديولوجيته الخاصة به.

أما الفكر الثقافي والانتاجات الثقافية، فطغى عليها الطابع الديني المتصوف، و هذا ما يؤكده محمد الطيبي بقوله:" لقد انحصرت أو كادت تنحصر جل انتاجات الفكر في الشعب الشرعية و الصوفية و الأدبية، و كانت مشاعل العلماء تتخذ من علم الكلام منطلقا لها و تهتم بدراسة موضوعات تتعلق بالإضافة إلى ذات الله بإيمان العالم و إيمان المقلد

(م .الطيبي1992 : 46).

و تجسدت صورة المثقف في ذلك الشيخ الفقيه أو الحكيم صاحب الفكر الديني الغيبي و الثراتي الشعبي، البعيد عن الفكر العلمي الموضوعين، و لم تستطيع فئة مثقفي الطبقة البرجوازية الجنينية المتمركزة في الحواضر الكبرى تجاوز هذا الوضع، و الانطلاق إلى آفاق أرحب،هذا و لقد شهد المجتمع الجزائري مند أوائل القرن 19م تغيرات اجتماعية كبرى بفعل تدخل الاستعمار الاستيطاني، و قد كانت تلك التغيرات بمثابة تحول نوعي طيلة الفترة الممتدة من(1830-1962)، على نمط و أسلوب حياته.

فالتحولات التي عرفها المجتمع الجزائري و الأسرة الجزائرية كانت ناتجة عن احتكاك ثقافي و من هنا و جب علينا دراسة تغيرات الأسرة الجزائرية، و تبيان الخصائص السوسيولوجية الخاصة بالعائلة أو الأسرة التقليدية التي انبثقت منها الأسرة الجزائرية الحديثة و هذه أهم الخصائص:

ب- الخصائص السوسيولوجية للأسرة الجزائرية (العائلة) بعد الاحتلال:

-العائلة: أسرة ممتدة: أي أنها من الناحية البنائية تتركب من خليتين أسريتين أو أكثر،وتضم أكثر من جيلين اثنين،فتشمل الأجداد و الآباء و الأحفاد و يقيمون هؤلاء جميعا في وحدة سكنية مشتركة، و يمكن أن يكون هذا الامتداد عموديا فيضم مثلا أسرة الأب التي تمثل النواة، و اسر أبنائه المتزوجين التي تحيط بها أو أفقيا فيشمل اتحاد اسر الأخوة بعد وفات أبيهم.

-العائلة وحدة اجتماعية إنتاجية غير منقسمة:

شكلت العائلة في المجتمع التقليدي، وحدة إنتاجية غير منقسمة فتماسك الأفراد داخل هذه البنية الاجتماعية نابع أساسا من رابطة الدم، لكن يضمن وحدة العائلة وتلاحمها أيضا وحدة الملكية سواء كانت أرضا، قطيعا أو وسائل عمل جماعي..الخ

فالملكية العائلية هي ملكية خاصة، و لكن لا يجوز بيعها وتقسيمها، فإذا حصل التقسيم و تم البيع غالبا ما يكون بين الأقارب أنفسهم.

يقول محمد الطيبي:"فأولوية القرار العائلي على القرار الفردي في مسالة التصرف بأراضي الملك، جعل من هذه الأراضي اسمنت العائلة و احد أسس ترابطها"(م.الطيبي،1992: 17).

ونظرا لأهمية الوظيفة الاقتصادية التي تؤديها العائلة لإفرادها في المجتمع التقليدي،فانه:" كان يحدد مركز الشخص كفرد معزول، ولكن ينظر إليه كعضو في أسرة محددة معينة، إذ كان اسم الأسرة هو المهم و المؤشر و ليس اسم الشخص الفرد فاسم الأسرة يمثل بطاقة تعريف يجب المحافظة عليها وحمايتها."(أ. الوحيشي1998: 17).

-العائلة: أسرة أبوية:

الجد، الأب أو أحيانا الأخ الأكبر، يعتبر رئيسا و مركز قوة و سلطته ذات طبيعة مطلقة و نهائية، و انطلاقا من هذه الخاصية التي يخولها له العرف و العادة يسهر على وحدة الملكية وعلى تماسك الجماعة العائلية، و ينوب عن أفرادها و يمثلهم في جميع المعاملات و العلاقات خارج الأسرة.

و هذه الوحدة هي كذلك أبوية من حيث النسب(Patrilinéaire- agnatique)، و أبوية من حيث السكن أي أن إقامة الزوجين تخضع لقاعدة السكن مع والد الزوج.

-العائلة: أسرة هرمية على أساس السن و الجنس:

يمكن كذلك أن نصنف الأسرة الجزائرية التقليدية، على "أنها طبقية فيحتل الأب رأس الهرم،و يكون تقسيم العمل و النفوذ و المكانة على أساس الجنس و العمر"(وليم بركات،1984: 179).

فتتركز السلطة في يدي كبار السن وعلى رأسهم رب العائلة وهؤلاء الكبار،(الشيوخ و الكهول)، يمارسون سلطتهم و تسلطهم على الصغار و يتوقعون منهم الطاعة و الامتثال للأوامر و اجتناب النواهي.

كما أن السلطة الأسرية تتركز خاصة في يدي الذكور، و هذا كله يترتب عنه شكلا هرميا سلميا لتوزيع السلطة،وعلاقات اجتماعية تراتبية وتقسيما للفضاء الاجتماعي:فضاء عام مخصص للرجال و ممنوعا على النساء، و فضاء خاص داخل البيت يحرم على الرجال المكوث فيه طويلا في النهار...الخ

-العائلة: أسرة تبيح تعدد الزوجات و تحبذ الزواج الداخلي:

تعتبر الأسرة المتعددة الزوجات شكلا من أشكال الأسرة،" و تتكون من زوج واحد و أكثر من زوجة واحدة بالإضافة إلى الأطفال، و لابد أن تكون تلك الزيجات شرعية أي تتم بموافقة المجتمع، و لابد أيضا أن يكون للزوج أكثر من زوجة واحدة في نفس الوقت و ليس في أوقات متعاقبة" (ع. وصفي، مرجع سابق، 1971: 179).و ينتشر نظام تعدد الزوجات في كثير من المجتمعات الإنسانية، منها تلك الواقعة ضمن المحيط الثقافي العربي أين تبدو آثار الدين الإسلامي واضحة في تنظيم المجتمع، وتنظيم مؤسسة الأسرة ومؤسسة الزواج(Ph. FARGUES, 1987 : 59).

أما الظاهرة الأخرى التي يمكن أن نميز بها العائلة هي الزواج الداخلي،يقول عبد الغني مغربي:" والواقع أن الضعالة، أعني به الزواج بين أفراد الجماعة الأصلية، يبدو ضروري في المجتمع المغربي، فالضعالة تعتبر ضرورة في الواقع لا مسالة موصى بها فقط، فالأمر في هذه الحالة يتعلق بقرابة العصب الثنائية قرابة من جانب الأم و قرابة من جانب الأب،الذي ليس هو سوى ابن العم الشقيق لزوجته" (ع. مغربي،1988:146).

فالزواج الداخلي يعكس ميل الجماعة(العائلة، العشيرة، القبيلة)، لتمتين الروابط بين أفرادها و إبقاء الإرث في حوزتها، عكس الزواج الخارجي الذي تهدف الجماعة من وراءه إحراز مصالح اجتماعية، اقتصادية أو سياسية من جماعات أخرى خارجية.

لقد تعرضنا فيما سبق إلى إعطاء لمحة عامة حول واقع المجتمع الجزائري و ما تميز به قبل فترة الاحتلال، تم تطرقنا إلى ذكر الخصائص السوسيولوجية التي تميزت بها الأسرة الجزائرية التقليدية، و ما نجم عنها من تغييرات و تحولات في نمطها القديم فدراسة واقع العائلة التقليدية من الداخل، يدفعنا إلى الحديث عن دراسة حالة معينة للمنزل التقليدي ووصف تطوره من النمط التقليدي الموجود في الريف إلى النمط الحضري المديني.

لقد قطعت العائلة الجزائرية عبر تاريخها إلى عصرنا الحالي، مراحل شاقة من التطور و شهدت أحداثا كثيرة و متغيرات جمة،باختلاف الأزمنة و باختلاف المدنيات التي طرأت عليها، وذلك في أمور عديدة أبرزها هو التطور الداخلي للعائلة من نمط تقليدي إلى نمط حديث، أي من العائلة الريفية إلى العائلة الحضرية و ذالك في نطاق وظائفها و بنياتها الأساسية التي تقوم عليها، و كل ما يخص حياتها الاجتماعية.

فرغم أن جميع السكنات هي عبارة عن مزارع إلا أننا نجد أنها تختلف في مكوناتها حسب الإمكانيات المادية للعائلة و حجمها من جهة، و حسب النشاطات التي تمارسها الأسر و حجمها ، فنجد مثلا أن المنزل التقليدي حسب ما جاء به بورديو (P.Bourdieu)في كتابه " المنزل القبائلي: "حيث يصف هذا المنزل بأنه عبارة عن مجموعة من الغرف يتوسطها فناء"[1]

فجميع الغرف تطل على الفناء و الاستثناء الوحيد هو غرفة الضيوف (دار الضياف)، و هي "غرفة استقبال الضيوف الرجال، و التي تكون بابها خارج الحوش و بالتالي تكون منعزلة تماما عن باقي المنزل بهدف عزل الفضاء الخاص عن الفضاء العام، كما عرف لنا سهولة التحرك السهل في الريف للمرأة عكس دور الرجل الذي يبقى يحدد مجال هذا التحرك **(A.SAYAD et P.BOURDIEU, 1964 : 44).**

أما المنزل الحديث، فانه تعدد بتعدد النازحين، بحيث نجد أن السكنات التي قام بها النازحون ببنائها بأنفسهم أنهم قاموا بنسخ النمط السائد من هذا السكن في المدينة فجاءت المنازل على شكل عدد من الطبقات في الأغلب، اثنان إضافة إلى المحلات في

الطابق الأرضي المخصصة للنشطات أوالكراء، إضافة إلى انعدام الحديقة لكنها تعوض بنبتات و أشجار في الحوش حيث أصبح المنزل يسمى " فيلا" فرغم وجود الحوش فالمنزل لا يسمى حوشا ربما لتمييزه عن النمط التقليدي.

إن معرفة التحولات و التغيرات التي مست الأسرة الجزائرية، يعتبر أمرا مهما لفهم خصائص النظام العائلي، وهذا لن يكون مجديا إلا بمعرفة وضعيتها قبل دخول الاستعمار، لان هذا الأخير هو الذي عمل على تفكيك البنى التقليدية في المجتمع الجزائري، خاصة القبيلة فهي التنظيم الأكثر بروزا و الأكثر قدما في مجتمعات المغرب العربي، بما في ذلك المجتمع الجزائري،و لمعرفة مدى تغير الأسرة الجزائرية في بناءها و نمطها يجدر بنا التطرق إلى اثر الاستعمار و ما نجم عنه من تفكيك البني الأسرية في المجتمع الجزائري.

[1] لذا يسمى هذا الفناء في مناطق أخرى من الجزائر وسط الدار

- تغير الأسرة الجزائرية عشية الاحتلال:

أدى دخول الاستعمار الفرنسي إلى الجزائر، في إحداث خلل و عدم التوازن و ذلك من خلال سياسة التفكيك الدرامية التي حصلت للبنى و الهياكل الاجتماعية في المجتمع الجزائري، نتيجة للصعوبات التي واجهت الاحتلال.

مما أدى إلى القضاء على التنظيم القبلي و تعويضه بشبكة إدارية ذات رقابة صارمة وهكذا اعتبرت القبيلة الجزائرية في حالة احتضار مند العقود الأخيرة من القرن التاسع عشر ، فقد عمدت فرنسا إلى تفكيك النسيج الاقتصادي و استبدال المنظومة القيمية و العلائقية في الريف الجزائري" **م. نجيب بوطالب.2002: 101.).**

و كل هذا "أدى إلى تغييرات سوسيوثقافية من تهميش للمجتمع الجزائري و اضطراب في المفاهيم فلاحة بدون فلاحين حضريون بدون مدينة" **(م.ن.بوطالب 2002: 101).**

و أدى التحطيم الحاصل في البني و الهياكل الاجتماعية، إلى تحطيم روح الجماعة و العلاقات العائلية،(الوحدة و اللانقسام في النظم الجزائرية)، و عمدت فرنسا إلى إصدار قوانين للاستيلاء على الملكية العقارية للقبائل، و تشجيع الملكية الخاصة لتسهيل إدخال المستوطنين، و اعتبرت نفسها الوريث الشرعي للاحباس و أراضي البايلك، و كان لهذه القوانين أثارا سلبية على العائلة الجزائرية التي شهدت إبعاد الفلاح الجزائري من العلاقات القرابية، فقد انحصرت العلاقات الاجتماعية في حدود العلاقات القرابية، و المجتمع لم يعد ذالك الكل المبني الهرمي بل مجموعة من الأفراد المتصافين إلى بعضهم البعض،"فبظهور الملكية الفردية محل الملكية الجماعية انتقلت السلطة من حكم شيخي إلى نظام أبوي و من هنا بدأ توسع السلطة الأبوية في المجتمع الجزائري" **(ك.بالخيري 1987: 63).**

و ظهر النظام العائلي في شكله الموسع و الذي يتكون من سلسلة من العوائل المتلاحقة التي يجمعها منزل واحد (الدار الكبيرة)، و ذات وظائف متعددة سواء داخل المنزل أو خارجه و كانت تستدعي هذه الحياة التعاون بين أفراد العائلة جميعا فيتزوج الأبناء و يستمرون في منازل آبائهم بل كانت تضم أبناء العم و الخال الذين يعتبرون كجزء من العائلة غير أن العائلة من حيث هذا الحجم لا تنمو إلا ما لا نهاية بل انقسمت كما تنقسم الخلية إلى أجزاء مشابهة للأصل، يكون لكل جزء نفس الخصائص و نفس الدور و المركز في البناء الاجتماعي .

أي انقسمت إلى عوائل فكبرت هذه الأخيرة، و أصبحت عبر الزمن تكون عائلات صغيرة ، و في وجود الأب يعيش معه أبناؤه المتزوجون و قد ينجب هؤلاء أبناء يتزوجون و ينجبون بدورهم ، و مع هذا يظلون يعيشون معا و يعملون معا في نفس البيت تحت سلطة الأب، فإذا مات صاحب السلطة ظل الإخوة يعيشون و يعملون معا تحت رئاسة الأخ الأكبر و تكون هذه هي القاعدة.

فإذا كانت السمة المميزة للعائلة الجزائرية، هي استمرار الأنماط الأساسية للروابط القبلية في تنظيم العائلة و علاقاتها، فالسلطة التي يمارسها الأب ما هي في حقيقة الأمر إلا استمرار للسلطة التي كان يمارسها أجداده و أسلافه.

و في هذا الإطار يكون نظام السلطة الأبوي دقيقا جدا و مبني على التفرقة بين الجنسين رجل و امرأة و كان بين هاذين الجنسين عالم الرجال و عالم النساء فاصل يصعب اختراقه من طرف الرجل و المرأة.

و ذلك باعتبار المرأة عنصرا خطيرا يمكن أن يؤدي إلى الحط من شرف العائلة و مكانتها، فكانت تفرض عليها رقابة صارمة فيما يتعلق بسلوكها،وبرزت مكانة الرجل الذكر باعتباره المسؤول ماديا عن العائلة و تلبية متطلباتها و الإشراف على شؤونها وأوجد هذا الوضع تفاوتا في القيمة الاجتماعية المنسوبة لكل منها.

فالمرأة مكانها المنزل و هي المسؤولة عن التنظيم المنزلي من أكل و غسيل، فمحيط المرأة ضيق جغرافيا و بشريا، فهو لا يتعدى البيت و مكان إقامة الأجداد و في هذا الاتجاه الرجال يتقاسمون العالم الخارجي و النساء يعشن عالما أكثر داخلية.

و قد كان للثورة الجزائرية دورا حاسما في تغيير بعض ملامح النظام العائلي، فالعائلة بدأت تتجدد نتيجة المستجدات الاقتصادية و الثقافية و الاجتماعية المفروضة من طرف المستعمر.

كما كانت الثورة عاملا ديناميكيا في تغيير وضعية العائلة الجزائرية، وذلك بالتعديل الحاصل في الأدوار و المكانات، خاصة مكانة المرأة بحيث خرجت من المنزل و أصبحت تشارك في العمل الثوري، كما أن الثورة تميزت بالالتحام حول أهداف الحركة الوطنية الشئ، الذي أدى إلى الوعي بالمصالح العليا التي تتعدى تلك المتعلقة بالعائلة، و هذا ما أدى إلى تغيير اجتماعي ثري في المجتمع الجزائري عامة و العائلة بصفة خاصة.

أما بعد الاستقلال و نتيجة للتحطيم التدريجي الذي تعرضت له البنية العائلية التقليدية، برز إلى واقع المجتمع الجزائري نمط عائلي جديد له بعض مميزات النمط القديم، لكنه يختلف في بناءه وحجمه عن النمط الأول الذي يحمل خصائص تتمثل في الانقسام و التفكك.

وعلى الساحة السياسية تبنت الدولة الجزائرية بعد الاستقلال، انجاز المشاريع التنموية الاقتصادية، و تحسين المستوى المعيشي و توسع قاعدة التعليم، و هكذا بدأت العائلة كبنية تقليدية تتعرض لبعض التغيرات نتيجة لتوسع نطاق الخادمات و سيطرة الدولة على مختلف مرافق الحياة، و اتساع نطاق الوظائف البيروقراطية مما أدى بالدولة الجديدة إلى سلب مهام كثيرة كانت في الماضي القريب من اختصاص العائلة.

و قد كان للحركة السكانية التي شهدتها الجزائر منذ 1962 إلى يومنا هذا، و التي كانت باتجاه واحد من الأرياف إلى المدن، طلبا للأجر المنتظم و العمل الصناعي في المدينة، مما نتج عن هذه الحركة تغييرا في محل الإقامة، و بالتالي تغير في نمط الحياة.

فكان لكل هذه العوامل آثارا على بنية العائلة الجزائرية متمثلة في استقلال الأفراد و تأكيدهم على الحرية الفردية، و حق الاختيار بعيدا عن تدخل العائلة، و على مستوى الأسرة بدأت تظهر بذور الانقسام و بروز مظاهر تبشر بانتشار نمط أسرة جديد نقوم بوصفه في الفصول الآتية.

خاتمة:

لقد استعرضنا في هذا الفصل، إلى خصائص الأسرة و المجتمع الجزائري و ظروف تحوله و انتقاله إلى مجتمع حديث, و لقد توصلنا إلى النتائج التالية:

يعتمد تشريح المجتمع الجزائري التقليدي على و حدات اجتماعية أساسية هي:

القبيلة، العشيرة، العائلة، و إذا كانت تعتبر البنية الأولى وحدة أساسية بامتياز فان العشيرة و العائلة تعتبران بنيتين للتفاعل الاجتماعي الحقيقي.

لقد تميزت الأسرة الجزائرية التقليدية أو العائلة بعدة خصائص سوسيولوجية كالامتداد عدم الانقسام الأبوي، تعدد الزوجات و الزواج الداخلي.

فإذا كان للاستعمار دورا في تفكيك المجتمع الجزائري، و تدمير خصائصه القبلية و إرساء بعض جوانب التحديث المادي، فان للدولة الحديثة الدور الحاسم في تحديث المجتمع الجزائري، و يعتبر تغير نمط الحياة و موجات النزوح الريفي و التحضر و انتشار التعليم الحكومي و اختيار نمط جديد من السكنات أهم محركات التغير الاجتماعي و الأسري في الجزائر المستقلة.

الفصل الثانـي

التغيرات البنائية في الأسرة الجزائرية

- مقدمة
- تطور بنيات الأسرة الجزائرية عبر مختلف التعدادات الوطنية
- تطور حجم الأسرة الجزائرية عبر مختلف التعدادات الوطنية
- تغير الأسرة و علاقتها بالتحضر
-خاتمة.

مقدمة:

شهد المجتمع الجزائري من أوائل القرن التاسع عشر، تغيرات اجتماعية كبرى بفعل تدخل الاستعمار الاستيطاني، ثم بفعل تنفيذ المخططات التنموية التي أشرفت عليها الدولة بعد الاستقلال. و تعتبر تلك التغيرات بمثابة تحول نوعي، من مجتمع ظل طيلة قرون عديدة يحافظ على نمط و أسلوب حياته، إلى مجتمع آخر يتميز بخصائص اجتماعية و ثقافية تمثل تهديدا و تحديا لخصائص المجتمع الأول.

فإذا كان التركيب الاجتماعي للأسرة في مجتمع ما، يعكس حقيقة موضوعية تقع في زمن معين و هذا ما أصبح التوصل إليه ممكنا خاصة بواسطة التعدادات الوطنية، أما الشكل التركيبي للأسرة ،(Organisation Familiale)، يعتبر تجريدا أو حالة مثالية يمكن إدراكها خلال مدة زمنية طويلة قد تختلف من مجتمع لأخر.

فعندما تعرضنا في الفصل الأول لخصائص الأسرة الجزائرية التقليدية، تبين لنا أنها أسرة ممتدة تتركب من أسرتين نوويتين أو أكثر، و تضم أكثر من جيلين اثنين و تتميز بكبر حجمها، لذا يجذر بنا أن نلقي نفس التساؤل في هذا الفصل، عن دراسة تطور الأسرة الجزائرية، و تبيان حجمها و بنيتها، و ذلك عبر مختلف التعدادات الوطنية، و التحولات التي شهدتها عبر بنياتها الاجتماعية و الاقتصادية.

1-تطور بنيات الأسر الجزائرية عبر مختلف التعدادات الوطنية.[1]

في غياب معطيات أعدت خصيصا حول الأسرة، يعتمد معظم الباحثين حول تطور الأسرة الجزائرية، على نتائج التعدادات التي تعتمد بدورها على المفهوم الإحصائي " الأسرة المعيشية" (Ménage).

و لهذا المفهوم أهمية خاصة من ناحية أنه "يعبر عن وحدة منفصلة في سكنه، تشكل بنية التفاعل الأساسي و المباشر للفرد، و لها قدر من الاستقلالية عن المحيط على الأقل في بعض أمور الحياة اليومية" (ث.التركي و هدى زريق، 1995 : 12)، و تميز التعدادات الجزائرية بين أربع فئات من السكان تفرد لكل منها استمارة خاصة بها (O.N.S, 2008 : 63).

أ-فئة السكان التي يتم حصرها على حدة:: (population comptée à part):

و يتعلق الأمر هنا بالأشخاص المقيمين في المستشفيات لمدة طويلة، و الأشخاص المحبوسين، الأشخاص المقيمين في مؤسسات الرعاية، و الأشخاص الذين لا يملكون مقر سكن ثابت.

ب-الأسرة المعيشية الرحالة: (Ménage nomade):

و التي هي مجموعة من الأشخاص لا يملكون سوى الخيمة كنمط للسكن و يقومون بتنقلات دورية أو مستمرة، هؤلاء الأشخاص يحضرون و يتناولون وجباتهم الأساسية جماعيا.و تتألف من شخصين أو أكثر يعيشون جماعيا في وحدة سكنية أو في حجرات فردية أو جماعية، و يتناولون أحيانا وجباتهم جماعيا وعلى عكس الأسرة المعيشية العادية، لا يوجد هنا شخص يمكن اعتباره رئيسا للأسرة المعيشية.

ويتعلق الأمر هنا في أغلب الأحيان بالعمال أو الطلبة الذين يعيشون في وحدة سكنية كمستخدمي الفنادق، أعضاء الجماعات الدينية، العمال المؤقتين في ورشات الأشغال العمومية، أشغال الحفر، أو في قواعد الشركات البترولية، و كذا الفلاحون الموسمين.

[1] -أنجزت الجزائر منذ الاستقلال إلى يومنا هذا خمسة تعدادات من على 1966-1977-1987-1998-2008.

ج-الأسرة المعيشية العادية: (Ménage ordinaire):

و يمكن تعريفها على أنها: مجموعة من الأشخاص الذين يعيشون تحت سقف واحد و تحت مسؤولية شخص واحد يعتبر رئيس(Chef de ménage). و يقيم هؤلاء الأشخاص عادة بتحضير و تناول أهم الوجبات معا و غالبا ما يكونون مرتبطين فيما بينهم برابطة الدم أو الزواج.

فهي إذن تعبر عن تجمع منزلي أسري، ولذلك فهي التجمع المنزلي الوحيد الذي يأخذ بعين الاعتبار عند دراسة البنيات الأسرية، على عكس التجمعات الأخرى التي ذكرناها أعلاه(فئة السكان التي يتم حصرها على حدة، الأسرة المعيشية الرحالة، والأسرة المعيشية الجماعية). "

وتصنف التعدادات الوطنية الأسرة المعيشية العادية إلى13 صنفا وهي(R.BENKHALIL, 1983 : 311-319) .

1-أسرة معيشية عادية متكونة من شخص واحد بمفرده.

2-أسرة معيشية عادية متكونة من شخصين أو أكثر بدون وجود رابطة زواجية.

3-أسرة معيشية عادية متكونة من الزوجين+ أبنائها

4-أسرة معيشية عادية متكونة من الزوجين دون أبناء.

5-أسرة معيشية عادية متكونة من أم بمفردها + أبنائها أو أب بمفرده + أبناءه

6-أسرة معيشية عادية متكونة من زوجين + أبنائهما+ أشخاص إضافيين

7-أسرة معيشية عادية متكونة من زوجين دون أبناء + أشخاص إضافيين.

8-أسرة معيشية عادية من أم بمفردها + أبنائها أواب بمفرده + أبنائه + أشخاص أخريين إضافيين.

9-أسرة معيشية عادية متكونة من أسرتين من النمط: أم بمفردها + أبنائها أو أب بمفرده + أبنائه، سواء وجد أم لم يوجد أشخاص إضافيين.

10.أسرة معيشية عادية متكونة من أسرتين من النمط: الزوجين+ أبنائهما أو من أسرتين من النمط: أم + أبناءها أو أب + أبناءه , سواء و جد أو لم يوجد أشخاص أخريين إضافيين.

11.أسرة معيشية عادية متكونة من أسرتين إحداهما من النمط: الزوجين+ أبناءهما و الأخرى من النمط: الزوجين دون أبناء سواء وجد ام لم يوجد أشخاص أخريين.

12.أسرة معيشية متكونة من أسرتين إحداهما من النمط: الزوجين+ أبنائهما و الأخرى من النمط: الزوجين دون أبناء سواء وجد أم لم يوجد أشخاص أخريين إضافيين.

13.أسرة معيشية متكونة من ثلاث اسر أو أكثر سواء وجد أو لم يوجد أشخاص أخريين إضافيين.

و يوضح الجدول الأتي توزيع النسبة المئوية لكل صنف من هذه الأصناف حسب كل تعداد و في القطاعين الحضري و الريفي.

جدول رقم (1) تطور بنيات الأسر المعيشية عبر مختلف التعدادات الوطنية بالنسبة المئوية(%)

أنماط الأسرة المعيشية	التعداد العام للسكان و السكن 1977			التعداد العام للسكان والسكن 1987			التعداد العام للسكان والسكان 1998		
	قطاع السكن		المجموع	قطاع السكن		مجموع	قطاع السكن		مجموع
	حضري	ريفي		حضري	ريفي		حضري	ريفي	
النمط1	3.64	3.51	3.56	3.73	2.75	3.25	2.32	2.41	2.36
النمط2	1.23	0.92	1.05	0.94	0.55	0.75	0.72	0.52	0.64
النمط3	48.28	48.26	48.27	55.37	56.06	55.71	60.41	62.41	61.09
النمط4	4.32	4.91	4.67	3.81	3.54	3.68	3.61	3.77	3.67
النمط5	6.49	5.4	5.85	6.81	4.66	5.75	6.85	5.42	6.29
النمط6	13.15	10.59	11.65	9.14	8.26	8.17	7.88	7.50	7.73
النمط7	2.1	1.62	1.82	0.78	0.51	0.65	0.84	0.73	0.80
النمط8	2.51	1.52	1.93	1.01	0.39	0.71	1.68	1.13	1.46
النمط9	0.21	0.4	0.32	0.25	0.14	0.19	0.14	0.15	0.15
النمط10	8.13	10.11	9.29	10.14	11.59	10.85	8.00	8.29	8.12
النمط11	4.55	6.67	5.8	3.83	5.55	4.68	3.09	3.45	3.23
النمط12	5.39	6.09	5.8	4.19	5.98	5.07	2.08	2.44	2.39
الاخرى	/	/	/	/	/	/	2.08	2.04	2.07
مجموع	100	100	100	100	100	100	100	100	100

المصدر CENEAP .Mutation des structures de la famille algérienne, P 15

إن هدفنا الأساسي من هذه الدراسة، هو دراسة تطور الأشكال الأسرية النووية و الممتدة و كذالك الأشكال البينية أو الموسعة، لذلك كان لنا أن نتطرق إلى كل شكل من أشكال هذه الأسر و تباينها في بنياتها و حجمها،بشيء من التحليل و التفصيل في نتائجها و استنتاجاتها.

1.1تطور الأسر المعيشية الفردية:

تتكون هذه الأسر المعيشية من شخص واحد بمفرده، و يلاحظ من خلال الجدول رقم(2)، التراجع الواضح في نسبة هذا الصنف من الأسر من تعداد لأخر، إذ بلغت نسبتها المئوية عام 1977، 3.56 % أما عام 1987 فقد سجلت نسبتها 3.25%، بينما لم تتجاوز نسبتها2.36% في التعداد الأخير عام1998.

و إذا كان انتشار هذا الصنف من الأسر المعيشية في القطاع الحضري، قد ارتبط بظاهرة النزوح الريفي، التي صاحبت السنوات الأولى للاستقلال فان تناقص نسبتها يرجع أساسا إلى، تناقص شدة هجرة سكان القرى إلى المدن طلبا للعمل.

و أيضا إلى التحاق أفراد الأسرة بمعيلهم في المدينة الذي قضى فترة من الزمن في البحث عن العمل و أسباب الاستقرار.

2.1- تطور الأسر المعيشية العادية:" من دون زوجين".

تتألف هذه الأسر المعيشية العادية من شخصين أو أكثر، لكن لا توجد داخلها علاقة زواج تربط اثنين من أفرادها، مثل الأسر التي تتكون من الإخوة و الأخوات بعد وفاة الأبوين، لقد شهدت النسبة المئوية لهذا الصنف تناقصا من تعداد لأخر في القطاعين معا الحضري و الريفي.

إذ سجلت 1.14 % عام1966 و 1.05% عام 1977 و0.75 % عام 1987 ثم 0.64% عام 1998.

ويرجع تناقص نسبة هذه الأسر المعيشية من جهة، إلى انخفاض وفيات البالغين الناجم عن تحسن وسائل الرعاية الصحية، مما أتاح للأبناء العيش مدة أطول مع آبائهم و من جهة أخرى إلى ظاهرة **الزواج** الذي يقال عنه بالزواج العصري بحيث تأثير التغير الاجتماعي على النظام يظهر أكثر في المدن.

إذ أن الأوساط الريفية رغم بعض التغيرات الطفيفة التي طرأت عليها نظرا للتصنيع و لانتشار التعليم، لا تزال متمسكة بتقاليدها و معاييرها، كما أن الاتصال بين الأوربيين و الجزائريين إبان الاستعمار كان مباشرا في المدن. و تعد فترة الاستعمار لها تأثير على نظام الزواج في المجتمع الجزائري**(ف.براش،1989: 17).**

فالتحولات العميقة التي حدثت خلال السنوات الأخيرة، خاصة انتشار التعليم الذي أتاح فرصة الاختلاط المشترك و العمل المشترك، مما سهل للشباب في البحث عن الشريك المثالي، مما ساعدت هذه الظروف في إتاحة الفرصة للجنسين المقبلين على الزواج و دراسة شخصية الأخر في ظروف ملائمة.

و ساهم في توسيع دائرة الاختيار الزواجي، هو خروج المرأة للعمل بالاظافة إلى التطور الاجتماعي لوضعية المرأة أمام اختيارها لزوجها، قد شجعت كثيرا على الزواج. حيث أشارت دراسة مصطفى بوتفنوشنت إلى أن: "الثلث من عينة العائلات اختارت فيها الفتيات بحرية أزواجهن مباشرة في وسط جامعي، أو مهني أو وآخر"، **(م.بوتفنوشنت1987: 55).**

و يمكن تلخيص أهم ما يميز الزواج التقليدي و الزواج المعاصر، في المجتمع الجزائري: يمثل الزواج التقليدي أحد آليات الجماعات المنزلية، و يتم عن طريقه إعادة الإنتاج البيولوجي و الاجتماعي و هو يعكس الصورة السوسيوثقافية للمجتمع الجزائري.

يمثل إستراتيجية عائلية تهدف، إلى التماسك الأسري و الحفاظ على ميزة الامتداد.
إن الزواج المعاصر يمثل مشروعا لإنشاء أسرة جديدة.

و لاشك أن المجتمع الجزائري في أثناء انتقاله من المجتمع التقليدي، و الثقافة التقليدية إلى المجتمع الحديث و الثقافة الحديثة، مر بتغيرات في قيمه الاجتماعية و الأخلاقية.

و هذه التغيرات التي تمس القيم القبلية- العشائرية و العائلية يمكن اعتبارها كعامل تغير الأسرة الجزائرية و أيضا كنتيجة للتحولات التي تعرفها هذه الأخيرة.

3.1تطور الأسر المعيشية العادية النووية:

يضم هذا النوع من الأسر المعيشية العادية ثلاثة أصناف من الأسر(الأسرة بالمعنى البيولوجي):

الزوجين+ أبنائهما (الصنف03).

الزوجين دون أبناء (الصنف04).

أم بمفردها+ أبناءها أو أب بمفرده + أبناءه (الصنف05).

لقد عرفت نسبة كل هذه الأصناف مجتمعة، انخفاضا في القطاع الحضري في الفترة الواقعة ما بين التعداد الأول، و التعداد الثاني **(M.GUETTA, 1987 :577-597)** .

لقد سجل ارتفاع في عدد الأسر المعيشية من 2031167 أسرة في 1966 ليصل في التعداد السكاني الأخير إلى5771441 أسرة معيشية، أي بزيادة3740274 أسرة، إذ قدرت نسبتها عام 1966 ب61.30%، بينما لم تتجاوز نسبتها عام1977 بنسبة59.08%، لتعرف بعد ذالك ارتفاعا محسوسا خلال التعدادين الآخرين و في القطاعين معا، إذ قدرت نسبتها العامة على التوالي ب 65.14 % ثم71.06% أنظر للشكل رقم(1).

فالملاحظ أنه بعدما اتجهت نسبتها نحو الانخفاض في الفترة الواقعة بين التعدادين الأول عام 1966، و التعداد الثالث عام1987، شهد التعداد الخامس و الأخير عام2008 تزايدا في نسبتها، لتصل إلى6.29% .

فهذه الأسر غالبا ما تكون من أم بمفردها، زائد أبنائها القاصرين (91.5%)، من مجموع الأسر الوحودية، ويعود انتشارها إلى ارتفاع نسبة الترمل، و إلى ارتفاع معدل الطلاق، ولقد أظهرت نتائج التعداد الأخير لسنة2008 أن58.6%، من هذه الأسر ترأسها أرملة و18.8% منها ترأسها مطلقة، كما أن غالبيتها تقيم في القطاع الحضري أي66.5% **(O.N.S, RGPH2008 :7)** .

4.1 تطور الأسر المعيشية العادية الموسعة:

تتركب هذه الأسر المعيشية من أسرة بيولوجية نواة يحيط بها أفراد إضافيين و يتعلق الأمر هنا غالبا بالأصول مثل الجد ، الجدة، آباء أحد الزوجين أو الأقارب مثل العم،العمة، الخال، الخالة.....الخ.

أما الفترة الواقعة بين عامي1998 و 2008 فشهدت فيها الأسر المعيشية الموسعة نوعا من الاستقرار في الريف كما في الحضرأنظر الشكل رقم(2).

5.1 تطور الأسر المعيشية العادية الممتدة:

هذه الأسر المعيشية ممتدة أو مركبة، لان بنائها يعتمد على أسرتين بيولوجيتين نواة أو أكثر، و لقد ميز تطور نسبتها المئوية نوعا من الاستقرار، خلال الفترة الممتدة بين عامي 1966 و 1987، إذ بلغت21.27 % عام1966و21.08%.عام1977، 20.80% عام 1987.

إلا أن التعداد الأخير، أظهر انخفاضا واضحا في نسبة هذا النوع من الأسر،إذ لم تسجل عام2008 سوى13.89% فقط .أنظر الشكل(3).

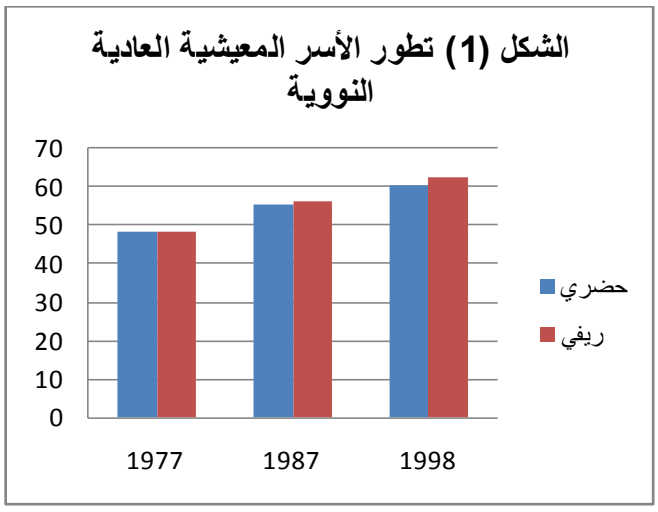

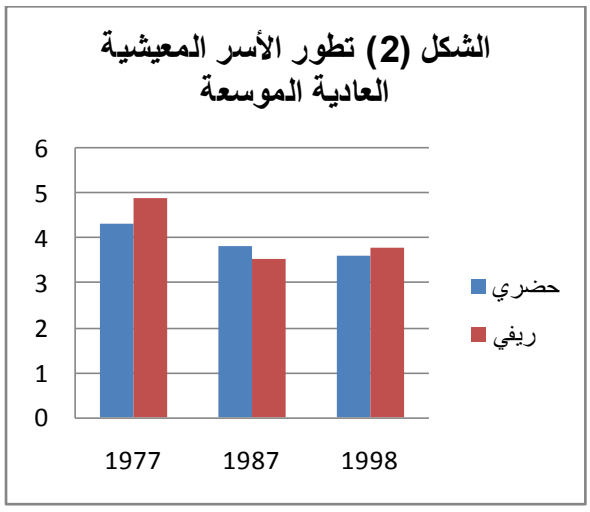

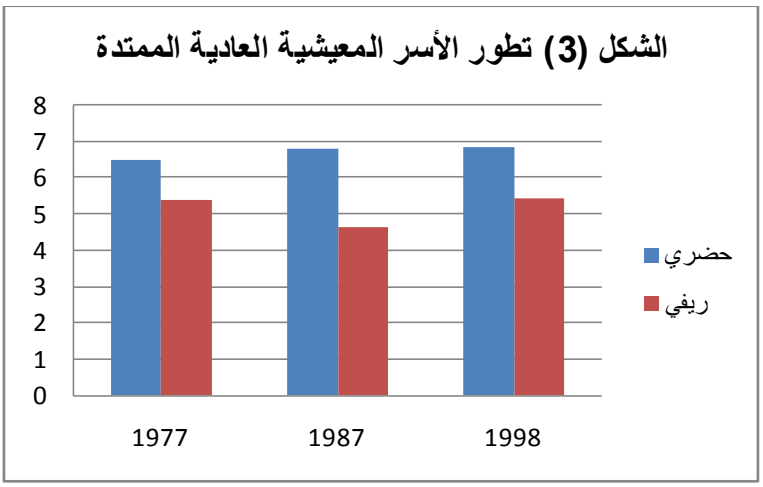

2.تطور حجم الأسر الجزائرية عبر مختلف التعدادات الوطنية:

بعدما حللنا بنية الأسر الجزائرية من خلال تطور أنماطها المختلفة، النووية الموسعة و الممتدة نحاول الآن أن نحلل تطور بنيتها اعتمادا على متغير بنائي أخر، و نعني به الحجم.

فمصطلح حجم الأسرة يستخدم في التعدادات للإشارة عادة إلى جماعة من الأشخاص، يعيشون معا في فترة زمنية معينة، و في بعض التعدادات يعني المصطلح أولائك الأشخاص الذين يقيمون إقامة مشتركة عند وقت إجراء الحصر.

1.2 – تطور الحجم المتوسط للأسر المعيشية:

أظهرت نتائج التعدادات أن الحجم المتوسط للأسر المعيشية، يرتفع من تعداد لأخر تعتبر هذه الظاهرة معاكسة لما كان متوقعا حيث كلما اتجه المجتمع نحو الحداثة و الآخذ بأسباب الحياة العصرية، اتجه حجم الأسرة في هذا المجتمع نحو التقلص.

(هذا ما عرفته المجتمعات الأوروبية على الأقل من خلال مسيرة تطورها)، و هذا ما يوضحه الجدول التالي:

جدول رقم (2) تطور الحجم المتوسط للأسر المعيشية عبر مختلف التعدادات الوطنية(%)

سنة التعداد	القطاع الحضري	القطاع الريفي	المجموع
1966	5.7	6.2	5.9
1977	6.7	6.7	6.7
1987	6.8	7.5	7.1
1998	6.3	7.0	6.6
2008	5.7	6.4	5.9

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات مختلف التعدادات الوطنية

يلاحظ من خلال هذا الجدول، أن الحجم المتوسط للأسر المعيشية سجل ارتفاعا ملحوظا إذ قدر ب 5.9% فرد في 1966 و 6.7 % عام 1977، و 7.1 عام 1987، ليعرف بعد ذلك تراجعا طفيفا إذ قدر ب6.6 في1998، و 5.9 في2008.

و إذا كان ارتفاع الحجم المتوسط للأسر المعيشة، بدا بشكل واضح في القطاع الحضري في الفترة الواقعة بين التعداد الأول و الثاني(1966- 1977)، إذ قفز من 5.7% إلى6.7%، فان هذا الارتفاع لوحظ خاصة في القطاع الريفي ما بين التعداد الثاني و الثالث (1977-1987)، إذ سجل 6.7% ثم 7.5%.

أما في الفترة الممتدة بين التعداد الثالث و الرابع ثم الخامس، فقد عرفت انخفاضا في مستوى الحجم المتوسط للأسر المعيشية في الريف كما في الحضر.

2.2تطور الحجم المتوسط للأسر المعيشية و عدد الأسر المعيشية في الجزائر من 1966الى 2008:

أدى التزايد المستمر في عدد سكان الجزائر من 29507000 نسمة عام 1998 إلى 34229692 نسمة عام 2008، إلى تزايد عدد الأسر من 5108091 أسرة عام 1998 إلى 5776441 أسرة عام2008، محققة بذلك معدل تزايد سنوي قدره1.72%.

2.2 تصنيف الأسر و الأسر المعيشية:

لقد انتقل عدد الأسر المعيشية من 4.4 مليون أسرة معيشية تتشكل من 5.1 مليون أسرة، و هذا سنة1998، ثم تضاعف العدد إلى5.9 سنة 2008، حيث نجد هذه الأعداد قد تضاعفت خلال 32 سنة. انظر إلى الجدول:

الجدول رقم(3) تصنيف الأسر و الأسر المعيشية

السنة	1998	2008
الأسر	5908080	5814236
الأسر المعيشية	5108091	5776441

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات رقم314 نوفمبر2000

نلاحظ من خلال الجدول تزايد عدد الأسر من أسرة5108091 عام1998 إلى5776441 أسرة عام2008، و قد نجم عن هذا التزايد ارتفاع معدلات الخصوبة الزواجية العالية، على الرغم من انخفاضها خلال فترة الحالية.

و من جهة أخرى فان تزايد السكان بمعدلات مرتفعة خلال هذه الفترة المدروسة ترتب عليه بقاء متوسط حجم الأسرة، مرتفع على الرغم من انخفاضه و هذا ما يوضحه الجدول التالي:

جدول رقم(4) تطور الحجم المتوسط لكل من الأسر و الأسر المعيشية (%)

السنوات	1966	1977	1987	1998	2008
الحجم المتوسط للأسر	4.62	5.68	5.87	6.56	5.88
الحجم المتوسط للأسر المعيشية	5.91	6.65	7.09	6.58	5.9

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات مختلف التعدادات الوطنية

نلاحظ من خلال الجدول أن متوسط حجم الأسرة،أصغر من متوسط حجم الأسر المعيشية، و هذا لان عدد الأسر يكون اكبر من عدد الأسر المعيشية، حيث أن الأسرة المعيشية يمكنها أن تحتوي على الأقل أسر، و من المعلوم أن الحجم المتوسط يقاس إلى العدد الإجمالي للسكان.

كما ّأن الحجم المتوسط لكل من الأسرة، و الأسرة المعيشية كان في ارتفاع مستمر مند الاستقلال إلى غاية 1987، حيث بعد ذلك سجل انخفاضا محسوسا، و ذلك يعود إلى جملة من المتغيرات السوسيوثقافية والاقتصادية المتمثلة في :

- ارتفاع المستوى التعليمي للمرأة، و تراجع نسبة الأمية ابتداء من 1966 إلى 1998، و تحسن وضعية السكن في الجزائر، و تطور معدلات الزيادة في بناء أو إنتاج السكنات في الجزائر ابتدءا من 1966 إلى غاية الآن.

3.2 تطور نسب الأسر البسيطة مقارنة بالأسر المركبة:

الجدول رقم (5) دراسة تطور الأسر البسيطة مقارنة بالمركبة(%)

السنوات	1977	1987	1998	2008
أسرة بسيطة نووية	51.40	66.67	68.64	71.40
أسرة مركبة	49.60	33.33	25.33	27.65

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات مختلف التعدادات الوطنية

نلاحظ من خلال المعطيات المتواجدة في الجدول، الارتفاع الكبير و المتواصل لنسب الأسر البسيطة مقابل التراجع الواضح للأسر المركبة و الممتدة، و هو ما يعني التفكك الواضح الذي شهدته الأسر الكبيرة و تحولها إلى اسر بسيطة نووية.

4.2 توزيع الأسر حسب الموقع الجغرافي لسنة2008:

تلعب العوامل الديمغرافية (الخصوبة- الوفيات- الزواج المبكر)، دورا هاما في حجم الأسرة، و تركيبها من حيث النوع والأعمار، حيث أن ارتفاع مستوى الخصوبة و انخفاض مستوى معدلات الوفيات في الجزائر، و زيادة معدلات الزواج المبكر، ترك الأثر الواضح في عدد الأسر المكونة حديثا، بالإضافة إلى العادات و التقاليد التي تسود في المجتمع و التي لها الأثر الكبير في تحديد نوعية الأسر، سواء كانت نووية أو ممتدة،و الذي لا يمكن الشك فيه هو أن هذه العوامل المؤثرة في حجم الأسرة تختلف بين الحضر و الريف في المجتمع الواحد.

و في ضوء ما سبق يمكن لنا استنتاج التباينات في حجم الأسرة بين الحضر و الريف في الجزائر من خلال نتائج التعدادات الوطنية: انظر إلى الجدول:

جدول رقم(6) توزيع الأسر حسب الموقع الجغرافي سنة 2008

الأسر	الحضر	الريف
الأسر المعيشية	%60.57	%39.43
الأسر	%60.37	%39.63

Typologie des ménages et des familles N°314.2008 O.N.S

نلاحظ من خلال معطيات الجدول، أن غالبية الأسر الحالية هي اسر حضرية، و هو عامل يؤثر على الأسرة الجزائرية عموما من ناحية الحجم و نمط الحياة.

في مقابل تراجع نصيب الريف من الأسر، و هذا راجع بدوره إلى الزيادة الطبيعية في اسر الحضر، و إلى هجرة بعض الأسر الريفية إلى المدن و تحول بعض المناطق الريفية إلى مناطق حضرية تتوفر نسبيا على الشروط الضرورية الموجودة في المدينة.

5.2 تطور توزيع الأسر المعيشية حسب الحجم:

إذا كان الحجم المتوسط لإجمالي الأسر المعيشية، عرف ارتفاعا عبر مختلف التعدادات، و استقرارا على مستوى عال و لمدة طويلة فان توزيع الأسر المعيشية حسب الحجم، يثبت أن نسبة الأسر المعيشية ذات الحجم الكبير (7 أفراد أو أكثر)، عرفت ارتفاعا محسوسا منّذ تاريخ التعداد الأول، و أن نسبة الأسر المعيشية الصغيرة (من 1 إلى 3 أفراد)، اتجهت نحو الانخفاض.(أنظر الجدول الأتي):

جدول رقم (7) توزيع الأسر المعيشية حسب الحجم

سنة التعداد	قطاع السكن	عدد الأفراد بالنسبة المئوية (%)			
		من1الى3	من4الى6	7 و أكثر	المجموع
1966	حضري	27.3	36.6	36.1	100
	ريفي	22.3	39.5	39.2	100
	مجموع	24.3	37.7	38.0	100
1977	حضري	20.0	31.3	48.7	100
	ريفي	19.9	32.5	47.6	100
	مجموع	19.9	32.0	48.1	100
1987	حضري	17.0	32.1	50.9	100
	ريفي	13.7	31.1	55.2	100
	مجموع	15.4	31.6	53.0	100
1998	حضري	17.7	45.0	37.34	100
	ريفي	15.0	37.1	47.9	100
	مجموع	16.6	41.9	41.5	100

CENEAP Transition démographique et structure familiale en Algérie, Algérie, CENEAP, 2001 ; p 110

نلاحظ أن الأسر المعيشية الصغيرة المكونة من 1 إلى 3 أفراد عرفت نسبتها اتجاها نحو الانخفاض، إذ قدرت ب24.3% في1966، و19.9 عام1977 و15.4% عام1987، لترتفع بعد ذلك في تعداد سنة1998 إلى16.6%. **(Y.ABDELILAH, 2002 : 267)**.

أما الأسر المعيشية المتوسطة الحجم المكونة من4 إلى6 أفراد، عرفت نسبتها انخفاضا بين 1966 و1977.

إذ قدرت نسبتها على التوالي ب37.7% ثم 32.0 % ،حيث اتجهت نسبتها نحو الاستقرار و قدرت ب31.6% في1987، لترتفع بعد ذلك إلى نسبة41.9% في1998، على عكس الأسر المعيشية الصغيرة، عرفت الأسر المعيشية ذات الحجم الكبير (7افراد أو أكثر)، اتجاها نحو الارتفاع إذ سجلت نسبتها38.8% في1966و 48.1% في1977، لتسجل53.0 % عام 1987

إن ظاهرة ارتفاع الحجم المتوسط للأسر المعيشية، و كذلك ارتفاع نسبة الأسر المعيشية الكبيرة الحجم أي التي تتكون من7 أفراد أو أكثر.

إن الارتفاع المسجل على "مستوى حجم الأسر المعيشية، لايرجع إلى ارتفاع مستوى الخصوبة، بل العكس أن هذه الأخيرة عرفت تراجعا كبيرا مند منتصف الثمانينات(55 **: 1990 ,PH.FARGUES**) .

و هذا ما يوضحه الجدول التالي:

الجدول رقم (8) تطورا معدل الخصوبة الكلية عبر مختف التعدادات الوطنية(%)

سنة التعداد	مؤشر الخصوبة الكلية
1966	7.40
1977	7.40
1987	5.29
1998	4.14
2008	3.0

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات، مختلف التعدادات الوطنية.

من خلال الجدول، يتبن لنا أن معدل الخصوبة الكلية (indice synthétique de fécondité)، أي متوسط عدد الأطفال الذين تنجبهم امرأة واحدة خلال حياتها، عرف انخفاضا واضحا ابتدءا من تاريخ التعداد الثالث عام1987، بعدما كان مستقرا على مستوى عال بين التعداد الأول و الثاني، ليشهد انخفاضا غير مسبوق عام1998.

إذ قدر آنذاك ب 4.14%، لينخفض مباشرة في سنة 2008 ليقدر ب 3.0%طفل للمرأة الواحدة ، و قد بينت نتائج الإحصاء الأخير، أن هناك عددا من العوامل و المتغيرات تؤثر بدرجات متفاوتة على السلوك الإنجابي لأفراد المجتمع، للمواقف و التقاليد و العادات الاجتماعية الموروثة حيال قضايا الزواج المبكر. (انظر للشكل رقم4).

شكل رقم (4) تطور معدل الخصوبة الكلية عبر مختلف التعدادات الوطنية

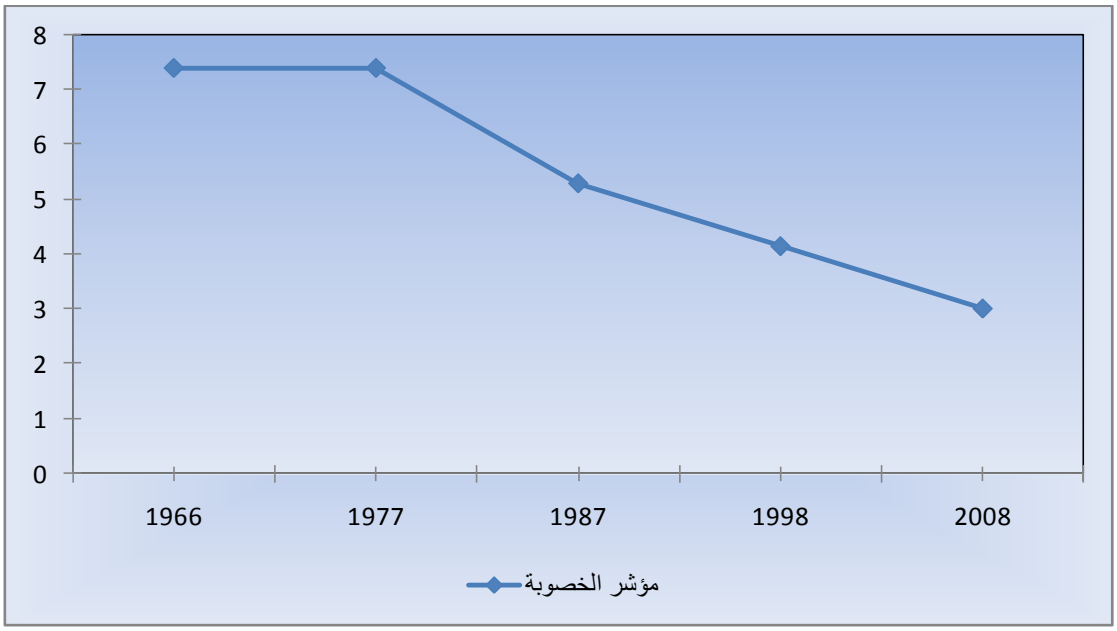

إن هذه الظاهرة ليست مرتبطة،إذن بارتفاع نسبة الأطفال الدين يولدون داخل الأسرة.

و لكنها ترتبط بعدد الراشدين فيها، و يعتبر تأخر سن الزواج السبب الرئيسي لبقاء الأبناء مع آبائهم،و عدم انفصالهم عنهم إلا في سن متأخرة،(لاحظ لجدول الشكل الأتي):

جدول رقم(3): تطور السن المتوسطة لدى الزواج الأول عبر مختلف التعدادات الوطنية ب(%)

السنة	1966	1977	1987	1998	2008
رجال	23.8	25.3	27.7	31.30	33.0
نساء	18.3	20.9	23.7	27.60	29.3

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات مختلف التعداداتالوطنية.

يظهر من خلال هذا الجدول أن العمر المتوسط عند الزواج ارتفع بشكل واضح و هو الآن مستقر على مستوى عال جدا،33.0 عاما بالنسبة للرجال و29.3 عاما بالنسبة للنساء في2008 .

و تعتبر البطالة و أزمة السكن من العوامل التي ساهمت في ارتفاع هذا المؤشر.

انظر(الجدول الأتي):

جدول رقم(10) تطور معدل البطالة عبر مختلف التعدادات الوطنية ب (%)

سنة التعداد	معدل البطالة
1966	35.3
1977	28.9
1987	21.4
1998	15.26
2008	13.79

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات مختلف التعدادات الوطنية

يبرز التعداد الأخير أن البطالة تمس بالأخص فئة الشباب، و من بينهم خريجي الجامعات و المعاهد العليا، و لذلك يكون هذا المعدل مرتفع جدا، إذا ماحسبناه لدى الفئات العمرية الشابة.(انظر إلى الشكل):

الشكل رقم(5) تطور معدل البطالة عبر مختلف التعدادات الوطنية

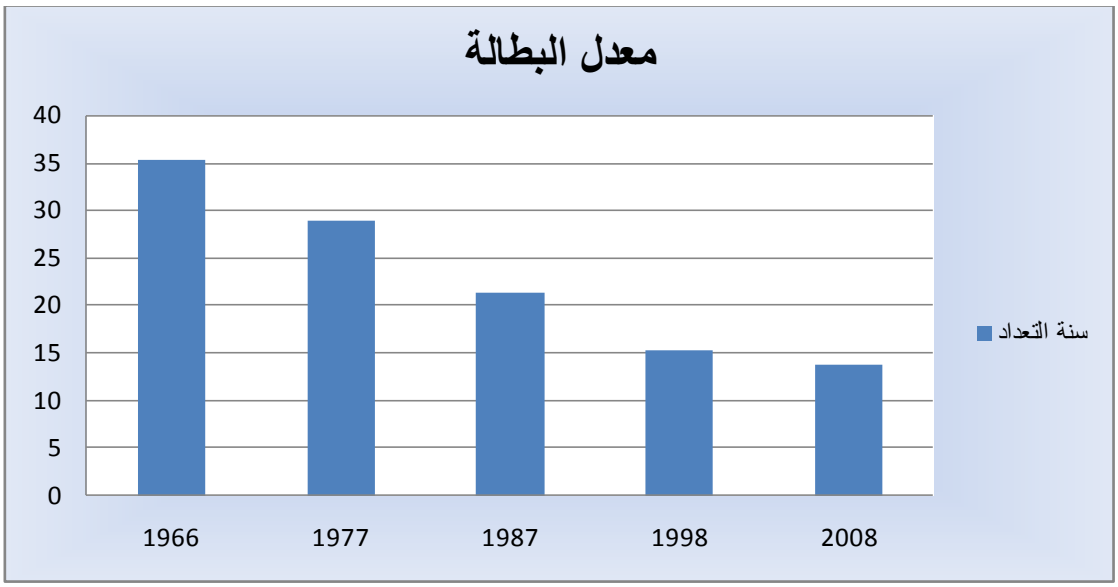

لقد تطلبت خطط التنمية الاقتصادية و الاجتماعية، التي تبنتها الجزائر طلبا متناميا على التعليم كما تغير الهدف منه، فانتقل من تزويد الإدارة المحلية الفرنسية بالأعوان و الموظفين العموميين، إلى تكوين الكوادر التي تحتاجها الصناعة و الزراعة و الخدمات من مهندسين، و تقنيين، و أطباء، و صيادلة، و أساتذة، و معلمين، كما أملت هذه الضرورة الاجتماعية إلى ما يلي:

توسيع التعليم ليشمل جميع الأطوار الابتدائي- المتوسط- ثانوي- جامعي.

إنشاء مدارس و معاهد و جامعات لسد حاجيات الطلب المتزايد.

انتهاج سياسة ديمقراطية التعليم و مجانيته، إذ أصبح التعليم الحكومي القناة الرئيسية للحراك الاجتماعي المهني، و المكاني هذا ما يوضحه الجدول التالي:

جدول رقم(11) تطور معدل التمدرس للفئة العمرية 6-14 سنة عبر مختلف التعدادات(%)

السنوات	ذكور	إناث	المجموع
1966	56.80	39.60	47.20
1977	80.80	59.60	70.40
1987	87.75	71.56	79.86
*1998	85.28	80.73	83.05

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات مختلف التعدادات الوطنية

*عدم وجود و توفر لنا معطيات إحصائية حول التعداد العام لسنة 2008

يلاحظ من خلال هذا الجدول، أن المعدل الإجمالي للتمدرس، لهذه الفئة عرف ارتفاعا قياسيا ما بين عامي: 1966-1977، إذ قدر في التعداد الأول.

ب 47.20% و في التعداد الثاني ب 70.49%، ليواصل هذا المعدل ارتفاعه كذلك في التعداد الثالث عام 1987، حيث قدر ب 79.86%، أما التعداد الرابع فقدر ب 83.05% ، و ما يلاحظ أيضا أنه من خلال هذا الجدول هناك ارتفاع معدل تمدرس الإناث و انخفاض الفارق الفاصل ما بين تمدرس البنين و البنات،و لقد بينت نتائج التعداد لعام 1998 ، أن معدل تمدرس الإناث أصبح يقارب نظيره بالنسبة للذكور أي 80.73% مقابل 85.26 %،(أنظر للشكل):

جدول رقم6 تطور معدل التمدرس

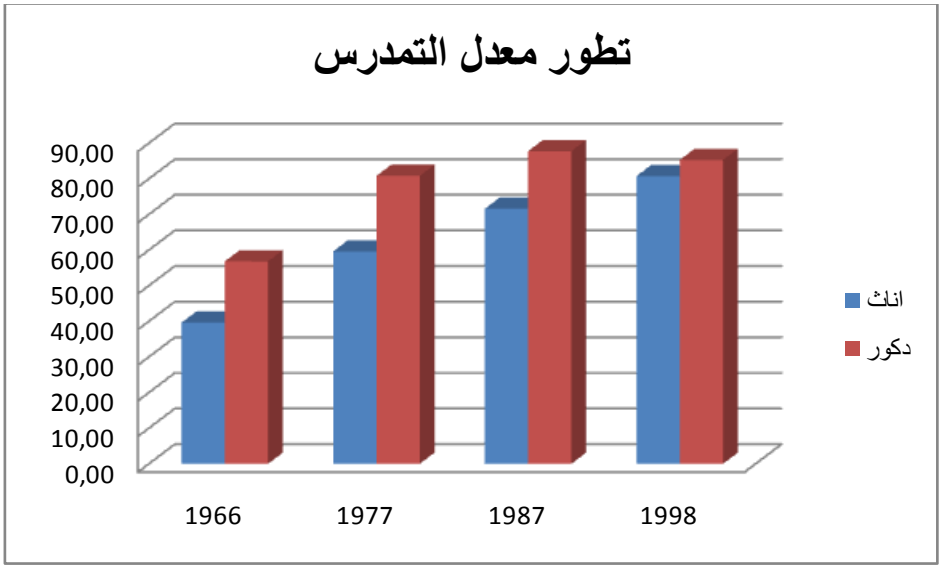

أما بخصوص السكن، فان الإحصائيات المتوفرة لدينا تظهر نقصا واضحا في السكنات,بالرغم من المجهوذات المبذولة، من طرف السلطات المسؤولة عن هذا القطاع. (انظر إلى الجدول):

الجدول رقم(12) تطور حظيرة المساكن المشغولة و معدل شغل المسكن في الجزائر (1998-2008)

التشتت	المساكن المشغولة		متوسط عدد الأفراد في المسكن	
	1998	2008	1998	2008
التجمع الحضري الرئيسي	2776642	3749768	6.9	6.4
التجمع الحضري الثانوي	613115	813404	7.3	6.8
المنطقة المبعثرة	992691	175681	7.8	7.1
المجموع	4081749	5244347	7.1	6.5

المصدر: النتائج الأولية للإحصائيات التعداد الوطني لسنة 2008

يشير أول إحصاء للسكان و السكن لسنة 1966، أن الحظيرة السكنية كانت تقدر ب 1982000 مسكن، مقابل 1800000 مسكن لسنة 1954، في حين بلغت حسب إحصاء 1998 حوالي4102064 مسكن أي بزيادة 2120064 وحدة سكنية خلال 32 سنة، كما أن في سنة 1966 سجل ما يقارب 2280000 عائلة مقابل 1982000 مسكن، أي بعجز 300000 وحدة سكنية، و بمعدل1.15 عائلة للمسكن الواحد.

و كان آنذاك متوسط حجم العائلة يقارب5.91% في إحصاء 1998، و نشير إلى أن 4446394 عائلة مقابل4105064 مسكن أي بعجز يقدر ب344330 وحدة سكنية، و بمعدل1.09 %عائلة للمسكن الواحد ووصل هنا الحجم المتوسط للعائلة إلى6.58.%

و من جهة أخرى، و بمقارنة بنتائج آخر إحصاء لسنة2008، فقد سجل متوسط حجم العائلة و معدلات شغل المساكن تراجعا، و هذا لأول مرة مند الاستقلال حيث بلغت الحظيرة السكنية المشغولة5244347 على المستوى الوطني مسجلة تزايدا بلغ28.5% مقارنة بسنة1998.

أما متوسط عدد الأفراد بالمسكن فقد بلغ 6.5% فردا مسجلا تراجعا مقارنة بما كان عليه أي 7.1 %فردا في سنة1998.(انظر إلى الشكل):

شكل رقم(7) تطور حظيرة المساكن المشغولة و معدل شغل المسكن في الجزائر 2008

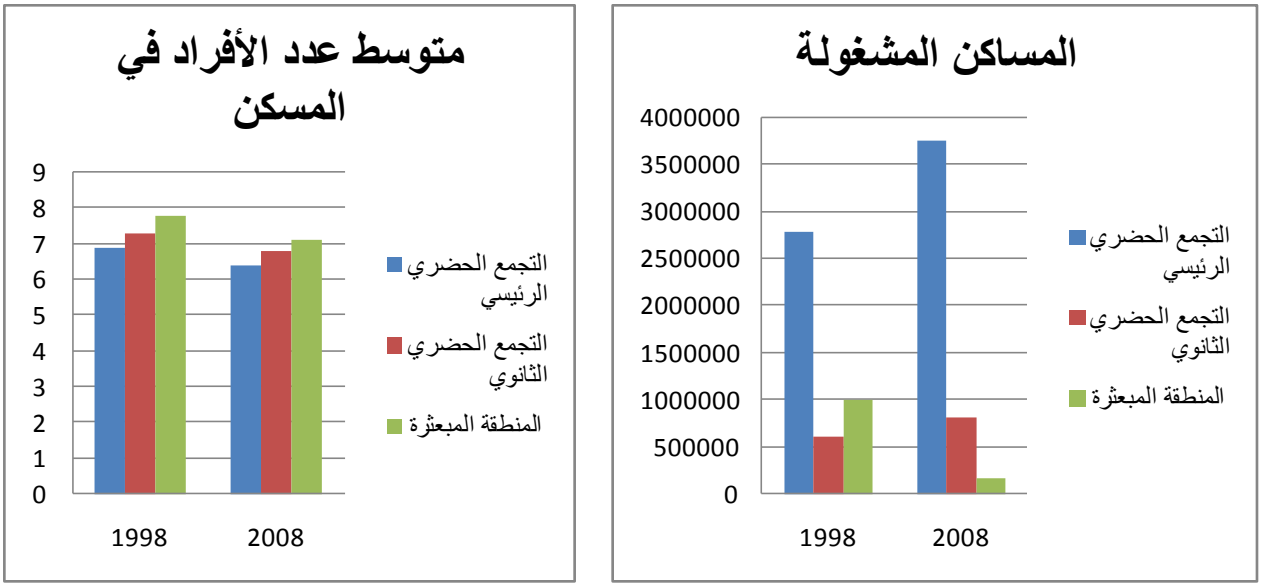

3.تغير الأسرة الجزائرية و علاقتها بالتحضر:

يقول مصطفى عمر التير:" و مع أن التحديث(...) ظاهرة عالمية، فان ظاهرة تحضر المجتمع العربي ليست صورة طبق الأصل لتجارب مجتمعات أخرى، تبدو بعض مظاهره المادية و كأنها تقليد لما جرى و يجري في المجتمعات الغربية المعاصرة(مصطفى عمر التير1994: 90).

فحركة التحضر في الجزائر، و على غرار مثيلاتها في الوطن العربي ظهرت بخصائص، ميزتها على ما جرى في مجتمعات أخرى أهمها أنها نشأت في ظل الهيمنة و السيطرة الأجنبية، وهي بذلك لم تكن نابعة من الذات أي من التطور الذاتي و الطبيعي للمجتمع.

كمالا يجب أن ننسى الأساليب العنيفة التي استعملها الاستعمار الاستيطاني (P.BOURDIEU ET SAYAD ,1964 :44) في تدخله للمجتمع الجزائري و نمط الصيرورة التي لم تعرفه البلدان العربية الأخرى مثلا.

أما بعد الاستقلال تواصلت و تعمقت و تسارعت، ه ذه الدينامكية بتوجيه من الدولة،التي قامت بوضع و تنفيذ مشاريع التنمية الاجتماعية، بما توفر لها من رؤوس أموال ضخمة ناتجة عن عائدات المحروقات، و لقد صاحب ظاهرة التحضر المادي في الجزائر تحولات اجتماعية كبرى أهمها:

- تغير نمط الإنتاج
- موجات النزوح الريفي و التحضر**(D.SARL, 1993 :241-252).**
- انتشار التعليم الحكومي
- توسيع نمط السكن الجماعي الاجتماعي(Z.H.U.N)، بعد السبعينات و اكتمال مشاريع " مخطط قسنطينة1958" بعد الاستقلال(opérations Carcasses)
- و تعتبر هذه الظاهرة بمثابة العوامل، التي ساهمت في تغير المجتمع الجزائري بعد الاستقلال، و بالتالي تغير في بنيته الأساسية أي الأسرة، لذلك سوف نعرض هذه العناصر بشيء من التفصيل.

3. 1. تغير نمط الإنتاج:

إذا كان الطابع الزراعي قد هيمن على البنية الاجتماعية للجزائر قبل الاحتلال الفرنسي، فان حقيقة الاستعمار لم تستطيع إنشاء اقتصاد قائم على الصناعة، و كل ما أنجزته هو تطوير اقتصاد تصدري يرتكز على مورد واحد، يقول الحسين بن يسعد:" إن منتجات الأرض ولا سيما الكروم لعبت في تطوير الاقتصاد الجزائري نفس الدور الذي لعبه القطن في مصر، و القهوة و السكر في البرازيل**(H.BENAISSAD, sans date :9)**.فحركة التصنيع في الجزائر لم تعرف انطلاقاتها الحقيقية إلا مع ظهور الدولة الحديثة المستقلة التي انصبت جهودها على إرساء قواعد نظام صناعي حديث.
و هذا مايؤكده عبد القادر جغلول بقوله:" إن بناء قاعدة اقتصادية وطنية و عصرية تسمح بتمركز ذاتي مع تجنب تعميم العلاقات الرأسمالية،ذلك هو الطموح المؤكد للدولة(...).

إن هدف هذه الدفعة الصناعية القوية هي أن يجري خلفها باقي الاقتصاد الوطني و بشكل خاص الزراعة **(ع.جغلول،1983 : 224)**، و لقد تنوعت هذه الصناعة بعد الاستقلال و تفرعت إلى صناعات ثقيلة (صناعة الحديد و الصلب، الصناعة الميكانيكية و البتروكيماوية)، وعرفت هذه الصناعة ميلاد مراكز صناعات كبرى مثلا: قطب ارزيو و قطب الحجار...

و رغم عوائقه المتمثلة خاصة في ضعف الصيانة، و التسيير و قلة الموارد المالية و تضخم اليد العاملة الغير المؤهلة، فان قطاع الصناعة في الجزائر أصبح يشغل أعدادا هائلة من العمال، و يساهم في الدخل الخام الوطني و في تنشيط التجارة الخارجية.

فتغير نمط الإنتاج من زراعي- رعوي تقليدي، إلى صناعي خدماتي حديث، يعني كذلك تحولا من نمط العمل العائلي التقليدي، إلى العمل الاقتصادي المأجور نجم عنه حراكا اجتماعيا و مهنيا متصارعا.

2.3موجات النزوح الريفي و التحضر:

يمكن اعتبار نزوح الفلاحين الجزائريين، من قراهم نحو المدن بحثا عن العمل جراء الحملة الواسعة التي شنتها عليهم الإدارة الفرنسية لاغتصاب أراضيهم، الحملة الأولى في تاريخ الهجرة الريفية في الجزائر،وتلت هذه الموجة موجتان إحداهما رافقت السنوات الأولى للاستقلال، وكان معظم النازحين ريفيين ولاجئين في البلاد المجاورة(تونس،المغرب).

أما الموجة الأخرى فقد صاحبت انطلاقة التصنيع، و في هذا يقول عبد القادر جغلول:" رافق الاستقلال موجة ثانية، وفي هذه المرة ينبغي احتلال مكان المستعمر و الدخول في عالم كان ممنوعا من الأخر، و الاستفادة أيضا من التحديث المكتسب، أما الموجة الثالثة في مصاحبة لانطلاقة التصنيع"**(مرجع سابق،1983 :225-226).**

كما أنه هناك موجة أخرى كانت في التسعينات، و بالأخص في فترة انتشار الإرهاب، إذ يقول ماركوت في هذا الصدد (COTE Marc)،أن :" التحضر في الجزائر تسارع ب: عشرين سنة عقب هذه الموجات المذكورة". **(COTE Marc, 1983:65).**

و لاشك أن التوزيع الغير المتكافئ لفرص العمل، و مختلف الخدمات الاجتماعية و الصحية و التعليمية...الخ ساهم في امتداد ظاهرة النزوح الريفي إلى يومنا هذا .

3.3 **انتشار التعليم الحكومي:**

تطلبت خطط التنمية الاقتصادية و الاجتماعية التي تبنتها الدولة الحديثة، طلبا متناميا على التعليم(ط. زرهوني1994 :229)، كما تغير الهدف منه فانتقل من تزويد الإدارة الفرنسية المحلية، بأعوان، و موظفين، عموميين إلى تكوين الكوادر التي تحتاجها الصناعة و الزراعة و الخدمات من مهندسين و تقنيين و أطباء و صيادلة و أساتذة و معلمين ...الخ.

4.3. انعكاسات برامج السكن الجماعي الحديث (Z.H.U.N):

إن السكن هو أحسن إطار يسمح لنا بادراك تمثلات الأفراد لكل ما هو حضري كما أنه الأرضية التي يرسم عليها النازحون مخيالهم الحضري.

إن الانتقال إلى المدينة بالنسبة للنازحين في سنوات التسعينات، امتاز بالطابع الاضطراري و ألاستعجالي، لأنه حدث بعد سلسلة من الحوادث الأمنية، و اتخذ قرار النزوح الريفي في فترة و جيزة مما جعل الاستقرار في المدينة، يتم على مراحل تختلف باختلاف الوضعية الاقتصادية التي تكتسي أهمية كبرى في الفترة الأولى و تأثر على نوع السكن.

و مما يمكن الإشارة إليه، هو أن هذا النوع من السكن شكل مرحلة مهمة في انتقال النازحين، في الموجات السابقة سواء في الأربعينات أو في الستينات، أما في فترة السبعينات و الثمانينات، تم الحصول على سكنات خاصة في إطار القضاء على السكنات الهشة، حيث تم إسكان جماعي لهم في الأحياء الجديدة، مما مكن من استمرار علاقات الجوار التي كانت موجودة بالإضافة إلى ظهور علاقات جديدة .

إن قطاع السكن، من كل هذا يكتسب أهمية بالغة كمختلف الجوانب الاجتماعية و السياسية و الاقتصادية، إلا أن الدولة لم تأخذ هذا القطاع بعين الاعتبار مثلما عملت على تطوير القطاعات الأخرى، كالصناعة و التعليم و الصحة...

و قد ظهر هذا الإهمال في السنوات الأولى من الاستقلال، إضافة إلى النمو الديموغرافي السريع الذي عرفته الجزائر و الذي زاد من الطلب على السكن.

فالتطور الديموغرافي زاد من حدة اختلال التوازن بين العرض والطلب في العشرية الأولى.

فقامت بوضع سياسات سكن اختلفت حسب اختلاف الأوضاع السياسية التي عرفتها البلاد من فترة ما بعد الاستقلال من 1962 إلى 1965، إلى فترة السبعينات حيث أن الدولة في هذه الفترة عملت على ترتيب الأملاك الشاغرة، و أعطت تسمية لهذا الوضع القائمهبليسمى(**les biens vacants**).

حيث أن الواقع السكني أدى إلى تدخل الدولة في إطار سياسات خاصة بالسكن، و توفير العقار، و بعد ذلك أدخلت قضية السكن في المخططات التنموية في أواخر السبعينات.

و نظرا لهذا الوضع صدر لأول مرة نص تصريحي حول توفير سكن محترم و كان هذا في ميثاق 1976.

وبعد مرور سنوات عديدة أصبح قطاع السكن يعرف أزمة، حيث زاد الطلب على السكن فيما غابت المشاريع السكنية، فكان إلزاما على الدولة أن تهتم بهذا الجانب بعد بداية السبعينات، حيث أخذت على عاتقها انتهاج سياسات سكن مختلفة و بادرت في بناء السكن الجماعي (collectif)، المتمثل في العمارات الذي كان له دور مهم في تقليص من حجم العائلة و انقسامها وفي

سنة1977برزت سياسة المناطق الحضرية الجديدة (Z.H.U.N)" **(Joelle, Deluz-Labruyère, 2003 :113)**
وتواصلت محاولات الدولة للتقليل من الضغط في مجال السكن مع مطلع الثمانينات، إذ تدخلت عن طريق التوفير و منح القروض و التجزئة الترابية.

خاتمة:

لقد خصصنا في هذا الفصل مختلف تطورات بنيات الأسرة الجزائرية و تطور حجمها، و يمكن حصر النتائج المتوصل إليها فيما يلي:

إن بعد تحليل تطور أنماط الأسرة المعيشية، تبين أن الأسرة الجزائرية تتجه نحو الأسرة النووية حيث تشير البيانات الإحصائية إلى سيادة هذا النمط الأخير.

إن تطور الأسرة الجزائرية نحو الأسرة النووية، لم يسر في شكل خطي بل عرف فترات اضطراب و تماوج.

فالنتائج الإحصائية الأخيرة لم تؤد حتما إلى انخفاض حجم الأسرة، بل أن هذا الأخير عرف ارتفاعا ملحوظا من تعداد لأخر، و يرجع هذا الارتفاع إلى تأخر السن عند الزواج الأول نتيجة النقص الكبير في مناصب العمل و السكن،الذي أصبح يشكل للأبناء بعد الزواج بؤرة من بؤر الخلاف بين الآباء و الأبناء.

ففيما يطمح الأبناء بالسكن بعيدا عن أسرة الإنجاب حتى تكون لهم الحرية الكافية في تسيير الميزانية الاقتصادية، و تربية الأبناء حسب ما يرغبون و تفادي الدخول في علاقات التنافس و الصراع مع الآباء و الإخوة و الأخوات.

غير أن السكن المستقل للأبناء بعد زواجهم، أصبح لا يشكل مشكلة في علاقة الآباء و الأبناء، فمع اتساع حجم الأسرة و ضيق الفضاء السكني صار كثير من الآباء يفضلون انفصال بعض أبنائهم عنهم بل يشجعونهم ،و ذلك يرجع لتفاقم أزمة السكن في الأسرة الكبيرة، و عدم تجاوبها لرغبات أبنائها بعد الزواج.

و هذا ما سنوضحه في الفصل الثالث حول الأسرة الجزائرية و علاقتها بالسكن،و مدى تأثير ذالك على بنياتها الأسرية و تحولها من نمط الأسرة الممتدة إلى النمط النووي.

الفصل الثالث

السكن و التحولات الأسرية

- مقدمة.
- سياسة السكن في الجزائر
- تأثير السكن على تحولات الأسرة في الجزائر
- تأثير السكن على التوازن الأسري
- خاتمة.

مقدمة:

لقد تميزت الحياة الاجتماعية في الجزائر بعد الاستقلال، بمجموعة من العمليات الديناميكية المتداخلة مع بعضها البعض، يطلق عليها اسم التنمية التي تعتبر مجموعة من التصورات المخططة الناجمة عن منظومة قيم تحدد عددا من المحتمات Déterminations التي ينتج عنها عددا من القرارات و التي عرفت باسم المخططات التنموية (ج.بن عمران46:1980).

و لقد عرفت البلاد منذ1967، عدد من المخططات الإنمائية، و يتضمن كل مخطط مجموعة من التوصيات فيما يتعلق بمسألة السكن، يؤمل منها التخفيف من حدة أزمة السكن التي تعيشها البلاد، إضافة إلى الأهداف و الانجازات التي تصبو إلى تحقيقها في قطاع السكن.

و الشيء الذي زاد من صعوبة الوضع، هو عدم توقف تيار الهجرة الريفية المتجه نحو المدن، هذا بطبيعة الحال أدى إلى زيادة عدد سكان المدن بشكل مفزع و تزايد الطلب عن العرض في إطار إسكان العائلات، و الأسر التي ظلت تحلم بسكن محترم خاصة بالنسبة للطبقات الاجتماعية المتوسطة.

من تطمح بتكوين سكن مستقل عن العائلة الكبيرة، بعيدا عن أسرة الإنجاب حتى تكون لها الحرية الكافية في تسير شؤونها الاقتصادية و الاجتماعية، إلى أن هذا الأخير نشأ عنه انقسام داخل الأسرة و تنوعا إلى عدة اسر، مما افقد الأسرة الكبيرة لمعاييرها و قيمها التقليدية.

هذا ما سنحاول إبرازه من خلال هذا الفصل، حول أزمة السكن في الجزائر و تأثيرها على الأسرة و بنياتها الاجتماعية.

1 - سياسة السكن في الجزائر:

لاشك أن المنطقة السكنية في المدينة، تمثل الجزء الأكبر من رقعتها المبينة و تختلف المساكن باختلاف المدينة و حجمها وتطورها، فالمدينة القديمة تتركز فيها حول نواتها بصفة دائمة، و لكن بتطور العمران و نموه بدأ السكان يتجهون إلى خارج المدينة و ترك وسط المدينة لوظائف أخرى أكثر أهمية كالوظيفة التجارية أو الإدارية .

فقد ظلت المدينة دائما وسيلة للتغير و التطور الاقتصادي و الاجتماعي ، لكن مع بروز التضخم السكاني ،الذي شهدته معظم مدن العالم بما فيها المدن الجزائرية، فقد عجزت الدولة في التحكم فيه، في حين عرفت بعض مناطق الوطن خلق مدن جديدة، و هذا بعيدا عن المراكز الحضرية المكتظة بالسكان.

فالسكان يميلون دائما إلى سكن المناطق البعيدة عن قلب المدينة المزدحم، و يلاحظ أن هناك دائما حركة بطيئة للسكان من داخل المدينة، إلى خارجها يدل على دراسة التطور العددي للسكان في أجزاء المدينة المختلفة ،"ففي الوقت الذي يقل فيه عدد السكان في النطاق الخارجي، حيث تنتج هذه الزيادة بصفة رئيسية عن هجرة سكان القلب إلى الأطراف" (ف.أبو عيانة2002: 363-364).

و أمام كل هذا يؤدي حتما إلى تضاعف عدد السكان.

مما يؤدي إلى ظهور أزمة سكن حادة ، يستوجب على الدولة الجزائرية إيجاد حلول ملائمة لمواجهة هذه الأزمة وذلك، عن طريق إتباع سياسة تسعى لتلبية الطلب الاجتماعي المتزايد على السكنات، و هذا يتطلب منهجية و قواعد تنظيم المدينة في إطار حلم المدينة الفاضلة، و مراعاة كل الشروط الملائمة للبناء الحضري . من أجل الحفاظ على الجانب الجمالي للمدينة.

كذلك و رغم توفر الأراضي للبناء، إلا أن تلبية كالحاجات جميع السكان مستحيلة، فعدد السكان بات في تزايد مستمر، و لا يمكن للدولة التحكم في هذا التضخم. فكل برامج بناء السكنات لم تسمح بسد العجز أو تحسين ظروف السكن، فعدد أفراد الأسرة كبير مقارنة بحجم المسكن الذي تعيش فيه معظم الأسر الجزائرية . و عدم تحكم الدولة في التعمير يزيد من حدة الاختلاف بين حاجات السكان،و وفرة الخدمات و المرافق الجماعية و السكن.

حيث أن التوسع الحضري يطرح مشاكل عديدة، مرتبطة دائما بالتضخم السكاني على مستوى معظم المدن الجزائرية، مما يسبب للأسر مشكلات عديدة كالفقر و البطالة و الآفات الفتاكة

بالمجتمع، و نرجع للقول بأن أزمة السكن المتفاقمة في مجتمعنا سببها الرئيسي هو عدم التوازن بين النمو الديموغرافي و المشاريع السكنية التي تنجزها الدولة. و تدهور المستوى الاجتماعي و السياسي.

" لقد دعت البرامج الأولى في بناء المساكن إلى تخصيص **65,55 %** من البناءات للمساكن ذات الثلاث غرف،و5% فقط للمساكن ذات خمس غرف على إن يتوزع الباقي بالمساواة بين ذا الغرفتين والأربع غرف" (D.BENAMRANE, 1980 :70) فالفئة المثقفة من الأسر النووية، هي التي اتجهت إلى تبني الشقق ذات الثلاث غرف، وهذا لأن حجم الأسرة صغير.

عموما فإن نمط المسكن الذي يلاءم الأسرة الجزائرية بصفة عامة، بما فيها الحضرية هو النمط المتعدد الغرف، بينما معظم السكنات التي تتوفر حاليا كما أشرنا سابقا لا تحتوي إلا على غرفتين أو ثلاث، في حين نجد أن الأسرة الجزائرية ذات حجم كبير تصل في أغلب الأحيان إلى سبعة أفراد فأكثر وذلك في فترة السبعينات.

كل هذا يؤدي إلى اكتظاظ المساكن بالأفراد، مما ينجم عنه حدوث أزمات عائلية "فحجم المسكن لا يتلاءم أبدا مع مميزات الأسرة الجزائرية أين نجد متوسط الأفراد في الغرفة الواحدة يصل إلى **6** أشخاص، على مساحة تقدر ب **12**متر مربع حيث يلزم **16**متر مربع للشخص الواحد (**Op cite, 1980 : 70**).

مثل هذا التحول أدى إلى ظهور عدة ظواهر في المناطق الحضرية كانتشار البناءات الغير الشرعية و التوسع الحضري الغير المخطط.

2/- تأثير السكن على تحولات الأسرة في الجزائر:

قد يخفي المفهومان المسكن و الأسرة تشابها قويا و حقائق متقاربة إلى درجة أنهما في العادة يستعملان على السواء، فالسكن يعتبر من الحاجيات الأساسية للفرد إذ أن أهميته لم تعد تقتصر على وجوب الحصول عليه للإيواء و حسب بل أصبح بخصائصه يخلق لدى ساكنه سلوكيات و موافق تعبر عن حياة اجتماعية و ثقافية معينة. فالمسكن يعطي تقريبا بدقة بيانا عن الوضعية الأسرية بقدر ما يكون الناس ميالين إلى المطابقة بين الأسر الكبيرة و المساكن الكبيرة.

فهناك الأكواخ مع الأسر الفقيرة والمنازل الفاخرة مع الأسر الصاعدة والمنازل البالية والسيئة الصيانة مع الأسر المنحطة، وهي الأسر التي لها مشاكل تشغلها إلى درجة أن المسكن

أصبح عنصر ثانوي من بين انشغالاتها. ومهما يعتقد أصحاب النظريات الخاصة بالمساكن، فان التكوين الأسري وتماسكه وحجمه ونقله وانطلاقه أو حله، كل ذلك يستوقف و إلى درجة أساسية، على وسائل السكن التي قد تتوفر عليها الخلية الأسرية.

و في هذا الصدد هل يكون من المبالغ فيه، أن تعتبر في حالة أزمة على غرار الأزمة التي تجتازها الجزائر في الوقت الراهن، أن السكن لا يخلق آ ثارا سلبية على العائلات التي لا سكن لها،أو الساكنة بكيفية سيئة فحسب، بل حتى في مستوى الذين يتمتعون بالسكن الجيد.

فالموظفون السامون والأطر العليا، و غيرهم من المسؤولين والمحظوظون يهتمون حتى الآن بالأزمة حسبما سيشعربها أولادهم، وهذا رغم المساندات و الامتيازات التي يتوفرون عليها، كما أنهم يخصصون قسطا لا يستهان به من الأموال المتوفرة لديهم لدراسة المشاكل المرتبطة بالسكن.

مثل التملك الخاص للمسكن تسييره وصيانته ، وتوسعه المحتمل و تزيينه و تحسين محيطه

(مرجع سابق،:1980 44-45).

و من خلال كل هذا نجد أن الفئات المثقفة أكثر حظا في الحصول على مسكن خاص من الفئات الأخرى. فأزمة السكن الخانقة جعلت من "المسكن الفردي المنتشر مصدر لنشر الفكر الفردي، والأناني والبحث عن الترف قصد التأثير عل الجيران و إشباع نبذة الانتماء إلى الفئات، أو إلى الطبقات الاجتماعية العالية" **(نفس المرجع1980: 45)**.

فالأسر الحديثة ميالة إلى الانفراد في المسكن الخاص، وهذا راجع للاكتظاظ الذي تعرفه العائلات الكبيرة وضيق المسكن العائلي، مما يؤدي إلى الصراعات والمشاكل بين الأفراد. فحتى وان اعتبرت الأسرة الكبيرة مدرسة ينمو فيها التضامن الجماعي، ويترعرع فيها الفرد في ظل المساعدة والأمن و التعاون، إلى أن الفرد حاليا مع كل الأزمات والمشاكل التي تتواجد في معظم البيوت يلجا بطبيعة الحال إلى تبني نوعا ما الحديث الذي لايسمح بالعيش على شكل عائلة كبيرة.

فنظرا لضيق مساحة المسكن وعدم إمكانية توسيعه أرغم الفرد على الاستقلال في أسرة نووية تتأقلم مع الوضع السكني الراهن، أي السكن الحديث(L'appartement).

3-تأثير السكن على التوازن الأسري:

إن التغيرات البنائية التي تصيب الأسرة الأصلية (الممتدة)، نجم عن ذلك تفرعها إلى عدة أسر جديدة أو ما يعرف بالأسر النووية، والتي تميل إلى الانفراد بالاستقلال عن بعضها.

وفى ظل هذه التغيرات نجد أن العلاقة التي تربط الأسرة بالمجال السكني تكمن في حدوث أو خلق مشكلات التكيف مع المجال السكني، مع العلم أن هذه العلاقة تتأثر بالوضع الحضري، عموما في ميدان السكن، فالأسرة الجديدة (النووية)، بعد انفصالها مباشرة عن الأسرة الكبيرة تبحث عن مسكن يليق بعدد أفرادها الذي يكون في معظم الأحيان قليل مقارنة بعدد أفراد الأسرة الأصلية. وهذا السكن يختلف باختلاف مستوى الدخل للأسرة وحتى مكان العمل كذلك، فهناك مثلا بعض فئات الموظفين لديهم مسكن قرب مقر العمل.

وهناك كذلك من يرغب بالسكن قرب منزل والدي الزوجة من أجل تلقى المساعدة كرعاية الأطفال، خاصة إذا كانت الزوجة تعمل، لكن هناك من يرى "أن معظم الأسر الجديدة تستمر في نفس المجال السكني ، سواء بالاحتفاظ بنفس الغرف في مسكن الأصلي أو بتوسع المسكن بإضافة بعض الغرف، أو بالإضافة بناية أخرى فوق نفس القطعة الأرضية بجوار المسكن الأصلي **(م.بومخلوف، 1992: 235)** .

لكن هذا ينطبق على الأسر التي تملك أراضي أو سكنات تقليدية، ولا على الأسرة التي تقطن في الوسط الحضري، وفي مساكن حضرية، في شكل شقق صغيرة لا تكفي لمجموعة من الأسر الصغيرة.

لذا وعليه يلجأ إلى إيجاد سكن حتى ولو كان هناك بعد مجالي،بحيث كذلك يحدث هذا تفاديا لنشوب الخصام والمشاكل في العائلة بين الأخوة وبين زوجاتهم.

خاتمة:

و بهذا يمكن القول بأنه قد تناولنا في هذا الفصل موضوع السياسة السكنية في الجزائر، و مدى تأثيرها على الأسرة، و بنائها و لا سيما و أن السكن المستقل بالنسبة للأبناء بعد زواجهم أصبح يشكل مشكلة في العلاقات الاجتماعية . فمع اتساع حجم الأسرة و ضيق الفضاء السكني صار الكثير من الآباء يفضلون انفصال بعض أبنائهم عنهم بل يشجعونهم على ذلك **(C.LACOSTE, 1995 : 577)**كما أن مشكلة السكن المستقل عن أسرة الإنجاب كما ذكرناه سابقا لا يطرح مشكلة بنفس الحدة، بالنسبة لجميع الطبقات الاجتماعية خاصة الوسطى منها التي تفضل عدم الانفصال عن العائلة الكبيرة ،و بقائها ضمن العائلة حتى تتمكن من تسيير شؤون العائلة و رعاية مصالحها، هذا عكس الطبقات الاجتماعية الأخرى التي تتوفر على وسائل تكتسبها و تسمح لها بالانفصال.

الجزء الثاني

خصائص و دينامكية الأسرة بحي بني سمير

- مقدمة
- منهجية الدراسة و إجراءاتها
- عرض و تحليل معطيات الدراسة الميدانية
- الأسرة و الفضاء العام
- خاتمة

مقدمة:

يؤدي التحديد المنهجي و ترتيب تقنيات أي دراسة سوسيولوجية إلى تدعيم احتمالات الربط و التوثيق بين جوانب الدراسة، و تنظيم عملية انجاز خطوات البحث بصورة تسمح للباحث من التوصل إلى تشخيص دقيق للظاهرة المدروسة.

و بما أن بحثنا يهدف لدراسة التحضر وتغير بنيات الأسرة الجزائرية الحديثة ، و معرفة انعكاسات التحضر على السكن و ظهور نوع جديد من الأسر في المجتمع الجزائري، أدى بنا إلى إجراء دراسة ميدانية تعتمد على أسس علمية و موضوعية، تهدف إلى جمع المعلومات و الحقائق من الواقع الاجتماعي لإعطاء حل لمشكلة البحث و الإجابة على التساؤلات المطروحة، لذلك تعين علينا إتباع خطوات منهجية تأخذ بعين الاعتبار الظاهرة المدروسة و خصائصها، حيث تم وضع خطة الدراسة الميدانية و إجراءاتها المنهجية عبر مراحل مختلفة، و قد تم تطبيق المنهج الكمي و النوعي وفقا للخطوات التالية:

الفصل الأول

منهجية الدراسة و إجراءاتها

-مقدمة

- منهج الدراسة

- تطور البحث و منهجه

- أدوات جمع البيانات المستخدمة في الدراسة

- مجالات الدراسة

- خاتمة

مقدمة:

إن طبيعة موضوع الدراسة، و الذي يتناول التحضر و تغيربنيات الأسرة الجزائرية تفرض على بحثنا، إتباع المنهج الكمي التحليلي، الذي يعتمد على جمع البيانات، و المعلومات و الحقائق في إطار حقل البحث تم تحليلها و تفسيرها، و استخلاص النتائج الخاصة بالدراسة، وفق لمنطلقات فرضيات الدراسة باعتبار البحوث التحليلية الوصفية

والتي تتكيف مع ظروف الظواهر المتميزة بالتغير، و عدم الثبات و لو ببطء و تعدد المؤشرات الفاعلة، بالإضافة إلى أنها تتعامل كذلك مع الواقع الاجتماعي كما هو و بكل جزئياته و تحيط بكل أبعاده.

1.منهج الدراسة:

تكمن أهمية استعمال المنهج في الدراسة للمساعدة على تحقيق أهداف الموضوع، و ذلك بالحصول على بيانات وصفية حول واقع الأسرة الجزائرية، و تأثرها بالتحضر و خصائص الأسر المتغيرة،عبر مختلف التعدادات الوطنية و كل الجوانب المتعلقة بموضوع البحث بصفة عامة.
فكل بحث علمي سوسيولوجي يتطلب منهجية خاصة لدراسة الواقع الاجتماعي و لهذا اتبعنا بعض المراحل و هي:

-جمع الوثائق: و هي أول خطوة لكل بحث سوسيولوجي و هي البحث عن الوثائق المراجع و مختلف النظريات، و الدراسات السابقة للموضوع أي: "يجب على الباحث أن يستخلص و يلتقط كل المعلومات و المعارف و الحقائق المتصلة بالموضوع و مصادر و مراجع متنوعة و متعددة و متفرقة" **(ع.عوابدي 1992: 81).**

-البحث الاستطلاعي: لقد قمنا بالبحث الاستطلاعي، انطلاقا من ميدان البحث، و هو حي من أحياء مدينة عين الترك، و قد تم الاتصال ببعض الأسر في هذا الحي لمعرفة الردود الأولية، و إلقاء نظرة عامة حول هذا النمط من الأسر محاولين الكشف عن أسباب ظهوره، في هذه المنطقة التي هي جزء من الوطن، كذلك خاصة بعد تحضرها، و هذا لتحضير بعض الأسئلة التمهيدية للاستمارة و محاولة الإلمام بالموضوع من كل جوانبه.

2.تطور البحث و منهجه:

لقد دام البحث الاستطلاعي، و ملأ الاستمارات النهائية أكثر من سنة (حوالي 14 شهرا)، مقسمة بين الدراسة النظرية، و الميدانية كما تخللتها الدراسة الاستطلاعية، و قد تمت كما يلي:
تحديد التوجيه النظري للبحث و كذلك الإلمام بالتراث السوسيولوجي، و كل ما يخدم الدراسة نظريا من فترة جانفي إلى جوان2010 .

ثم أتت مرحلة الاتصال الأول بمجتمع البحث، و اختيار عينة البحث و جمع البيانات من المبحوثين. و قد استغرقت هذه المرحلة شهرين من: جوانإلى سبتمبر 2010.

و في شهر فيفري من عام 2011 تم تفريغ البيانات و جدولتها، و في شهر مارس من نفس السنة، تم تفسيرها و تحليلها على ضوء فرضيات الدراسة.

إعداد خطة الدراسة الميدانية، و تصميم أدوات جمع البيانات في صورتها الأولية و إجراء اختبار قبلي لها مع بعض الأسر، الذين تم مقابلتهم في منازلهم، من شهر فيفري إلى مارس سنة 2011 ثم عرضها على الأستاذ المشرف و ذلك لكي يتم صياغتها في شكلها النهائي.

تم تأتي في الأخير مرحلة عرض النتائج، في ضوء المعطيات التي تحصلنا عليها من خلال الإجراءات المنهجية، ثم تحليل البيانات بصورة كمية و قد تم الاستعانة بمجموعة من الطرق و الأساليب الإحصائية الوصفية في تفريغ البيانات التي تتماشى و أهداف الدراسة و طبيعة الموضوع.

3.أدوات جمع البيانات المستخدمة في الدراسة:

علميا لا يوجد هناك فصل بين أدوات البحث العلمي، التي تعتبر وسائل متكاملة لأداء دور أساسي في البحث، و المتمثل في جمع البيانات بصفة موضوعية. فلا يمكن في هذه المواضيع الاستغناء عن أية أداة من أدوات البحث الأساسية، كالملاحظة و المقابلة و الاستمارة ،كما لا يمكن اكتمال دور احدهما دون الأخرى، و القيمة الموضوعية لنتائج البحث، تتوقف على طبيعة التقنية أو الأداة المستعملة في جمع البيانات، انطلاقا من موضوع الدراسة و التي بدورها تستوجب الأدوات التالية:

- **الملاحظة**: لقد استخدمنا في بحثنا الملاحظة نظرا للدور الفعال لهذه الأداة. فمن خلال الزيارات المتعددة لميدان الدراسة على الصعيد الاجتماعي، كان من الضروري ملاحظة بعض السمات و الخصائص التي تميز المجال المدروس من خلال ملاحظة الحي و الأسر التي تقطن فيه.

و قد تم في هذه الدراسة تطبيق الملاحظة المباشرة و البسيطة، و هذا ما حدث لنا عند نزولنا لميدان البحث، مع تطبيق الاستمارة التجريبية على مجموعة صغيرة من الأسر، و هذا ما ساعد على إضافة أو إزالة بعض الأسئلة من الاستمارة النهائية.

أما **الملاحظة بالمشاركة:** فقد تطلبت منا أن نكون في قلب المجموعة المدروسة أثناء المشاركة في بعض الأحياء الخاصة لبعض الأسر، و شملت هذه العملية الأسر التي تربطنا بها علاقات صداقة و قرابة من وقت قصير، لذا فمعظم الأسر الموجودة في هذا الحي قد تعرفت إليها سابقا.

-الاستمارة:

هي من بين الأدوات المستعملة لجمع البيانات الميدانية، بحيث استخدمت كأداة أساسية، في بحثنا و هي نموذج البحث التطبيقي أو البحث الامبريقي، و هي التقنية العلمية بامتياز لذا عند تطبيق هذه التقنية يجب أن نعرف عما نبحث، و ضمان أن يكون للأسئلة معنى بالنسبة لكل فرد، و أن تطرح كل الأسئلة بشكل واضح و جيد، و تكوين الاستمارة تكون بكل دقة لأنها تتطلب صياغة أسئلة ملائمة أو مناسبة، و ترتيبها ترتيبا جيدا حتى لا تؤثر على الأجوبة.

-المقابلة:

لقد لجانا في دراستنا إلى نوعين من المقابلة:

المقابلة الخاصة: و نقصد بها إجراء حوار لفظي مباشر مع المبحوثين و بحضور بعض أفراد الأسرة.

المقابلة الحرة : حيث قمنا بمقابلة العديد من المسئولين في مجال علم الاجتماع الأسري، و المختصين في الجوانب الاجتماعية الحضرية، تم إجراء مقابلة مع إطار في مكتب الدراسات العمرانيةURBOR، و الذي زودنا بمعلومات عن الحي المدروس.

كما أجرينا مقابلة مع مسؤول عن السكن بمديرية السكن، و التجهيزات العمومية و الذي زودنا بمعلومات و بيانات إحصائية، عن تطور الحظيرة السكنية بالمدينة تماشيا مع عدد السكان.

كما قمنا بمقابلة بعض المسؤولين في البلدية قصد إعطاء بعض المعلومات الإحصائية حول العمل الميداني.

-تطبيق استمارة المقابلة:

لقد صممت هذه الأداة بطريقة تناسب مجموعة مجتمع البحث، و تم طرح أسئلة الاستمارة عن طريق المقابلة المقننة، و هي أسئلة محددة و دقيقة تطرح بصورة مباشرة على المبحوثين و تسجل الإجابات لحظيا على الاستمارة، و حاولنا قدر الإمكان فتح المجال و بحرية للحوار مع المبحوثين، لجمع المزيد من المعلومات لتفادي الفهم الخاطئ للأسئلة.

لذالك قمنا بتجربة ميدانية للتأكد من صلاحياتها في جمع البيانات المطلوبة، و ذلك بتجربة و اختبار بعض الاستمارات في الحي، مجال الدراسة و من خلال التجربة تم حذف بعض الأسئلة، و إعادة صياغة أسئلة أخرى، و قد ملأت داخل المساكن، للتعرف على الأسر و نوعها و نمطها.

و تم بناء الاستمارة في صورتها النهائية أثناء الدراسة الاستطلاعية، لتقدير مدى ملائمة أسئلتها لميدان الدراسة مع مراعاة عامل الزمن المستغرق لملء كل استمارة.

و خلصت الاستمارة في صورة 32 سؤال موزعة، على ثلاث محاور تم صياغتها حسب الفرضيات التي طرحنها في البحث و كانت الأسئلة في أغلبها أسئلة مغلقة، و هناك بعض الأسئلة المفتوحة، و طرحت الأسئلة بأسلوب بسيط مع مراعاة لمستوى الوعي لدى فئات مجتمع البحث.

المحور الأول: يتعلق بالخصائص العامة للمبحوثين، و هي أسئلة تتعلق بالجنس و السن و مكان الميلاد و الحالة المدنية.

المحور الثاني: يتعلق ببيانات عن مدى انتشار نمط الأسر النووية، في المجتمع الهدف دراسته عن طريق عامل الهجرة و الانتقال، و التعرف على الخلفية الثقافية و الاجتماعية للمبحوث من خلال نوع الإقامة، و نوع السكن، و أسباب الانتقال و اختيار مكان الإقامة في الحي.

المحور الثالث: يتعلق بالتحضر و الاستقلال في السكن الخاص، الذي أدى إلى ظهور نمط جديد من الأسر في مجتمعنا.

-الوثائق و السجلات:

أما الوسيلة الأخيرة المستخدمة في الدراسة، هي الوثائق و السجلات و التي كانت مصدرا لجملة من البيانات، و المعلومات عن التحضر و تغير البنيات الأسرية في المجتمع الجزائري، و معطيات عن ظهور و انتشار نمط جديد من الأسر في هذا المجتمع، و تغير العلاقات الاجتماعية في الوسط الحضري، حيث قمنا بالإطلاع على عدة وثائق إحصائية، بمكتب البناء و التعمير لبلدية عين الترك ،و مكتب الدراسات و الانجازات و الاضطلاع على بعض السجلات الخاصة بتطور السكان و السكن بمديرية التخطيط و التهيئة العمرانية بوهران.

4.مجالات الدراسة:

1.4 المجال المكاني للدراسة:

ما أن دراستنا تقوم على معرفة عوامل ظاهرة تحدث في الأسرة الجزائرية نتيجة تغير ديناميكيتها الاجتماعية،و نظرا لارتباطنا بمجتمع البحث فقد كان اختيارنا لحي من أحياء مدينة عين الترك و المتمثل في حي بني سمير نتيجة لتوفره على كل خصائص مجتمع البحث التي نحن بصدد دراسته.

2.4 لمحة سوسيولوجية لمدينة عين الترك:

قبل مجئ الاستعمار الفرنسي في 1830، كانت مدينة عين الترك ككل الأراضي الزراعية تحت الحماية العثمانية، و عرفت أناذاك باسم سهل العرفة « D'Ain. EL EURFA » ويقصد به مكان الاتصال و الالتقاء، أما من الناحية الاقتصادية فان المدينة كانت عبارة عن منطقة زراعية في اغلبها، حيث تم في هذه الفترة توزيع حوالي60 قطعة أرض فلاحية أي ما يعادل25 هكتار، استفاد منها مجموعة من الأوربيين.

و لهذا تم إنشاء طريق يربطها بمدينة وهران في1885، لتعرف المدينة تطورا و نشاطا و بعدها في 1900، تم بناء و إنشاء الطرقات و قد أنشأت أول نواة بسان موريس " حي السي بحري" تمثلت في بناء الفيلات بقرب شواطئ البحر، و التي كانت مخصصة لاستقبال المصطافين الآتين من خارج المدينة و بنيت نوى أخرى على طوال الشريط الساحلي و هي:

حي الصنوبر: انشأ فيTROUVILLE1900

حي الصالحين:أنشأ فيSAINT –GERMAIN1905

حي العقيد عباس: أنشأ فيBOUSEVILLE1910

حي سي طارق: أنشأ فيSAINT ROOCK1912

وقد استمر بناء " الفيلات" إلى غاية 1930، حيث عمرت المدينة، و بنيت عدة مساكن جماعية من بينها حي بومالك 1958 رأس فلكون في 1892 إضافة، إلى حي الرائد فراج في 1960 و الذي قدر عدد المساكن به عام1987 ب 294 مسكن تأوي294 أسرة، و حي بني سمير الذي قدر به عدد السكان بـ953 نسمة في سنة2000.

وتتميز مدينة عين الترك بطابع خاص، عن باقي مناطق المدينة المترو بول وهران و ذلك، لان لها طابع ساحلي أي أن معظم مساكن المدينة تتواجد على طول الساحل البحري مما اكسب المدينة نمط متميز من المساكن، و المتمثلة في وجود الفيلات إضافة إلى وجود فنادق مخصصة للسواح الآتين من خارج المدينة.

3.4الموقع و السكان:

تقع مدينة عين الترك على بعد 15 كلم من مدينة وهران في الجهة الغربية، تبلغ مساحتها حوالي 26كلم^2، يربطها بوهران الطريق الوطني رقم02، و الطريق الولائي رقم04، يحدها من الشمال البحر الأبيض المتوسط و من الشرق بلدية بوسفر و العنصر.

بلغ عدد سكانها سنة 1992 حوالي 21.953 نسمة، و حسب إحصائيات 1998 بلغ عدد سكان المدينة26.783 نسمة أما حاليا فيقدر عدد سكانها بـ36.469 نسمة.

فبلدية عين الترك تعد واحدة من بين البلديات، الأكثر سكانا في ولاية وهران، و هي تعد كقطب سياحي يجلب الكثير من السواح نحو شواطئها فهي مدينة سياحية و تجارية في نفس الوقت، و لعل ما حدث من خلال مرحلة التسعينات كان العامل المشجع في نزوح الكثير من العائلات نحو هده المنطقة بحثا عن العمل والاستقرار.

5.4تقديم منطقة الدراسة:

يقع حي بني سمير على بعد 700 م، عن مركز مدينة عين الترك في الجهة الغربية لبلدية عين الترك، و هو يبعد عن مركز مدينة وهران ب 20 كلم به 15 مقاطعة و 350 مسكن تتوزع على مساحة تفوق 5 هكتارات، و قدر عدد سكانه في عام 1998 ب 877 نسمة أما في التعداد الأخير للسكن و السكان فقد قدر بـ1030نسمة.

يحده من الشمال الطريق الوطني رقم83، و من الجنوب مباني ذات طابع سكني لتجزئة بن سمير 1، و يحده من الشرق أيضا مباني ذات طابع سكني تجزئة بني سمير2.

تتميز المنطقة بانحدار يتراوح ما بين 02% إلى 06% كما أن الأرضية بها خصوبة بنسبة 60%.

6.4 تطور عدد سكان حي بني سمير:

تعد الإحصائيات المصدر الرئيسي لدراسة العوامل المؤثرة في نمو السكان، و التي تشكل أساسا الوفيات و الهجرة، و نظرا لغياب الإحصائيات الدقيقة التي تحدد الزيادة الطبيعية فقد اقتصرنا على معدل النمو الديمغرافي لسكان المنطقة، و هذا من خلال إطلاعنا على نتائج الإحصائيات لسنة1987،1998،2008.

تطور سكان بني سمير

السنوات	1987	1998	2000	2008
حي بني سمير	522	877	953	1030
مدينة عين الترك	21.484	26.783	-	36.469

المصدر : الديوان الوطني للإحصائياتO.N.S

يتبين من خلال الجدول النمو السريع الذي شهدته المنطقة في السنوات الأخيرة، نتيجة لتوافد السكان الجدد إليها حيث قدر عدد السكان النازحين في سنة 1987 ب 522 ن.

و في سنة 1998 شهد نزوح قدر ب 877 ليرتفع بعد ذلك حسب المعطيات الإحصائية إلى 1030 نسمة في سنة 2008، أي بمعدل نمو ديمغرافي قدره 4.22%، بين عامي 1998 و 2008 مقارنة بين سنتي 1987 و 1977، حيث كان يقدر ب 3.53%، كما لوحظ هذا الارتفاع مقارنة بالمعدل الوطني الذي قدر ب3.2% و مدينة وهران ب3.5%.

أما من الناحية الحضرية، و بعد التحقيق الميداني الذي قمنا به في الحي، تمكنا من الوصول إلى أن هذا الحي، عرف هجرة كثيفة إليه،حيث قدرت ب 44% من العائلات الريفية، التي كانت تسكن في الريف وقامت بهجرة مكان إقامتها بحثا عن العمل و الاستقرار.

و يعتبر هذا الحي عبارة عن وسط حضري تقطنه 209 أسرة نزحت إليه خلال الفترة الممتدة من 1959 إلى 1967.

7.4 **المجال البشري**:

نقصد بالمجال البشري، هو مجتمع البحث الذي يخص بتطبيق الاستمارة و بما أن دراستنا هي دراسة وصفية، فإننا قمنا فيها بجمع البيانات، التي تقوم بوصف النظم و العلاقات الأسرية لمعرفة الأحوال الأسرية و ديناميكيتها الاجتماعية المتغيرة، و ذلك حسب موضوع البحث.

و يتمثل هذا المجال البشري في عينة البحث، و التي قدرت ب 66.98% من مجموع المجتمع الكلي للبحث، و هو يمثل 209 أسرة أي 140 أسرة مختارة بالطرقة العشوائية المنتظمة.

8.4.كيفية اختيار العينة:

ترتبط العينة بمجال البحث الاجتماعي، و كان مجال البحث الميداني في هذه الدراسة يتعلق بحي سمير بمدينة عين الترك، فهو يقدم أفضل تفسير للإشكالية المطروحة و يستجيب للأهداف المحددة.

فنجاح أي دراسة ميدانية، في أي بحث علمي أو اجتماعي يتوقف بصورة عامة على الاختيار الدقيق للعينة الممثلة لمجتمع البحث، و من أجل ذلك قمنا بعدة زيارات للأسر التابعة لهذا الحي، و بلدية عين الترك لجمع البيانات والمعلومات عن المجال المدروس. كما قمنا بدراسة استطلاعية لمجال البحث،للتعرف على خصائصه. وإحصاء الأسر المنتشرة في هذا الحي،

و لتحديد مجتمع البحث كان علينا من الضروري الاستعانة بنتائج الإحصاء الخامس للسكان و السكن، حيث كان مجال الدراسة مقسم ما بين اسر مركبة كبيرة و اسر نووية.

9.4 خصائص عينة الدراسة :

يحتوي مجتمع بحثنا على 209 أسرة، تم اختيار عينة تحتوي على 140 أسرة من بين هذا الحي ليكون لنا مجتمع الدراسة متجانس، من خلال اختيار الأسر المبحوثة، ما بين أسر كبيرة مركبة و اسر نووية.

و في المرحلة الثانية، تم تحديد حجم العينة باختيار نسبة 66.98% أي 140 أسرة مقسمة إلى 7 أسر مركبة، و133 نووية مطبقين العينة العشوائية المنتظمة.

– صعوبات الدراسة:

من البديهي أن تعترض أي دراسة علمية ميدانية مجموعة من الصعوبات، التي يعاني منها الباحثين و الباحث الاجتماعي خاصة، في المجتمعات النامية و تكمن هذه الصعوبات في:

مادة البحث التي تتمثل في قلة المراجع المكتوبة عن هذا الموضوع بصفة خاصة و الموضوعات التي تتناول المجتمع الجزائري بصفة عامة، لذلك لم تلبي بعض المراجع الدراسة الكافية لموضوع البحث.

هذا ما انعكس على الجانب الميداني حيث لمست في مراحله، أننا تناولنا الموضوع بشيء من الموضوعية، و الشمولية خاصة عندما تم النزول إلى الميدان، حيث ظهرت جملة من الإشكاليات و التساؤلات التي تحتاج إلى مزيد من البحث و الدراسة.

- ضعف الإمكانيات المادية و الفنية اللازمة للبحث، فجاءت هذه الدراسة في حدود الإمكانيات الموجودة في حوزتنا، إذ عدم توفر المعلومات الكافية حول الإحصاء الأخير لعام 2008، وقلتها في مركز الإحصائيات في وهران، فيما يخص موضوع دراستنا أجبرنا على البحث المكثف حول هذه المعطيات الإحصائية خارج منطقة دراستنا و التي

كانت في اتجاه الجزائر العاصمة، بحثا عن المعطيات الإحصائية الخاصة بالأسر، حتى نثري موضوع بحثنا ببعض المعلومات التي تخدم موضوعنا.

– صعوبة الدخول و التوغل في الأوساط المستوجبة، و عدم تفهم مجتمع البحث و تخوفهم من إعطاء بياناتهم الشخصية، مما اضطرنا إلى اللجوء أو الاستعانة ببعض الأشخاص كوسطاء لتسهيل عملية التوغل في أوساط المبحوثين.

– ضعف المستوى التعليمي للمبحوثين، و ارتفاع الأمية، مما اضطرنا إلى تبسيط الأسئلة إلى اللغة العامية، هذا ما جعلنا نأخذ فترة طويلة في إجراء المقابلة مع هذه الأسر.

كما أننا لم نستطيع في بعض الأحيان تطبيق الاستمارة، و ملئها من طرف جميع أفراد العينة، وهذا بسبب ظروف عملهم و غيابهم عن المنزل، و لهذا لجانا إلى تسليم الاستمارة تم معاودة أخدها من طرف أرباب الأسر.

أما بالنسبة لبعض الأسر خاصة المقيمة في مسكن واحد، واجهتنا مشكلة وجود أم الزوج أو أخت الزوج أو أحد أفراد العائلة الكبيرة أثناء ملأ الاستمارة، و هذا ما قد اثر كثيرا على مسار البحث.

الفصل الثانـي

عرض و تحليل معطيات الدراسة الميدانية

- مقدمة.
- دراسة خصائص مجتمع البحث.
- عرض و تحليل نتائج الفرضية الأولى.
- عرض و تحليل نتائج الفرضية الثانية.
- خاتمة.

مقدمة:

بعدما تطرقنا في البحث حول شرح و تفسير ظاهرة التحضر في المجتمع الجزائري، و مختلف التغيرات التي أثرت في بنائه، عبر مختلف التعدادات الوطنية، قمنا في هذا الفصلبتحليل خصائص العينة، و تفسير نتائج البحث الميداني على مجموعة من الأسر في مدينة عين الترك، و بالضبط في حي من أحياءها و هو حي بني سمير.

و من أجل الوصول بهذه الدراسة إلى نتائج أثار تغير بناء الأسرة الجزائرية النازحة من الريف إلى المدينة، و تثبيت فرضيات هذه الدراسة تم التعرف على بعض البيانات الأولية للمبحوثين التي تشمل على:

- توزيع المبحوثين حسب الجنس
- توزيع المبحوثين حسب السن
- توزيع المبحوثين حسب الحالة المدنية
- توزيع المبحوثين حسب مدة زواجهم
- توزيع المبحوثين حسب المستوى التعليمي
- توزيع المبحوثين حسب عدد الأطفال
- توزيع المبحوثين حسب المهنة
- توزيع المبحوثين حسبالوسط الحضري.
- توزيع المبحوثين حسب حالة السكن الحالية(فردية أو جماعية).

إن هذه البيانات الأولية و المختلفة، تفيد من معرفة بعض المؤشرات الهامة من الجوانب الاجتماعية، و الاقتصادية،و الثقافية للمبحوثين، فهي تعرف الباحث بمواقف المبحوثين و تصرفاتهم و اتجاهاتهم كما تفيد في إيجاد التفسيرات و التحليلات اللازمة.

أولا : خصائص مجتمع البحث:

إن تحليل البيانات حسب بعض المتغيرات ، سيعطينا نظرة واضحة عن خصائص و تركيبة العينة المبحوث فيها:

جدول رقم(01): توزيع المبحوثين حسب الجنس(%)

الجنس	العدد	النسبة المئوية%
ذكر	78	%55.72
أنثى	62	%44.28
المجموع	140	%100

يتبين من هذا الجدول أن عدد المبحوثين موزع حسب الجنس و الحالة الأسرية، فكانت نسبة الذكور 55.72%، بينما نسبة الإناث هي44.28% و بالتالي نستنتج:

أن أغلبية المبحوثين في هذه العينة هم ذكور، وهذا لعدم ترك المجال للمرأة في العديد من الأسر، بالإجابة من طرف أزواجهن خاصة في أيام الجمعة أين يكون كل الأزواج في المنزل لأنها يوم عطلة بالنسبة لهم.

جدول رقم(2): توزيع المبحوثين حسب السن(%)

السن	العدد	النسبة المئوية%
30-20	15	%10.72
40-31	82	%58.57
50-41	33	%23.57
60-51	8	%5.72
60 فأكثر	2	%1.42
المجموع	140	%100

إن أغلبية المبحوثين ينتمون إلى الفئة العمرية 31-40 ونسبتهم 58.57% في حين نجد أن الفئة التي تشمل 41-50 تمثل 23.57%، بينما المبحوثين الذين ينتمون إلى الفئة 60 فما فوق نسبتهم قليلة جدا إذا ما قورنت بالنسب الأخرى.

و نستنتج من أن فئات العمر تتباين نسبها، إلا أن اكبر نسبة هي تلك التي تمثل الفئة 31- 40، و هذه الفئة ممثلة للجيل الحاضر، حيث تمكننا من معرفة التغيرات التي طرأت على الأسرة الجزائرية، كما أن باقي الفئات تساعد أيضا على الملاحظة و الكشف عن حقائق من واقع الأسرة الجزائرية في مختلف مراحلها.

جدول رقم (3): توزيع المبحوثين حسب الحالة المدنية(%)

الحالة المدنية	العدد	النسبة%
متزوج	138	%98.57
مطلق	1	%0.71
أرمل	1	%0.71
المجموع	140	%100

يتضح من هذا الجدول أن النسبة العالية من المبحوثين الذين هم متزوجين قدرت ب: 98.57% مقارنة بنسبة المطلقين و الأرامل، و المقدرة ب: 0.71% مما يفسر لنا أن معظم مبحوثين هذه العينة المتزوجين هم أرباب اسر نووية مستقلة في مسكن خاص بها و لديهم أولاد مسؤولين عليهم.

و عليه نستنتج من هذا أن النسبة الكبيرة من المبحوثين هي 98.57% كان سن زواجهم ما بين 31 و 40 سنة، مما يدل على أن الوسط الحضري فرض نفسه بشدة على الفرد ليزيد من مطالبه الاقتصادية، كما أن التكيف بأساليب الحياة الحضرية يدخل تغيرات في مستويات معينة فيصبح هناك ميل إلى الزواج المتأخر بدل الزواج المبكر.

جدول رقم (4): توزيع المبحوثين حسب مدة زواجهم(%)

مدة الزواج	العدد	النسبة المئوية%
1-10سنوات	77	%55
11-20 سنة	41	%28.28
21-30سنة	20	%14.28
30سنة فأكثر	2	%1.42
المجموع	140	%100

نستنتج من هذا الجدول أن اكبر نسبة هي55%، و تمثل عدد المتزوجين الذين تراوحت مدة زواجهم مند 1 سنة و 10 سنوات، و اقل نسبة للمتزوجين مند 30 سنة فأكثر و المقدرة ب: 1.42%.

مما يفسر لنا أن معظم المبحوثين في هذه العينة مدة زواجهم ليست طويلة، يعني حسب سنهم المتوسط، كذلك أي أن تكوينهم للأسر النووية لم يمض عليها مدة طويلة من الزمن، فحسب هذه المدة ليسوا من الجيل القديم أي حديثي الزواج.

جدول رقم(5): توزيع المبحوثين حسب المستوى التعليمي(%)

المستوى التعليمي	العدد	النسبة المئوية%
أمي	17	%12.14
ابتدائي	36	%25.71
متوسطي	19	%13.57
ثانوي	30	%21.41
جامعي	38	%27.14
المجموع	140	%100

اتضح من خلال الدراسة الميدانية، أن للمستوى التعليمي أهمية في تحديد بعض التصرفات و المواقف و الاتجاهات المختلفة للأفراد المبحوثين.

و عليه يشكل ذوو الشهادات الجامعية نسبة 27.14%، في حين نسبة الأميين تقدر ب 12.14%.

أما بالنسبة للذين لهم مستوى ثانوي يقدر ب 21.41%و 13.57% مستواهم متوسط، أما الباقون فيمثلون عدد الذين لهم مستوى ابتدائي أو شهادة تعليم من مستوى أخر.

فأغلبية المبحوثين مستواهم التعليمي جامعي، مما يؤكد لنا أن معظم مبحوثين العينة المدروسة من الفئة التي لها مستوى دراسي من متوسط إلى عالي.

جدول رقم (6): توزيع المبحوثين حسب عدد الأطفال(%)

عدد الأطفال	العدد	النسبة المئوية%
3-1	77	%55
7-4	60	%42.85
7 أطفال و أكثر	3	%2.14
المجموع	140	%100

يتضح من هذا الجدول أن نسبة 55% يمثلون عدد الذين أسرهم تتكون من 1 إلى 3 أطفال،بينما الذين يتكون عدد أفراد أسرهم من 4 إلى 7 نسبتهم 42.85% و أخر نسبة تمثل 2.14%و هي التي لديها7 أطفال فأكثر.

ويتبن لنا من خلال الجدول، أن عدد الآسر التي يتجاوز عدد أفرادها أكثر من 7 أفراد قليل جدا، لا يعكس الصورة التي بينها بعض الباحثين من قبل الذين قالوا بأن الأسرة الجزائرية تعتبر أسرة ذات حجم كبير، و أن عدد أفرادها يتعدى العشرين أو أكثر.

فجماعة البحث تعطي لنا صورة عن نمط الأسرة الجزائرية الحالية، فهي أسرة ذات حجم **زواجية-نووية**، مما يدل عن الاتجاه السائد حول تكوين أسرة ذات حجم صغير،أي تتكون من الزوجين و الأولاد، كما تبين أن فكرة الأسرة الزوجية-النووية تظهر خاصة عند فئة الشباب و الفئة ذات المستوى العالي...

جدول رقم (7): توزيع المبحوثين حسب المهنة(%)

المهنة	العدد	النسبة المئوية%
أجير	70	%50
مستقل	27	%19.28
متقاعد	6	%4.28
بطال	37	%26.42
المجموع	140	%100

يظهر لنا أن اكبر نسبة من المبحوثين أجراء، و التي تقدر ب 50% تليها نسبة المبحوثين البطالين، و التي تقدر ب 26.42%، تليها نسبة المبحوثين المستقلين أو ذوي المهن الحرة التي

تقدر ب 19.28%، و تأتي في المؤخرة نسبة المبحوثين المتقاعدين و التي تقدر ب 4.28% هذا يعني أن أغلبية المبحوثين أجراء مقارنة بالمهن الأخرى.

جدول رقم (8): توزيع المبحوثين حسب الوسط الحضري(%)

الأصل الجغرافي	العدد	النسبة المئوية%
ريفي	122	%80
حضري	28	%20
المجموع	140	%100

يعتبر مؤشر السكن ذا دلالة و أهمية بالنسبة لهذه الدراسة، وذلك لأنه يفيد في معرفة مكان إقامة الأسر النازحة قبل تغيير السكن أي معرفة الأصل الجغرافي للمبحوثين.

و عليه فمن خلال الجدول، يتبين لنا أن أكبر نسبة تمثل 80% من المبحوثين ذوي الوسط الريفي، و اقل نسبة20%، تمثل فئة المبحوثين الحضريين.

مما يؤكد لنا أن أغلبية المبحوثين من أصل ريفي، انتقلوا إلى هذه المدينة للعيش في اسر صغيرة و سكنات مستقلة، و هذا كل حسب ظروفه الخاصة، و اغلبها بسبب العمل و الاستقرار.

جدول رقم (9): يبين توزيع المبحوثين حسب حالة السكن الحالية- فردية أو جماعية (%)

حالة السكن الحالية	العدد	النسبة المئوية%
فردية	133	%95
جماعية	7	%5
المجموع	140	%100

نلاحظ من خلال الجدول السابق، أن نسبة95% من الأسر التي تتوفر لها سكنات فردية و اقل نسبة تمثل5% من الأسر التي لها سكنات جماعية.

و مما يجلب الانتباه هو أن أكثر نسبة، تمثل هؤلاء الذين يقيمون بمفردهم – مع أسرهم الصغيرة- و هذا ما يدل على اختيارهم لنمط الأسرة الصغيرة.أي عبارة عن سكنات فردية تأوي عائلة ممتدة.

فهناك مظاهر سلوك و أساليب حياة جديدة، لا تتوافق مع الأساليب التي كانت راسخة في الأسرة الجزائرية، لذا نجد معظم الأسر الجديدة تخلق جوا خاصا و البحث عن الاستقلالية و سير حياتها الاجتماعية بالابتعاد عن المعوقات الاجتماعية التقليدية.

ثانيا: عرض و تحليل نتائج الفرضية الأولى:

مقدمة:

لقد عرفت الأسرة عبر مراحل تطورها أشكالا و أنماطا، اختلفت من حقبة تاريخية إلى أخرى، مما نتج عنه تغيرا في بنياتها، ووظائفها تحت تأثير الظروف الاجتماعية و الاقتصادية و السياسية السائدة، و لذلك اتخذت الأسرة الجزائرية أشكالا متنوعة أخذت تعرف انتشارا و توسعا لها في المجتمع الجزائري، الذي عرف بدوره تغيرات مست جميع مجالاته، فهذه الأخيرة أدت إلى ظهور و انتشار نمط جديد من الأسر.

و هذه الجداول سوف توضح لنا أكثر مدى تغير هذا النمط و انتشاره.

جدول رقم (10): تأثير السن على انتشار نمط الأسر النووية(%)

انتشار الأسر النووية / السن	نعم		لا		المجموع	النسبة%
	العدد	النسبة%	العدد	النسبة%		
30-20	15	%93.75	1	%6.25	16	%100
40-31	80	%97.56	2	%2.43	82	%100
50-41	31	%96.87	1	%3.12	32	%100
60-51	6	%75	2	%25	8	%100
60 فأكثر	1	%50	1	%50	2	%100
المجموع	133	%95	7	%5	140	%100

من خلال قراءتنا للجدول، يظهر لنا أن أعلى نسبة تقدر ب 95% من الأسر ذات النمط النووي المتكونة من الزوج و الزوجة و الأطفال، و تدعمها اكبر نسبة 97.56% من الأزواج الذين تتراوح أعمارهم بين31-40 سنة. و هم في اسر نووية بعيدا عن العائلة.

نستنتج من خلال المعطيات الإحصائية في الجدول، انه مهما اختلفت الأعمار فان اكبر النسب التي سجلت هي للأسر النووية المتكونة من الزوجين و الأطفال، و التي استقلت في مساكن خاصة بها بعيدا عن العائلة الكبيرة. سواء عائلة الزوج أو عائلة الزوجة.

ومن خلال كل هذا يتضح لنا فعلا أن السن يعد عاملا مؤثر في انتشار الأسر النووية فمعظم الأزواج التي وجدناها في الأسر النووية في متوسط العمر،أي معظمهم حديثي

الزواج و هم الفئة الأكثر تفضيل لهذا النوع من الأسر، و الاستقلال في السكن الخاص بأسرته الصغيرة بعيدا عن العائلة الكبيرة.

جدول رقم (11): تأثير المستوى التعليمي على انتشار الأسر النووية(%)

انتشار الأسر النووية / المستوى التعليمي	نعم		لا		المجموع	النسبة%
	العدد	النسبة%	العدد	النسبة%		
أمي	16	%94.11	1	%5.88	17	%100
ابتدائي	35	%97.22	1	%2.77	36	%100
متوسطي	16	%84.21	3	%15.78	19	%100
ثانوي	29	%96.66	1	%3.33	30	%100
جامعي	37	%97.36	1	%2.63	38	%100
المجموع	133	%95	7	%5	140	%100

من خلال قراءتنا للجدول، يظهر لنا أن أعلى نسبة تقدر ب 95% من الأسر ذات النمط النووي، تدعمها اكبر نسبة 97.22%من ذوي المستوى الجامعي و هم في اسر نووية.

و تتقلص84.21% عند الذين لهم مستوى تعليمي متوسط، و هم في اسر نووية بينما اصغر نسبة تمثل 5% من الأسر المركبة، و تدعمها اكبر نسبة 15.78% من ذوي المستوى التعليمي المتوسطي و هم في اسر مركبة و اقل نسبة2.63% من ذوي المستوى التعليمي الجامعي و هم في اسر نووية.

هذا ومن خلال هذه النسب يتضح لنا، أن معظم الأزواج المتواجدة في الأسر النووية لهم مستوى تعليمي جامعي، مما يؤكد لنا أن هذه الفئة مثقفة عكس المتواجدون في الأسر المركبة.

فحسب هذه الأسر وجدنا أن الجامعيون أو المثقفون أكثر انعزال و انفصال عن العائلة الكبيرة، و أكثر استقلالا في اسر صغيرة و مسكن خاص بأسرتهم، فحسب هؤلاء المبحوثين فان هذا النوع من الاستقلال يدل على التحضر و التطور.

أما نمط العائلة الكبيرة ومع التغير الذي شهده مجتمعنا على غرار المجتمعات الأخرى، ظهر نمط الأسر النووية في بلادنا، و انتشر خاصة عند الفئة المثقفة التي تفضل تكوين نفسها بنفسها و لا سيما أسرتها الصغيرة التي تسيرها بنفسها .

و عليه من خلال كل هذا نتوصل إلى القول بان المستوى التعليمي يلعب دور كبير في ظهور نمط الأسر النووية و انتشارها.

جدول رقم(12): تأثير المهنة على انتشار الأسر النووية(%)

انتشار الأسر النووية / المهنة	نعم		لا		المجموع	النسبة%
	العدد	النسبة%	العدد	النسبة%		
أجير	67	%95.71	3	%4.28	70	%100
مستقل	26	%96.29	1	%3.70	27	%100
متقاعد	5	%83.33	1	%16.66	6	%100
بطال	35	%94.59	2	%5.40	37	%100
المجموع	133	%95	7	%5	140	%100

يتبين لنا من خلال هذه القراءات أن المهنة لها دور كبير في استقلال و انفصال العديد من الأزواج عن العائلات الكبيرة، و استقرارهم في مساكن خاصة بهم و إقامة اسر نووية محدودة الأفراد.

فالملاحظ هنا أن أصحاب المهن الحرة هم أكثر تفضيلا لإقامة مثل هذا النوع من الأسر لأنهم أكثر حظا و قدرة على شراء أو كراء مسكن مستقل، فهم من المستقلين اقتصاديا و بالتالي يستقلون سكنيا.

و ضمن هذه الأسر أصبحت المرأة اليوم تخوض ميدان العمل إلى جانب زوجها، و هناك كذلك العمال الأجراء الذين تحصلوا على سكنات عن طريق التوظيف بالقرب من مقر العمل كالمصانع مثلا.

إذن ما نتوصل إليه، هو أن الاستقلال الاقتصادي يعتبر اكبر مساهم في انتشار الأسر النووية، و في إيجاد سكنات خاصة بها و هذا لا يأتي إلا بفضل العمل و بمشاركة المرأة زوجها و بالتالي الاستقلال الاقتصادي و السكني.

إن المهنة تلعب دور كبير في استقلال الأسر اقتصاديا، خاصة (ذوي المهن الحرة) و يساعد هذا في استقلالها في اسر نووية و الحصول على مساكن مستقلة خاصة بها.

جدول رقم (13): تأثير إقامة المبحوثين**(%)**

نوع الإقامة	مع الأسرة الصغيرة	مع الأسرة الكبيرة	المجموع	النسبة%
العدد	120	20	140	%100
النسبة%	%85	%15	-	%100

من خلال الجدول نلاحظ أن85% من المبحوثين يقيمون بمفردهم، أي مع أسرتهم الصغيرة. بينما15% يعيشون مع أسرهم الكبيرة، أي زيادة إلى أسرهم الصغيرة نجد أن الزوج و الزوجة و الأولاد، اظافة إلى الأولياء من الجد و الجدة أو الاثنين معا منتمين إلى الأسرة الصغيرة.

ومما يجلب الانتباه هو أن أكثر نسبة هؤلاء الذين يقيمون بمفردهم أو مع أسرهم الصغيرة يدل على اختيارهم لنمط الأسرة الصغيرة.

جدول رقم (14): تأثير مدة الزواج على الأسر(%)

الأسر النووية / مدة الزواج	نعم		لا		المجموع	النسبة%
	العدد	النسبة%	العدد	النسبة%		
10-1 سنة	74	%96.10	3	%3.89	77	%100
20-11 سنة	40	%97.56	1	%2.43	41	%100
30-21 سنة	18	%90	2	%10	20	%100
30 سنة فأكثر	1	%50	1	%50	2	%100
المجموع	133	%95	7	%5	140	%100

من خلال هذه الإحصائيات يظهر لنا، أن أغلبية الأزواج الذين هم في اسر نووية تعتبر من الجيل الجديد الأكثر تفتحا، و لايجب التقييد بأي شيء سوى بأهدافه التي يسطرها هو بنفسه، و هم يفضلون أكثر الاستقلال في الأسر النووية .

و أغلبية الأزواج في الأسر المركبة مدة زواجهم طويلة، لذا يفضلون البقاء و العيش في كنف العائلة الكبيرة و يرفضون فكرة الانعزال و الانفراد، مهما كانت ظروف الحياة فهؤلاء يعتبرون من الجيل القديم.

فحسب بعض الأزواج، يظهر لنا أن استقلالهم عن العائلة ليست رغبتهم بل هي رغبة العائلة أو الوالدين، و هذا لكي لا يحدث سوء تفاهم مع زوجة الابن خاصة، و تجنب ضيق المنزل العائلي و تقوية عند الزوج المنعزل الإحساس أكثر بالمسؤولية اتجاه أسرته الصغيرة و تأدية واجبه كرب أسرة.

و لهذا يبقى الجيل الجديد هو الذي يفضل الاستقرار في هذا النمط الأسري الحديث إن أمكن القول بهذا.فالأزواج الشبان و حديثي الزواج هم الذين يفضلون الانفصال عن العائلة الكبيرة.

إذن، يظهر جليا هنا أن، مدة الزواج تؤثر على الأسر النووية بحيث كلما كانت مدة الزواج قصيرة، كلما وجدنا الأزواج في اسر نووية، و كلما كانت مدة الزواج طويلة كلما وجدنا الأزواج في اسر كبيرة،هذا مما يعني أن الأسر النووية حديثة الانتشار في مجتمعنا.

جدول رقم (15): تأثير عمل المرأة خارج المنزل(%)

الأسر النووية / عمل المرأة	نعم		لا		المجموع	النسبة%
	العدد	النسبة%	العدد	النسبة%		
نعم	69	%97.18	2	%2.81	71	%100
لا	64	%92.75	5	%7.24	69	%100
المجموع	133	%95	7	%5	140	%100

من خلال قراءتنا للجدول أن أعلى نسبة هي 95% من الأسر النووية و تدعمها اكبر نسبة 97.18% من النساء اللواتي يعملن.

لهدا يتبين لنا أن أغلبية النساء يعملن خارج المنزل، و هن في اسر نووية و هذا دليل على إشراك المرأة الجزائرية زوجها في مسعاه الاقتصادي ،لا سيما بالعمل خارج المنزل و هذا من اجل دفع أعباء الحياة التي تواجه أسرتها الصغيرة.

و يظهر لنا كذلك أن عمل المرأة خارج المنزل يجعل دخل الأسرة الشهري يرتفع مما يدفعها إلى الاستقلال الاقتصادي،و عدم حاجتها لمساعدة الأخريين.

فعمل المرأة يجعل الأسرة أكثر تنظيم و ذلك بمساعدة الزوجين لبعضهما البعض في مصاريف البيت الخاصة و مصاريف الكراء.

إذن، ما نتوصل إليه فعلا هو أن العمل خارج المنزل، أثر بشكل كبير في استقلال هذه الأسر في مساكن مستقلة و اسر صغيرة، و هذا راجع إلى استقلالها الاقتصادي بفضل أجر الزوج مضافا إليه اجر الزوجة من عملها خارج المنزل.

جدول رقم (16): تأثير المستوى التعليمي على طريقة اختيار الزوجين لبعضهما البعض (%)

طريقة اختيار الزوجين المستوى التعليمي	اختيار شخصي		اختيار من طرف الأصدقاء		اختيار من طرف العائلة		المجموع	النسبة%
	العدد	النسبة%	العدد	النسبة%	العدد	النسبة%		
امي	5	%29.41	2	%11.76	10	%58.82	17	%100
ابتدائي	32	%88.88	1	%2.77	3	%8.33	36	%100
متوسطي	15	%78.94	2	%10.52	2	%10.52	19	%100
ثانوي	25	%83.33	3	%10	2	%6.66	30	%100
جامعي	35	%92.10	2	%5.26	1	%2.63	38	%100
المجموع	112	%80	10	%7.14	18	%12.85	140	%100

يظهر لنا من خلال الجدول أن أغلبية الأزواج، تم اختيارهم لبعضهم البعض شخصيا مما يؤكد لنا ثقافة كلا الزوجين اللذان جعلهما يختاران بعضهما البعض، فهذه الظاهرة ظهرت بقوة في مجتمعنا خلال الآونة الأخيرة، فالمثقفون يفضلون زوجات مثقفات .

لذا يفضل الجامعيون أو المثقفون، اختيار شريكة حياتهم بأنفسهم، ونجد نسبة قليلة من الأميين يختارون زوجاتهم شخصيا و نسبة كبيرة منهم يختارون من طرف العائلة، و نسبة اقل منة طرف الأصدقاء ، و هذا راجع إلى أن هؤلاء الآن هم كبار في السن أي هذا تم في الماضي، و هذه التقاليد قد مضت الآن، و هذا لا يعني أنهم غير متفاهمين .

فحسب هؤلاء الأزواج فان زواجهم ناجح و كونوا اسر و أولاد،و هم في أحسن من بعض الأسر التي تم اختيار الزوجين لبعضهما البعض شخصيا فقط.

حسب النتائج المحصل عليها فان الأغلبية ظهرت في الاختيار الشخصي للأزواج و ذوي المستوى التعليمي الجامعي.

جدول رقم (17): تأثير عمل المرأة على تقسيم الأدوار بين الزوجين(%)

تقسيم الأدوار بين الزوجين / عمل المرأة	نعم		لا		المجموع	النسبة%
	العدد	النسبة%	العدد	النسبة%		
نعم	68	%95.77	3	%4.22	71	%100
لا	63	%91.30	6	%8.69	69	%100
المجموع	131	%93.57	9	%6.42	140	%100

من خلال قراءتنا للجدول يتبن لنا أن أعلى نسبة تمثل93.57% من الأزواج الذين يقسمون الأدوار .

بينما نجد أن أصغر نسبة6.42% من الأزواج الذين لا يقسمون الأدوار .

و عليه فان من خلال هذه الإحصائيات، يظهر لنا أن أغلبية الأسر و هي ذات النمط النووي الجديد يتم فيها تقسيم الأدوار بين الزوجين و تمثل الأسر التي تعمل فيها المرأة خارج المنزل.

مما يعني انه إلى جانب عمل الزوج و الزوجة ، فان للزوجة عمل داخل المنزل و هو مسؤولية المنزل من رعاية و تربيتها لأطفالها و ميزانية الأسرة، لذلك يتم تقسيم الأدوار بينهما باعتبارهما يعملان كليهما فانه يتحتم عليهما مساعدة بعضهما البعض و لايقتصر دورهما على الميزانية فقط مثل بعض الأسر.

و على عكس هناك من الأسر نجد فيها المرأة تعمل خارج المنزل، لكن لا تتلقى مساعدة من زوجها في أشغال المنزل، فحسب بعض الأزواج فان أشغال المنزل و تربية الأطفال للنساء فقط مهما كانت ظروف عملها، إلا إذا كانت مريضة.

و هناك من الأسر التي لا تعمل الزوجة فيها، و يتم تقسيم الأدوار فيها بين الزوجين خاصة رعاية الأطفال لكن هذا ليس دائما.

جدول رقم (18): تأثير محاسن الاستقلال في السكن الخاص على انتشار نمط الأسر النووية (%)

انتشار الأسر النووية / محاسن الاستقلال في السكن	نعم		لا		المجموع	النسبة%
	العدد	النسبة%	العدد	النسبة%		
الراحة و الحرية	34	%91.89	3	%8.10	37	%100
تفادي المشاكل	70	%97.22	2	%2.77	72	%100
التسيير المستقل للاسرة	29	%93.54	2	%6.45	31	%100
المجموع	133	%95	7	%5	140	%100

يتضح لنا أن أغلبية الأسر التي تم دراستها نووية، و ترى أن محاسن الاستقلال في السكن الخاص هو تفادي المشاكل مع أفراد العائلة، فهذا ما يؤكد لنا سبب استقلال هذه الأسر في سكنات خاصة بها، و في أسر صغيرة متكونة من الزوج و الزوجة و الأطفال.

و هناك من الأسر التي تجد استقلالها عن العائلة أفضل، دون الرضوخ لأوامر الأخريين، كما نجد البعض الأخر يجد في استقلاله الراحة و الهناء و الحرية و هذا حتى في طريقة عيشها.

فمن خلال هذه المحاسن التي تتصف بها الأسرة النووية المستقلة عن العائلة المركبة و في سكنات خاصة بها، نجد العديد من الأسر الحديثة النشأة تتجه لهذا النوع من الإقامة بعيدا عن العائلة، و الاستقرار بعيدا عن الخلافات و المشاكل التي تنشب يوميا بين الأفراد.

فمع توفر كل الوسائل اللائقة و الضرورية للعيش في الراحة و الهناء خاصة مع عمل الزوجة يضطر العديد من الأزواج للإقامة في سكنات خاصة.

إن محاسن الاستقلال في السكن الخاص، يؤثر على انتشار نمط الأسر النووية في مجتمعنا لكنها دائما تكون متصلة بالعائلة اجتماعيا و اقتصاديا

جدول رقم (19): تأثير استقلالية الزوجين على استمرارية العلاقة من اجل التعاون مع العائلة الكبيرة (%)

استمرار العلاقة / استقلالية الزوجان	نعم		لا		المجموع	النسبة%
	العدد	النسبة%	العدد	النسبة%		
نعم	127	%94.77	7	%5.22	134	%100
لا	3	%50	3	%50	6	%100
المجموع	130	%92.85	10	%7.14	140	%100

يتبين لنا من خلال الجدول أن أعلى نسبة تمثل 92.85% من الأزواج الذين مازالت علاقاتهم مستمرة من اجل التعاون مع العائلة الكبيرة.

و نسبة قليلة تمثل 50% من الأزواج غير مستقلين، وعلاقاتهم من اجل التعاون مستمرة مع العائلة بينما نجد اصغر نسبة 7.14% من الأزواج الذين لم تستمر علاقتهم مع العائلة.

إن أغلبية الأزواج ما زالت علاقتهم مستمرة من اجل التعاون مع العائلة الكبيرة، و هذا رغم استقلال الزوجين عن العائلة، فالعلاقة ما زالت قائمة و مستمرة، كما كانت سابقا سواء مع عائلة الزوج أو عائلة الزوجة.

و هذا في إطار التعاون و التضامن، وكل هذا يؤكد لنا فعلا أن هناك اسر نووية في مجتمعنا، لكنها غير مستقلة استقلالا تاما. مما يدل على أنها متصلة بها اقتصاديا واجتماعيا.

جدول رقم (20) تأثير محاسن الاستقلال في الأسر النووية على رغبة هذه الأخيرة في عيش أبنائها معها (%)

رغبة الأسر النووية / محاسن الاستقلال	مع العائلة المركبة		في آسرة مستقلة		المجموع	النسبة%
	العدد	النسبة%	العدد	النسبة%		
الراحة و الحرية	1	%2.70	36	%97.29	37	%100
لتفادي المشاكل	2	%2.77	70	%97.22	72	%100
التسييرالمستقل للاسرة	1	%3.22	30	%96.77	31	%100
المجموع	4	%2.85	136	%97.14	140	%100

يتبين لنا من خلال الجدول أن أعلى نسبة تقدر ب 97.14% من الأسر النووية التي تفضل استقلال أبناءها في اسر نووية.

و نجد أن محاسن الأسرة النووية المذكورة هي: هو الراحة و الحرية و اقل نسبة 96.77% من الأسر النووية التي تفضل استقلال أبنائها فيأسر مستقلة مستقبلا.

و نجد محاسن الأسرة النووية التسيير المستقل للأسرة النووية، بينما اصغر نسبة 2.85% من الأسر التي تفضل عيش أبناءها معها مع العائلة، و التي تجد أن محاسن الاستقلال في الأسرة النووية هو التسيير المستقل لها.

إذن، فمن خلال هذه القراءات الإحصائية يتضح لنا أن أغلبية الأسر النووية تفضل استقلال أبنائها مستقبلا في اسر نووية، و في سكنات خاصة بها.

إذن فمحاسن الاستقلال في الأسرة النووية، و في سكنات خاصة بها تؤثر على رغبة الآباء في استقلال أبنائهم مستقبلا في اسر نووية، لكن تبقى الروابط قوية و مستمرة رغم البعد ألمجالي بين الأسرة و العائلة.

خاتمة:

من خلال الجداول نستنتج أن نمط الأسر النووية في مجتمعنا واسع الانتشار، و يعود الدور في ذلك إلى عدة عوامل:

فالسن يعد عامل مؤثر في انتشار هذا النمط، بحيث معظم الأزواج و وجدناها من فئة الشباب ذوي السن المتوسطة، فهم الأكثر تفضيلا للإقامة هذا النوع من الأسر.

ومع المستوى التعليمي العالي كذلكن نجد الفئة المثقفة هي أكثر حظا في الاستقلال بعيدا عن العائلة، و هذا تفاديا لتصادم الأفكار بين الجيلين، و ذوي المهن الحرة الذين يحصلون على دخل اسري مرتفع وهذا بمشاركة المرأة زوجها في العمل خارج المنزل. و بالتالي يستقلون اقتصاديا .

و يظهر لنا أيضا اتصال الآسر النووية اقتصاديا و اجتماعيا بالآسرة المركبة، عبر الزيارات المتبادلة و المساعدات المختلفة الأشكال، خاصة باتجاه عائلة الزوج و مع توفر كل الوسائل اللائقة و الضرورية للعيش في الراحة و لو نسبيا.

فهذه الآسر تفضل التسيير الشخصي لأسرتها، وذلك بالاعتماد على النفس دون تدخل الأخريين، كما وجدنا بان هذه الآسر تلقت مساعدات من العائلة رغم أنها اسر ميسورة و هذا نظرا لغلاء المعيشة و كثرة الحاجات التي تطلبها العادات و التقاليد.

فالمساعدات المادية و المعنوية، خير دليل على اتصال هذه الآسر بالعائلة اقتصاديا فرغم استقلال الزوجين بعيدا عن العائلة ،فان العلاقات من أجل التعاون تبقى مستمرة، فالبعد المجالي يولد نوع من العلاقات الجديدة و عليه يمكن القول أنه، مهما بلغت الأسرة من التطور تبقى خصائصها اليوم تجمع ما بين الأسرة الحضرية و الأسرة الريفية، لا سيما الأسرة الجزائرية بالخصوص و يظهر جليا في حرصها على العادات و التقاليد و القيم التي نشأت من اجلها اليوم.

ثالثا: عرض و تحليل نتائج الفرضية الثانية

مقدمة:

لقد أظهرت الحياة الحضرية تغيرا واضحا لدى معظم ا لأسر الجزائرية، و قد ساعد عامل التحضر على تغيير البناءات الاجتماعية، و نسيج العلاقات الاجتماعية، و اثر ذلك فقدت العائلة الكثير من أهميتها في أعين سكان المدن، لان التباعد الاجتماعي و ألمجالي فرضه النمط الحضري المشحون بالطابع المادي.

و من خلال الحركة العمرانية الواسعة و النمط المعماري الحضري، أصبحت المدن الجزائرية تستقطب نمطا جديدا من الآسر، و هو نمط الآسر النووية صغيرة الحجم و التي تتلاءم و نوعية السكنات الحضرية، وتتوفر على معظم المرافق الخاصة بالعيش المريح عكس ما كانت عليه سابقا في العائلة، و هذا ما شجع أكثر على انتشار و توسع هذا النمط في بلادنا.

و من خلال المعطيات الآتية سوف يتأكد لنا أكثر عبر التحليلات التي نقدمها في هذا الفصل:

1.التحضر و انتشار الأسر النووية:

يظهر لنا الجدول الموالي العوامل الرئيسية التي تؤثر على تغير الأسرة الجزائرية.

جدول رقم (21): تأثير التحضر على انتشار الآسر النووية(%)

انتشار الآسر النووية / تأثير التحضر	نعم		لا		المجموع	النسبة%
	العدد	النسبة%	العدد	النسبة%		
السكن الفردي	69	%98.57	1	%1.42	70	%100
ضيق السكن العائلي	2	%50	2	%50	4	%100
نمط المعيشة الخاص بالمدينة	13	%81.25	3	%18.75	16	%100
التسيير المستقل للأسرة	49	%98	1	%2	50	%100
المجموع	133	%95	7	%5	140	%100

يظهر لنا الجدول أن أعلى نسبة تقدر ب 95% من الآسر النووية، و تدعمها اكبر نسبة 98.57% من الأزواج الدين يرون، بان الشئ المرتبط بعامل التحضر هو السكن الفردي، و هم في اسر نووية و اقل نسبة50% ترى أن التحضر له صلة بضيق السكن العائلي.

على عكس ذلك نجد أصغر نسبة 5% من الآسر الغير النووية، تدعمها اكبر نسبة 50% من الذين يرون بان عامل التحضر راجع لضيق السكن العائلي، و هم في اسر مركبة.

فمن خلال كل هذا نجد أن أغلبية الآسر النووية، تجد بان الأمر المتصل بعامل التحضر هو السكن الفردي، مقارنة بالأسر المركبة التي تجد ضيق السكن العائلي ، فهذا خير دليل على سبب تفضيل الآسر النووية الانفراد و الاستقلالفي سكنات فردية خاصة بها**(MADANI.M, 1997 :118) .**

فتوفر هذا النوع من السكنات يشجع العديد من الأزواج على مغادرة العائلات فالأزواج الذين توفرت لديهم الإمكانيات المادية تمكنوا من الاستقلال في سكن خاص بعيد عن العائلة.

و هؤلاء هم من الفئة ذات المستوى العالي، و بالتالي يميلون إلى الانفراد و تكوين اسر صغيرة لأنهم أكثر قدرة و حظا في الحصول على سكنات لائقة بهم .

فالتغير الاجتماعي و الحضري كقاعدة، أدى إلى اختفاء الأسرة المركبة نوعا ما و حلول الأسرة النووية محلها.

والسكن الفردي عامل مرتبط بعامل التحضر، الذي أثر بشكل كبير في تكوين و انتشار الأسرة النووية، المتصلة اجتماعيا و اقتصاديا بالعائلة المركبة.

جدول رقم (22): تأثير البيئة الحضرية على انتشار الأسر النووية(%)

انتشار الأسر النووية / تأثير البيئة الحضرية	نعم		لا		المجموع	النسبة%
	العدد	النسبة%	العدد	النسبة%		
نعم	130	%98.48	2	%1.51	132	%100
لا	3	%37.3	5	%62.5	8	%100
المجموع	133	%95	7	%5	140	%100

إن أعلى نسبة في الجدول تمثل 95% من الأسر النووية، تدعمها اكبر نسبة 98.48%، من الأسر النووية التي تجد أن لعامل البيئة الحضرية دور في تكوينها و انتشارها.

نجد أن أيضا نسبة 37.3% من الأسر النووية تجد عدم وجود أي دور للبيئة الحضرية في انتشار هذا النمط من الأسر.

فمن هذا يظهر لنا جليا أن أغلبية الأسر، التي قمنا باستجوابها هي أسر نووية و معظمها تجد أن لعامل البيئة الحضرية، دور كبير في تكوين و انتشار هذا النمط الأسري الجديد في مجتمعنا، الذي يعرف بالآسرة النووية.

فمن خلال العينة المدروسة لاحظنا فعلا، انتشار هذا النوع من الأسر بقوة مقارنة بالعدد القليل من الأسر المركبة، في الحي الحضري بمدينة عين الترك، ما يؤكد لنا أن للبيئة الحضرية دور في استقلال هذه الأسر، من خلال السكنات الحضرية الفردية و نمط المعيشة الخاص بالمدينة، و توفر المرافق الضرورية للعيش اللائق مقارنة مع نمط الحياة المتواجد في الأرياف .

لكن هذا لا يمنع من وجود علاقات تواصل مع العائلة المركبة اقتصاديا، و هذا عن طريق المساعدات المتبادلة بين الأسرة النووية و العائلة، فهناك المساعدات المادية.

جدول رقم (23): تأثير البيئة الحضرية على نوعية السكن الحالي للأسر(%)

نوعية المسكن الحالي / تاثير البيئة الحضرية	منزل تقليدي		شقة		فيلا		المجموع	النسبة%
	العدد	النسبة%	العدد	النسبة%	العدد	النسبة%		
نعم	3	%2.27	120	%90.90	9	%6.81	132	%100
لا	3	%37.5	2	%25	3	%37.5	8	%100
المجموع	6	%4.28	122	%87.14	12	%8.57	140	%100

تمثل نسبة 87.14% مجموع نسب السكنات من نوع شقة، و تدعمها اكبر نسبة 90.90%، من الأسر التي تفضل السكن من نوع شقة، و نجد أن البيئة الحضرية لها دور في امتلاك الأسرة لهذه الشقق.

و أيضا نجد اقل نسبة 25% التي تملك الشقة و ترى عدم وجود أي دور للبيئة الحضرية في ذالك، بينما تنخفض النسبة إلى 8.57% من الأسر التي تملك فيلات و تدعمها اكبر نسبة 37.5% من الأسر التي تملك فيلات و تجد أن للبيئة الحضرية أثر في نوع السكن.

و نفس السياق نجد أن اقل نسبة تمثل6.81% من الأسر التي تملك فيلات وترى للبيئة الحضرية دور في نوع السكن الذي تمتلكه الأسرة النووية.

و تظهر كذلك نسبة 4.28% من الأسر التي تملك المنازل التقليدية (حوش قديم)، و تدعمها اكبر نسبة 37.5% من الأسر التي تملك منازل تقليدية، و تجد عدم وجود أي دور للبيئة الحضرية في امتلاك الأسر لهذه المنازل حاليا.

و عليه يتضح لنا أن أغلبية الأسر النووية، تقطن أو تسكن في سكنات من نوع الشقة و تجد أن البيئة الحضرية لها دور كبير في امتلاك هذه الأسر، لهذا النوع من السكنات.

لذا فحسب هذه الأسر فان توفر السكنات الحضرية، في العمارات مثلما شهدنا في الحي الذي تمت الدراسة فيه، أدى إلى استقلال العديد من الأزواج خاصة الذين يعملون في هذه المدينة، لا سيما في المصانع.

فالتحضر قد ساهم بشكل كبير في زيادة معدلات الهجرة الداخلية، من القرى إلى المدن و انتزاعها من العائلات الكبيرة ذات التنظيم الخاص و انخراطها في وحدات صغيرة في المدن، و استقلالها في الشقق الحضرية.

جدول رقم (24): تأثير البيئة الحضرية على المرافق الضرورية للسكن(%)

المرافق الضرورية للسكن / تاثير البيئة الحضرية	نعم		لا		المجموع	النسبة%
	العدد	النسبة%	العدد	النسبة%		
نعم	131	%99.24	1	%0.75	132	%100
لا	4	%50	4	%50	8	%100
المجموع	135	%96.42	5	%3.57	140	%100

تمثل لنا نسبة 96.42%، السكنات التي تحتوي على المرافق الضرورية للعيش، مقابل نسبة 50% من السكنات التي تحتوي على المرافق الضرورية، و لا يوجد لعامل البيئة الحضرية دور في ذلك.

إن أغلبية السكنات التي تأوي الأسر النووية، تتوفر على المرافق الضرورية للعيش فالتطور الذي تعرفه المدن الجزائرية جعل من النمط العمراني أو المعماري يتميز بالتطور و الاختلاف عما كان عليه سابقا.

نفس الشيء بالنسبة للمرافق اللائقة بالشقق الحديثة، فهي تحتوي على غرف تليق بعدد الأفراد كالمرافق الأخرى فمثلا: ما يعرف بغاز المدينة الذي ينعدم في المناطق الريفية. فهذه المرافق التي أصبحت من الضروريات لا تقتصر على الغاز فهذا ما شهذناه في مدينة عين الترك أين تم إجراء البحث.

إذن، فعامل البيئة الحضرية يؤثر بشكل كبير في توفر السكنات الحديثة على المرافق اللائقة للعيش في ظروف عادية، أفضل من تلك المتواجدة في الأرياف المتميزة بالبساطة.

2.دور السكن في تفكك العائلة الكبيرة

نحاول فيما يلي التعمق في انعكاسات تطور السكن الحضري على العائلة و نمو الأسر النووية.

جدول رقم (25): تأثير نوع السكن على عدد الغرف(%)

عدد الغرف / نوع السكن	من1-3غرف		شقة		فيلا		المجموع	النسبة%
	العدد	النسبة%	العدد	النسبة%	العدد	النسبة%		
منزل تقليدي	2	%33.33	3	%50	1	%16.66	6	%100
شقة	115	%94.26	7	%5.73	-	-	122	%100
فيلا	-	-	10	83.33 %	2	16.66 %	12	%100
المجموع	117	83.57 %	20	14.28 %	3	%2.14	140	%100

يتبين لنا من خلال الجدول أن أعلى نسبة تمثل 83.57% من السكنات التي تحتوي على 1-3 غرف، و تدعمها اكبر نسبة 94.26% من السكنات من نوع شقة، و التي تحتوي من غرفة إلى ثلاث غرف.

و اقل نسبة 33.33% من السكنات من نوع منزل تقليدي(حوش)، و التي تحتوي على غرفة إلى ثلاث غرف، بينما تنخفض النسبة إلى 14.57% من السكنات التي تحتوي من أربعة إلى سبعة غرف.

و اقل نسبة تمثل5.73% من السكنات من نوع شقة، و تحتوي من أربعة إلى سبعة غرف, و نجد نسبة 2.14% من السكنات التي تحتوي على أكثر من سبعة غرف و تدعمها نسبة 16.66% من السكنات التي تحتوي على أكثر من سبعة غرف، و ذلك من نوع فيلا و منزل تقليدي .

إذن، من خلال هذا التحليل ، نرى أن أغلبية السكنات التي تقطنها الأسر النووية تحتوي على غرفة إلى ثلاث غرف، و معظم هذه السكنات من نوع فيلا، و منازل تقليدية.

إن يميز السكنات الحضرية الحديثة عن السكنات القديمة و التقليدية، هو العدد القليل من الغرف فكونها ضيقة لا تتسع إلا للزوجين و الأطفال، و لا تسمح بإقامة أفراد آخرون معهم فهي إدا ملائمة للنمط الأسري النووي.

فهذه السكنات قد صممت حسب طلبات الأسر خاصة الجديدة، أو لحديثي الزواج فأفرادها حسب عدد الغرف المتوفرة في هذا النوع من السكنات، و ليس للعائلات التي تحتوي على العدد الكبير من الأفراد و الأزواج، لذا نجدها تحتوي على غرفة إلى ثلاث غرف.

و هذا بالنسبة للحي الذي تمت فيه الدراسة، بينما نجد العدد القليل من الأسر النووية تقطن فيلات لسبعة غرف فأكثر.

فأمام كل الأزمات و المشاكل التي تتواجد في معظم البيوت الجزائرية، بسبب اكتظاظها بالأفراد يلجأ بطبيعة الحال العديد من الأزواج، إلى تبني نوع من الحداثة في حياتهم و التي تعتبر كحل أنسب لتلك المشاكل، و هذا باستقلالهم في ظل النموذج السكني الحديث الذي لا يسمح بالعيش على شكل عائلة كبيرة.

جدول رقم(26): تأثير عدد الغرف في المسكن المستقل على عدد الأفراد (%)

كفايته لعدد الأفراد / عدد الغرف	نعم		لا		المجموع	النسبة%
	العدد	النسبة%	العدد	النسبة%		
من 1 إلى 3 غرف	111	%94.87	6	%5.12	117	%100
من 4 إلى 7 غرف	18	%90	2	%10	20	%100
7 غرف فأكثر	2	%66.66	1	%33.33	3	%100
المجموع	131	%93.57	9	%6.42	140	%100

نلاحظ من خلال الجدول أن أعلى نسبة تمثل 93.57% من الأسر النووية، التي ترى كفاية عدد الغرف لأفرادها و تدعمها اكبر نسبة 94.87% من السكنات ،التي تحتوي على غرفة إلى ثلاث غرف و ترى هذه الأسر النووية أنها كافية لعدد أفرادها.

هذا و نجد أن اقل نسبة66.66% من السكنات التي تحتوي على سبعة فأكثر و ترى الأسر النووية فيها أنها كافية لعدد أفرادها.

بينما نجد نسبة 6.42% من الأسر النووية التي ترى عدم كفاية عدد الغرف لأفرادها و تدعمها اكبر نسبة 33.33% من السكنات ،التي تحتوي على سبعة غرف فأكثر و ترى الأسر النووية أنها غير كافية لعدد أفرادها.

و نلاحظ أن اقل نسبة 5.12% من السكنات التي تحتوي على غرفة إلى ثلاث غرف و ترى هده الأسر أنها غير كافية لعدد أفرادها.

إذن، فأغلبية الأسر النووية ترى بأن عدد غرف سكناتها كافية لعدد أفرادها، فأكثرها تحتوي على غرفة إلى ثلاث غرف، مقارنة بالأسر التي ترى عدم كفايتها لأسرتها.

فحسب هذه الأسر فان هذه السكنات لا باس بها .لآن أفرادها ليسوا بكثرة.

فهي اسر متكونة من الزوجين و طفلين إلى ثلاث أو أربعة أطفال فقط، لذا فهي كافية لإيواء أو لاستيعاب هذا العدد من الأفراد.

لكن نجد أن نمط السكن الذي يتماشى و حجم الأسرة الجزائرية عموما بما فيها الحضرية هو النمط المتعدد الغرف، بينما الذي نجده أو المتجسد في الواقع هو السكنات المتوفرة حاليا لا تحتوي إلا على غرفتين إلى ثلاث غرف، و هذا تماشيا مع التوسع الحضري الجاري في معظم البلاد.

جدول رقم(27): تأثير تفضيل الأسر النووية و الاستقلال عن العائلة الكبير(ة%)

عدد الأفراد / عدد الغرف	منزل تقليدي		شقة		فيلا		المجموع	النسبة%
	العدد	النسبة%	العدد	النسبة%	العدد	النسبة%		
سوء العلاقات	4	%25	6	%37.5	6	%37.5	16	%100
الرغبة في التحرر	2	%50	1	%25	1	%25	4	%100
ضيق المنزل العائلي	114	%95	6	%5	/	/	120	%100
المجموع	120	%85.71	13	%9.28	7	%5	140	%100

إن أعلى نسبة من خلال الجدول تمثل 85.71% من العائلات التي تملك منزل تقليدي و تدعمها أكبر نسبة 95%، من العائلات التي تملك منزل تقليدي.

و السبب يعود إلى تفضيل الأسر النووية الاستقلال عنها بسبب ضيق المنزل العائلي.

و اقل نسبة 25% من العائلات التي تملك منزل تقليدي، و سبب تفضيل الأسرة الاستقلال عنها هو سوء العلاقات بين الأفراد.

كما نجد نسبة 5% تمثل العائلات التي تملك فيلات و تدعمها أكبر نسبة37.5% و سبب استقلال الأسرة عنها هو سوء العلاقات.

إضافة إلى نسبة 25% من العائلات التي تملك فيلات و سبب استقلال الأسر النووية عنها هو الرغبة في التحرر.

إذن، من كل هذا يتضح لنا جليا أن المساكن التي تملكها العائلات الكبيرة تختلف من منزل تقليدي إلى شقة إلى فيلا، لكن أغلبيتها القصوى تملك منازل تقليدية و سبب تفضيل الأسر النووية الاستقلال عنها هو ضيق هذه المساكن التقليدية،ناهيك عن الرغبة في التحرر و سوء العلاقات مع الأفراد.

إذن ما نتوصل إليه أن سبب تفضيل الأسر النووية الاستقلال و الانفراد عن العائلة الكبيرة يؤثر على نوع السكن الذي تملكه العائلة.

جدول رقم(28): تأثير نوع السكن العائلي على انتشار الأسر النووية(%)

انتشار الأسر النووية / نوع المسكن العائلي	نعم		لا		المجموع	النسبة%
	العدد	النسبة%	العدد	النسبة%		
منزل تقليدي	112	%98.33	2	%1.66	120	%100
شقة	10	%76.92	3	%23.07	13	%100
فيلا	05	%71.42	2	%28.57	07	%100
المجموع	133	%95	7	%5	140	%100

تمثل نسبة95% من الأسر النووية و تدعمها أكبر نسبة تمثل98.33% من الأسر النووية، التي كان مسكنها العائلي منزل تقليدي.

ونجد نسبة71.42% تمثل الأسر النووية التي كان مسكنها العائلي من نوع الفيلا.

بينما نجد نسبة تمثل 5% من الأسر الغير النووية و تدعمها اكبر نسبة 28.57% من الأسر المركبة، التي كان مسكنها العائلي عبارة عن فيلا وأقل نسبة1.66%من الأسر المركبة التي كان مسكنها العائلي هو منزل تقليدي،(حوش).

إن أغلبية الأسر النووية انحدرت من العائلات التي تملك سكن من نوع تقليدي، مقارنة بالعائلات التي تملك الفيلات و الشقق في العمارات.

فحسب هذه الأسر فقد كانت تقطن في سكنات مع العائلة، أين كان عدد الأفراد كثير و غرف صغيرة و ضيقة لا تكفي لهذا العدد خاصة مع ازدياد الأطفال مما يصعب أوضاع المعيشة.

فهذا الضيق يؤدي إلى نشوب خلافات يومية و مشاكل عدة بين الأفراد ،و من خلال كل هذا يظهر العديد من الأزواج إلى الهروب و الاستقلال في سكنات خاصة في المناطق الحضرية، و منها نموذج حي بني سمير المتوفر على عدد غرف كافية للعدد القليل من الأفراد، أي سكنات حسب حجم الأسر، و فيها معظم المرافق الخاصة بالعيش المريح مقارنة لما كانت عليه هذه الأسر سابقا في المنزل العائلي.

إذن فمن خلال كل هذا يظهر لنا أن نوع المسكن العائلي يؤثر في تكوين و انتشار الأسر النووية، فالمنازل التقليدية الضيقة دفعت بهذه الأسر إلى الاستقلال في المنازل أو السكنات

جدول رقم(29): تأثير الأسر الصغيرة على المسكن العائلي(%)

انتشار الأسر النووية / عدد الأسر	نعم		لا		المجموع	النسبة%
	العدد	النسبة%	العدد	النسبة%		
أسرة واحدة	14	%87.5	2	%12.5	16	%100
أسرتين	80	%96.38	3	%3.61	83	%100
ثلاث اسر	39	%95.12	2	%4.87	41	%100
المجموع	133	%95	7	%5	140	%100

من خلال الجدول تمثل لنا نسبة 95% من الأسر النووية، و تدعمها نسبة 96.38% من الأسر النووية التي كانت مع أسرتين صغيرتان في المسكن العائلي.

و اقل نسبة تمثل 87.5% من الأسر النووية التي كانت مع أسرة واحدة في المسكن العائلي وفي نفس الوقت نجد نسبة 5% من الأسر الغير النووية التي كانت مع أسر واحدة في المسكن العائلي و اقل نسبة 3.61% من الأسر المركبة التي كانت مع الأسرتين التي كانت مع أسرتين في المسكن العائلي.

فعليه يتضح لنا أن معظم الأسر النووية، و أغلبيتها انفصلت و انفردت عن العائلات التي كانت تأوي أسرتين صغيرتين، إضافة إلى الإخوة و الأخوات الغير المتزوجين و الوالدين.

إذن، فتعدد الأسر الموجودة في العائلة الكبيرة تؤثر في انتشارالأسرة النووية و انفرادها.

-دينامكية التنقل إلى الاستقلالية:

إن خروج المرأة إلى العمل بجانب الرجل و التفكير في إقامة أسرة مستقلة بعد الزواج تبقى من الشروط الأساسية لدينامكية التنقل نحو الاستقلالية.

هذا ما يوضحه الجدول التالي:

جدول رقم(30): تأثير مهنة المبحوثين على كيفية الحصول على مسكن خاص(%)

كيفية الحصول على السكن المهنة	**السكن الوظيفي**		**شراء السكن**		**كراء السكن**		**بناء ذاتي**		**المجموع**	**النسبة**
	العدد	**النسبة%**	**العدد**	**النسبة%**	**العدد**	**النسبة%**	**العدد**	**النسبة%**		
اجير	**50**	**%71.42**	**3**	**%4.28**	**16**	**%22.85**	**1**	**%1.42**	**70**	**%100**
مستقل	**/**	**/**	**16**	**%59.29**	**10**	**%37.03**	**1**	**%3.70**	**27**	**%100**
متقاعد	**2**	**%33.33**	**2**	**%33.33**	**/**	**/**	**2**	**%33.33**	**6**	**%100**
بطال	**/**	**/**	**/**	**/**	**23**	**%62.16**	**14**	**%37.83**	**37**	**%100**
المجموع	**52**	**%37.14**	**21**	**%15**	**49**	**%35**	**18**	**%12.85**	**140**	**%100**

إن أعلى نسبة تتمثل في 37.14% من الأسر التي تملك سكنات وظيفية و تدعمها اكبر نسبة 71.42% من الأجراء الذين يملكون سكنات وظيفية.

و اقل نسبة تمثل33.33%، من المتقاعدين الدين يملكون سكنات وظيفية.

بينما نجد نسبة 85.12% من الأسر التي تملك سكنات عن طريق البناء الذاتي (من نوع فيلا)، و تدعمها اكبر نسبة37.83%، من البطالين الدين يملكون سكنات فردية، و اقل نسبة تمثل في 1.42% من الأجراء الدين يملكون سكنات عن طريق البناء الذاتي.

فمن خلال الجدول يظهر لنا أن أغلبية السكنات الخاصة بهذه الأسر، هي سكنات وظيفية و معظمها خاصة بالعمال الأجراء .

لكن هذا لا يعني أن دوي المهن الأخرى، لا يتوفر لهم مسكن، فبالعكس هناك فئة من دوي المهن الحرة تحصلوا على مساكنهم الخاصة عن طريق شراء شقق خاصة بأسرهم الصغيرة لان هذه الفئة أكثر استقلالا على الصعيد الاقتصادي من الفئات الأخرى.

إذن، نجد أن المهنة فعلا تؤثر على كيفية الحصول على المسكن المستقل،فالموظفون أكثر حظا في الحصول على سكنات اقل تكلفة، و هذا عن طريق التوظيف خاصة العمال الأجراء الذين يعملون في هذه المدينة.

جدول رقم(31): تأثير عمل المرأة خارج المنزل و على السكن(%)

كيفية الحصول على السكن / عمل المرأة	السكن الوظيفي		شراء السكن		كراء السكن		كراء مسكن		المجموع	النسبة
	العدد	النسبة%	العدد	النسبة%	العدد	النسبة%	العدد	النسبة%		
نعم	15	%21.12	12	%16.90	40	%56.33	4	%5.63	71	%100
لا	37	%53.62	9	%13.04	9	%13.04	14	%20.28	69	%100
المجموع	52	%37.14	21	%15	49	%35	18	%12.85	140	%100

تمثل نسبة 37.41% مجموع الأسر التي تملك أو تحصلت على سكنات وظيفية ، و أقل نسبة تمثلت في 21.12% من الأسر التي تعمل فيها المرأة خارج المنزل و تملك سكنات وظيفية،لتنخفض بعد ذلك النسبة إلى 35% من الأسر التي تملك سكنات عن طريق الكراء، و تدعمها اكبر نسبة 56.33% من الأسر التي تعمل المرأة فيها خارج المنزل و تحصلت على سكنات عن طريق الكراء.

بينما نجد نسبة 12.85% من الأسر التي تحصلت على سكناتها عن طريق البناء الذاتي(فيلا)، و تدعمها اكبر نسبة20.28% من الأسر التي لا تعمل فيها المرأة خارج المنزل. أما

أقل نسبة هي 5.63% من الأسر التي تعمل فيها المرأة خارج المنزل و تملك سكنات عن طريق البناء الذاتي.

و عليه يمكن القول أن أغلبية الأسر تحصلت على سكنات وظيفية و المرأة لا تعمل فيها خارج المنزل، فهذه الفئة إذن تحصلت على سكناتها بأقل تكلفة من الفئات الأخرى.

أما فئة المبحوثين الذين يرون أنهم ضد عمل المرأة خارج المنزل فيصرحون بان العمل خارج البيت و بعيدا عنه يمس بالحياة الاجتماعية الأسرية، بحيث لا تستطيع المرأة أن تحقق لأفراد أسرتها كل مطالبهم.

لكن الذي يمكن ملاحظته هو أن المبحوثين يرون أن المستوى التعليمي يسمح للمرأة أن تعمل أكثر من المرأة التي ليس لها مستوى دراسي.

جدول رقم(32): تأثير تفضيل الأسر النووية السكن المستقل على علاقة الأسرة النووية (%)

العلاقة مع الأسرة / تفضيل الاستقلال	حسنة		نوعا ما		سيئة		المجموع	النسبة
	العدد	النسبة%	العدد	النسبة%	العدد	النسبة%		
سوء العلاقات بين الأفراد	/	/	4	%25	12	%75	16	%100
الرغبة في التحرر	/	/	3	%75	01	%25	04	%100
ضيق المنزل العائلي	96	%80	22	%18.33	02	%1.66	120	%100
المجموع	69	%68.57	29	%20.71	15	%10.71	140	%100

يظهر لنا أن أعلى نسبة تتمثل في 68.57% من الأسر التي لها علاقة حسنة مع العائلة و تدعمها اكبر نسبة 80% من الأسر التي فضلت الاستقلال في المسكن الخاص بسبب ضيق المنزل العائلي، و علاقتها بالعائلة حسنة.

بينما نجد أصغر نسبة10.71% من الآسر التي لها علاقة سيئة مع العائلة، و تدعمها اكبر نسبة 75%، من الأسر التي فضلت الاستقلال في المسكن الخاص و علاقتها بالعائلة سيئة بسبب سوء العلاقات مع أفرادها.

إضافة إلى نسبة 1.66% من الأسر التي فضلت الاستقلال في المسكن الخاص بسبب ضيق المنزل العائلي و علاقتها مع العائلة سيئة.

فمن خلال هذا يتضح لنا أن أغلبية الأسر النووية، لها علاقة حسنة مع العائلة و سبب تفضيلها الاستقلال عنها هو الضيق في المنزل العائلي.

خاتمة:

إن البيئة الحضرية لعبت دورا مهما في استقلال الأسر النووية، و ذلك من خلال السكنات الحضرية الفردية، و نمط المعيشة الخاص بالمدينة، و توفر المرافق الضرورية للعيش اللائق مقارنة مع نمط الحياة المتواجد في الريف.

فالبيئة الحضرية ساعدت على تغيير طريقة تفكير و توجهات هذه الأسر و على خلق نوع جديد من العلاقات الاجتماعية.

كما أن الحضرية أثرت بشكل كبير في توفر السكنات الضرورية للعيش اللائق الذي ينعدم في الأرياف.

إذن، فمعظم الأزواج الذين وضعوا السكن المستقل كشرط قبل الزواج سواء كان من قبل الزوجة أو عائلتها،فانه قد تم الحصول على سكنات وظيفية و عن طريق الكراء، كما نجد أن دور المرأة ساهم بشكل كبير في الحصول على السكن الخاص بأسرتها من خلال العمل خارج المنزل.

الفصل الثالث

الأسرة و الفضاء العام

-مقدمة

-العلاقات الأسرية المتغيرة و علاقات الجيرة

-الجماعات الاجتماعية و جماعات الجيرة

-خاتمة

مقدمة:

إن مؤشر العلاقات الأسرية و الغير الأسرية، يفيد الباحث في التعرف على التغيرات التي طرأت على مستوى العلاقات الأسرية و القرابية، و أن هناك أشكال و صور جديدة يدخل الأفراد بمقتضاها في علاقات من نوع جديد، و التعرف على نظام العلاقات السائدة سواء كان ذلك بين الزوجين أو الأقارب أو الجيران، فكلها لها دلالة في تفسير بعض السلوكات و الاتجاهات الجديدة نتيجة ظهور قيم جديدة تضبط هذه العلاقات.

I. العلاقات الأسرية المتغيرة و علاقات الجيرة:

لا يمكن الحديث عن الأسرة الجزائرية المعاصرة، إلا في صيغة الجمع فهي لا تسير وفق نموذج اجتماعي ثقافي وحيد، بل وفق نماذج متعددة قد تختلف عن نموذج العائلة التقليدية. **(S.KHODJA, 2002)** .

فمن الناحية البنائية المورفولوجية، أصبحت تتجاور في المجتمع الجزائري عدة أنماط: النمط الممتد الواسع و النووي و ذلك حسب أنواع الإقامة:

فقد يسكن الزوجان مع أهل الزوج أو مع أهل الزوجة، أو في إقامة حرة و أصبح خروج المرأة إلى العمل من العوامل الهامة في تغيرها.

لقد أشرنا سابقا إلى أنه ينبغي على الباحث المهتم بدراسة العلاقات الاجتماعية القائمة بين مختلف الأطراف الخاصة بعلاقات السلطة بين الزوج و الزوجة.

فمن خلال مقابلتنا لأحد العائلات ذات النمط الممتد، تبين لنا أن العلاقات الأسرية ما بين الأسر، مبنية على التضامن الاجتماعي، و هذا ماجاء في قول أحد المبحوثين: "كنا في الماضي نعطي أهمية لبعضنا البعض و اليوم لا نعرف الحبيب و الجار و حتى العايلة الواحدة ما يفكروش في بعضهم."

فالناس اليوم تزور بعضها فقط في المناسبات و في شهر رمضان، تشوف الناس يتجمعوا..... "فمكاش الزيارات غير في المناسبات أما نحن كنا في القديم مجتمعين عكس اليوم." ***مقابلة (1).***

فبالنسبة لإنشاء العلاقات يقول أحد المبحوثين: "كل شيء ساهل لكن الناس تصعب كل شيء، لقد كنا نحن نساعد بعضنا البعض في كل صغيرة و كبيرة، فالنساء تساعد بعضهن البعض، و الرجال كذلك حتى واحد ما يوخر في المحنة، و الشدة المال كان قليل و كانت البركة كنا نتعاونوا

في الحرث و الحصاد، و في كل الظروف مع بعضهم البعض أما اليوم ما فهمتش الناس الإنسان اللي يحتاج ما يعرفوهش كل واحد لاهي بأشغاله.***مقابلة(2).***

فهذا المبحوث يرى أن العلاقات الاجتماعية المختلفة، تظهر أكثر في المناسبات ثم تختفي، و أن هناك صعوبة في إنشاء العلاقات من أي نوع كانت، و يقول أن كل الأمور سهلة لكن الأفراد هم الذين يجعلون إنشاء العلاقات كل مرة صعب.

إذ يقارن لنا المبحوث بين الماضي و الحاضر، و يرى أن الأفراد كانوا يتعاونون في كل الأمور من البسيطة إلى المعقدة، و ذلك من تلقاء أنفسهم و يصرح لنا أن الأوضاع أو الأحوال التي أصبح فيها الأفراد لا تفهمّ، فالزيارات تراها في المناسبات ثم تنتهي و الأفراد لا يفهمون بعضهم البعض كل مهتم بأمره و لا يبالي بالأخريين و هذا مايراه المبحوث لائقا حسب رأيه.

1.1 مشاركة الزوجة في صنع القرار داخل الأسرة

لقد أظهرت الدراسة التي قمنا بها في الميدان إلى أن قسم هام من النساء المستجوبات خلال البحث أبدين انطباعا ايجابيا بخصوص مشاركتهن في اتخاذ قرارات تهم أسرهن، و ذلك من خلال ***المقابلة(3)***، و لكن مشاركتهن هذه ليست بالقدر نفسه في كل الحالات بل تتفاوت من مجال لآخر.

إذ أكدت لنا 10/7 من النساء المبحوثات أي حوالي71.3% أنهن يقررن مثل الرجل، أو أكثر في القضايا التي تمس تربية الأطفال، و هذا في قولهن:..."كيما يكونش مول الدار أنا أتصرف في كل ما يخص البيت فالمرأة في هذا الوقت أصبحت كيما الرجل عندهم نفس المشاركة في تقسيم أدوارهم..." ***مقابلة(4).***

فيما أكدت 10/6 من المستوجبات أي 60.5% أنهن يقررن مثل الرجل أو أكثر في مجال النفقات الكبرى، و هذا ما تراه إحداهن فيالمقابلة (5) في قولها:

"أنا زوجي ما يعرفش يسير ميزانية البيت وحده و على هدا نقوم انا بمساعدته في تسيير البيت و ميزانيته..."

أما فيما يخص بالخرجات و الزيارات العائلية، فقد بينت نفس الدراسة أن صنع القرار يتضاءل بشكل ملحوظ في هذا المجال بالذات ،أي 5/2 بنسبة 8.3% فقط من إجمالي النساء

المبحوثات، صرحن بأنهن يقررن بشكل منفرد الخروج من المنزل أي بدون طلب تصريح مسبق من الزوج.

و هذا ما جاء في قول إحدى المبحوثات في **المقابلة(6)**:"أنا راجلي ما نشاورحش كيما نبغي نخرج، لذالك نخرج وحدي بلا ما نقوله لا خطرش هو قالي كي يخصك حاجة اخرجي اشري وحدك اللي المرشي كيما نكو شانا معاك..".

كما بينت الدراسة التي قمنا بها، أن النساء الأجيرات تتمتعن بمشاركة أوسع مقارنة بنظراتهن الغير الأجيرات في القرارات داخل أسرهن، هذا ماجاء على لسان إحداهن: "أنا ربة بيت قاعدة في البيت راني ندمانة على لما قريتش باه يكون لي مستوى عالي مثل النساء، تاء دروك لاخطرش راني نشوف بللي اليوم المرأة اللي تكون تعمل لها قدر عالي و قيمة عند رجلها خير من المرآة، اللي قاعدة في البيت فكلمتها مسموعة أكثر و تكون محترمة". **مقابلة (7)**.

2.1 تدخلات أهل الزوج في شؤون الأسرة:

لقد أظهرت الدراسة التي قمنا بها بخصوص مشاركة الزوجة في صنع القرار داخل الأسرة، و كذلك قيامها بمهمات الاتصالات الخارجية أن تدخلات آهل الزوج في شؤون أسرة الزوجة يبدوا ضعيفا بالنسبة للنساء العاملات الأجيرات، و حتى بالنسبة للنساء الماكثات بالبيت و تضعف هذه التدخلات خاصة عندما تسكن الزوجة في إقامة حرة أو تسكن مع آباءها .

هذا ماجاء في قول أحد الزوجات في **المقابلة(8)**: "بأن مند شراءنا للبيت الجديد، لم يعد هناك تأثير أو تدخل في شؤوننا الخاصة، أما قبل ذلك فكان أهل زوجي يسألونني عن كل كبيرة و صغيرة لا تخصهم."

و يرجع هذا الوضع الجديد إلى الايدولوجيا الجديدة التي بدأت تسود في الأسرة الجزائرية أي ايديولجية الاستقلالية الفردية(جامعة الدول العربية1933 : 24).

و عليه يتضح مما سبق، أن العلاقات بين المرآة و الرجل داخل الأسرة الجزائرية، أصبحت تسودها مشاركة أوسع للزوجة في الكثير من القرارات، و يميزها اضطلاع الزوجة بمهمات خارج المنزل و استقلالية أسرتها عن الجماعة العائلية،فلقد أصبحت الأسرة النووية واقعا و طموحا في آن واحد في ظل التحولات الكبرى التي عرفها المجتمع الجزائري، و التغيرات التي مست أدوار المرأة بالخصوص من جراء التعليم و العمل.

و يستدعي تحول الأسرة من النمط الممتد إلى النمط النووي تحولا في نظام السلطةو منظومة العلاقات من الأبوية إلى الزواجية Conjugale، و في إطار العلاقات الجديدة تصبح المرأة تضطلع بالإضافة إلى أدوارها التقليدية بأدوار جديدة تكتسبها (F.HAIDER ET N.ATTOU:87) .

و إذا كانت الأسرة النووية الزواجية، تعتبر محصلة للتغيرات التي يشهدها المجتمع من التقليدية إلى الحداثة، فإنها بدورها سوف تكون بمثابة محفز على التغير لأنها هي المسؤولة على تنشئة أطفالها اجتماعيا وفق قيم و معايير جديدة تتلاءم و طبيعة المجتمع الحديث.

هذا ويصدق القول أيضا على الماكثات بالبيت اللواتي يمثلن أدوارا حديثة مقارنة بنظيراتهن.

وهكذا يتبين أن مشاركة الزوجة زوجها، أو الانفراد بسلطة القرار داخل الأسرة يظل مرتبطا بالشؤون، و المهمات المنزلية أي داخل الفضاء الخاص و لا يتعداه إلى الفضاء العام في أغلب الأحيان.

و لعل أن خروج المرأة إلى الفضاء العام يعد من أوجه التغير في حياة المرأة في الأسر النازحة حيث يتوقف هذا الخروج على عدة اعتبارات منها ما هو راجع للأسرة و منها ما هو خاص بالمرأة كسنها، حالتها النفسية و المدنية و مستواها التعليمي.

3.1 قيام الزوجة بمهام الاتصالات الخارجية:

إن هذا الجانب يخص المرأة بقيامها ببعض الأعمال اليومية، مثل شراء الملابس للأطفال الصغار و قضاء شؤون الأسرة، فلقد أكدت الدراسة التي قمنا بها أن 51.1% من النساء المتزوجات صرحن بأنهن يخرجن من المنزل لشراء الملابس لأطفالهن الصغار... الخ

و هذا ما جاء في قول إحداهن : "أنا زوجي يروح كل يوم يخدم و معندهش الوقت الكافي باه يتصرف في شؤون البيت، من شراء و تسيير فانا أقوم بالخروج يوميا إلى السوق، لشراء كل ما يلزم أطفالنا من لوازم ضرورية.." **مقابلة(09).**

وبالمقارنة مع النساء الأجيرات، بالنساء اللواتي يمثلن أدوارا اجتماعية حديثة بالأخريات، ليس لديهن هذه التمثلاتفمن خلال دراستنا نرى أن نسبة قيام الزوجة بمهمات خارج المنزل تزداد عندما يكون لها عملا اقتصاديا، و مع وجود تمثلات حول قيام المرأة بهذه الأعمال،

و هذا سواء تعلق الأمر بشراء الملابس للأطفال أو الذهاب إلى المدرسة آو حتى قضاء شؤون الأسرة و الاتصال بالإدارة أيضا.

2. الجماعات الاجتماعية و جماعات الجيرة:

من هذه العلاقات تكون الجماعة الاجتماعية، التي تعتبر تجمع من الأفراد الذين يكونون في اتصال احدهم بالأخر، و يتخذ أسلوب حياة كل عضو فيها من أسلوب الحياة السائدة في الجماعة ككل قاعدة ارتكاز له، و تتفق الجماعة من حيث التفكير و التفاعل نحو أهداف و مصالح متشابهة .

أي أن لكل جماعة اجتماعية خصوصية تميزها عن الجماعات الأخرى، و الجماعات الاجتماعية قديمة قدم التجمعات الإنسانية،ارتبطت خلال العصور الوسطى بالمفهوم التقليدي البدائي القائم على الروابط العائلية و الجوار، فالمجتمع الغربي كما يقول(**G.ROCHER**): "كان يتميز بجماعات مؤسسة على الأبوية و جماعات الأعمار.فكانت الأبوية عامل يتحكم في عملية التمايز بين الأفراد على أساس الاسم العائلي، و الذي اعتبر المقياس المحدد للإطار الاجتماعي للفرد داخل التشكيلة الاجتماعية،وقد هيمنت الطبقية ففرضت الطبقة الارستقراطية رقابة اجتماعية صارمة، فلم تسمح بالاندماج مع الطبقات الأخرى" **(G.ROCHER, 1968 :03)** .

و مع تقلص الأسرة الموسعة و ظهور الأسر النووية، التي معها استقل الفرد استقلال اقتصادي و فكري، وأصبح حر في اختيار نمط و أسلوب حياته الشخصية و العلمية، فاستقلاليته مرتبطة أساسا بالمصلحة المادية.

هذا ما يراه سيمل: **(G.Simmel)** ،عندما يؤكد أن "العامل المادي المتمثل في الأجر والعمل هو الأساس في استقلالية الفرد عن جماعته الأولى (العائلة)" **(Y.GRAFMEYER, 1994 :67)**.

مضيفا أن هذا ما دفعه إلى الانخراط في تجمعات بشرية على أساس المصلحة أي حسب متطلباته الشخصية.

فالعلاقات الاجتماعية أصبحت الوسيلة التي يمكن الفرد من خلالها تحقيق وجوده ، بقضاء حاجاته و تلبية متطلباته العضوية المعنوية(العمل،التبادلات الاقتصادية...).

و هذا ما أشار إليه دوركايم(**E. Durkheim**) إلى أن " الفرد تحول من اندماجه داخل الجماعة القديمة الخاضعة للتضامن الآلي، إلى فرد ينتمي إلى جماعات عقلانية قائمة على المصلحة الشخصية هذا ما سماه تضامنا عضويا" **(E.DURKHEIM, 1978:268) .**

و على هذا تحولت طبيعة العلاقات الاجتماعية، من اعتمادها على العواطف و العفوية و السيطرة الروحية إلى علاقات تتسم بالتعقيد كونها تخضع للعقلانية و المصلحة.

1.2 مفهوم جماعة الجيرة:

كل مجتمع محلي هو عبارة عن تجمع سكني، و كل أسرة فيه تعرف غيرها من الأسر و أن كانت لكل منها خصوصيتها و عاداتها، تختلف عمن يجاورها فهي تشترك في الشعور بالانتماء إلى وحدة اجتماعية، تحكمها أهداف مشتركة كتطوير الحي...

و على حسب هذا جاء قول رئيس لجنة الحي، بأن هناك تعاون من الحي و ذلك في الجنائز : "لامبينا دراهم و شرينا القيطون باش نديروه في الجنازة و شرينا المغارف و الحصاير و زلاييف..." و هذا كان **<u>في المقابلة(10.)</u>**

و تتشكل غالبا داخل هذا المجتمع، جماعات الجيرة أو كما يسميها **(TOONNIES)** بعلاقات المكان فيرى: أن "هذه العلاقات تقوم على أساس الضرورة الحيوية بمعنى: أن الأسر لا تستطيع العيش منعزلة عن بعضها البعض، فلا بد لها من الاتصال بأسر أخرى تجاورها و تشاركها نفس المكان" **(أ. الخشاب1981: 573).**

و بتوسع العلاقات تنشأ الحياة المشتركة و التعاون الجماعي، و هذا ما أكدته إحدى المبحوثات في قولها:" بأن الجورة الزينة هي ليمصبرتنا على البقا".

و من هنا يتضح لنا أن مكان السكن(الدوار، الحي..)، له الفضل في تقوية روابط أفراد جماعة الجيرة و حميمتها أو زرع المودة بينهم و توليد علاقات اجتماعية مباشرة بغير وسيط.

2.2 علاقات الجوار في الحي:

إن التقارب المجال في هذا الحي، هو المبدأ الأول لإقامة هذه العلاقات بين الساكنين، و المستوى المعيشي المتقارب يدفع إلى تكوين هذه الانتماءات، و نجد المستوى المهني أي من لديهم نفس المهنة، و نجد المستوى الثقافي أو التعليمي لدى الساكنين، يبرز هذه العلاقة.

و يجدر الإشارة أن مسالة علاقات الجوار حضيت بأهمية، خاصة من جانب علماء الانثروبولوجية الحضرية، حيث أن دراستهم تركزت على الجيران السكنية في مختلف البيئات الحضرية إلى جانب الأنماط السلوكية من الناحية الاقتصادية.

لذا فإننا نجد أنماطا أخرى تلعب دورا رئيسيا و أساسيا في تحديد دائرة العلاقات لأعلى مستوى الجوار القريب ألا و هي، الأنماط السلوكية التي تتخذ من الدين إطارا عاما محددا لعلاقات الأشخاص بعضهم لبعض و بعدا أساسيا في تنظيم بنية العلاقات.

كما يرى بعض الاجتماعيين أن شبكة العلاقات، و الانتماء القرابي و الصدقات بين الجيران،يكون لها دورا أساسيا لمسالة علاقة الجوار في الحي، وفي هذا الشأن يضيف **محمد عباس إبراهيم**: أن "موضوع الجيرة السكنية، و ما به من أنماط سلوكية يجب أن يعالج في إطار الاتنوغرافية الحضارية،و لا سيما أن النظرة الضيقة اتجاه موضوع الجوار الحضري على أساس محل إقامة يعتبر غير مجديا عند التحليل و التفسير ما لم تربطها بالعلاقات الأكثر نطاقا و التي تشمل المجتمع الحضري **(م.عباس ابراهيم1993 :42)**.

إن استقلالية النساء و فرض و جودهن كعنصر فعال لتكوين هذه العلاقات و تبادل السلام فيما بينهن،و تسليف ا لأواني و الحاجيات الأساسية ساعد في إقامة علاقات جديدة ووثيقة، مع كل الجيران حتى الجدد فهم يتأقلمون مع القدامى لعدم وجود تفاوت اقتصادي بين هؤلاء الجيران.

إلا و أننا و عند تعرضنا لكل هذه الأسس لإقامة العلاقات، نجد أن علاقة الجوار تعطي نوعا من التفاعل و الاستمرارية و هذا عند وجود الحاجة الماسة أو وجود طارئ يدعوا إلى تكوين هذه العلاقات الاجتماعية.

خاتمة:

لقد تناولنا في هذا الفصل للعلاقات الاجتماعية الأسرية بالتحليل، و لقد تبين لنا أنها بنية معقدة فهي تخضع لطبيعة التنشئة الاجتماعية التي تعتبر بمثابة إعادة الإنتاج الاجتماعي، للأدوار الاجتماعية و القوة و العلاقات بين ممثلي هذه الأدوار و تخضع كذلك لنظام السلطة الذي يوزع النفوذ و القوة و بالتالي يميز العلاقات الاجتماعية بين مختلف الأطراف داخل الأسرة.

فتحول الثقافة الاجتماعية التقليدية في المجتمع الجزائري، جعل من العلاقات بين الرجل و المرأة، و بين الآباء و الأبناء تتميز بالانتقالية آو الازدواجية أي توجد فيها عناصر تقليدية و أخرى حديثة، بحكم التغيرات التي حدثت في المجتمع الجزائري.

فخروج المرأة أو الزوجة إلى ميدان العمل، و استقلالها بأجر وظيفي مكنها من المشاركة في الكثير من القرارات التي تخص أسرتها، و إن كانت هذه القرارات تبقى تخص بصفة عامة المجال الداخلي أي البيت و لا تتعداه إلى المجال العمومي.

و لكن هذه السيرورة مكنتها أيضا من القيام ببعض المهمات خارج المنزل و تقلصت تدخلات أهل الزوج في شؤون أسرتها.

يعد الحي الفضاء الذي تتبلور فيه العلاقات الأولية، و نقصد بها العلاقات الاجتماعية اليومية مع الجيران، و لما كان هذا الأخير تتشكل فيه الحياة الجديدة للنازحين بشكل يلاءم وضعية اغلبهم خاصة المادية و تأقلموا معها فان تمثل الحياة الحضرية يتبلور من خلال علاقات كل منها.

و بالتالي يصبح الوسط الحضري مصدرا لتوسيع الشبكة الاجتماعية وارتباطها بالوسط الريفي و الحضري.

الخاتمة العامة

الخاتمة العامة

إن علم الاجتماع كتخصص صعب عليه إيجاد مكانة له في الجزائر (ج.غريد2004: 67)ولا زال يحاول إنتاج معرفة علمية تراكمية.

تعددت المناسبات التقييمية لمساره بتعدد التساؤلات التي يثيرها السوسيولوجيين حول تخصصهم من جهة، وحول مجتمعهم من جهة أخرى، و إن لم يكن ذلك بنفس الشكل في مختلف التخصصات، فعلم الاجتماع الحضري عرف تقييمات ترى في مساره تقدما، و أخرى أكثر انتقادا للنموذج السائد فيه.

فتخصص علم اجتماع العائلة الذي اتخذ من الأسرة موضوعا له، و جد نفسه أمام ظاهرة محورية في تشكل المدينة، ألا وهي ظاهرة التحضر و تغير بناء الأسرة ، حيث أنها واكبت جميع مراحلها، أثرت و تأثرت بجميع جوانبها الاقتصادية و الاجتماعية، السياسية و الثقافية.

لذا جاءت دراستنا لظاهرة التحضر و تغير بناء الأسرة الجزائرية، في هذه الفترة أهم موجة عرفتها الجزائر، و اتخذنا مدينة عين الترك إطارا ميدانيا لها، محاولة منا لإدراكها من خلال تمثلات الأسر للوسط الحضري كمجال يشهد للتغيرات التي عرفتها.

و انطلاقا من هذا حاولنا الإجابة على الفرضية الأولى: أدت عملية التحضر التي عرفتها المدن الجزائرية إلى تغير بناء الأسرة و ظهور نمط جديد من العائلة يتميز بتركيبة مركبة.

و بالتالي فان فرضيتنا حول أن ظاهرة التحضر أصبحت من أهم السمات التي طبعت التغير الاجتماعي لمختلف المجتمعات الحديثة، و التي غيرت الكثير من مكونات البناء الاجتماعي.

وهكذا نجد أن من تركيبة العناصر المؤثرة لها انعكاسات على نشاط المجال الصناعي الذي زاد من التقسيم و التخصص في العمل، و من هنا تسارعت وتيرة ديناميكية التفرد و الفردنة (individuation, Individualisation).

و لهذا عرفت الجزائر صيرورة مماثلة للمجتمعات الحديثة، الطامحة إلى التقدم الصناعي و الثقافي و من خلال هذه الفترة التاريخية قامت الجزائر بإنشاء مختلف المؤسسات الاقتصادية و الصحية و التعليمية، موفرة الجو المناسب للعائلات التقليدية للإطلاع على أحدث التطورات التي تمر عليها العائلات الأخرى في المدينة، و قد نتج عن هذه التراكمات الاقتصادية و الثقافية، تعقد

نسق التدرج الاجتماعي و تغير في نمط العلاقات الاجتماعية و تحول عميق في القيم و المعايير الاجتماعية، التي أدت إلى التغير في بناء الأسرة الجزائرية في نمطها و نظمها.

أما الفرضية الثانية، و هي أن السكن الحديث يعد عاملا من عوامل التحضر، الذي أدى إلى انتشار الأسر ذات النمط الجديد و التي لها استقلالية نسبية و في نفس الوقت تربطها علاقات متصلة في المجتمع.

فهو محاولة من الأسر للتموقع في المدينة، إذ يعتبر الحصول على سكن من الأولويات التي يتوقف عليها البقاء في المدينة كما أن هذا السكن هو الذي ستستعمله الأسر في تأكيد انتماءهم الجديد من خلال ظهور نمط جديد للحياة و هو الأسرة النووية.

وفي ختام هذه الدراسة التحليلية حول ظاهرة التحضر و التغير في بناء الأسرة الجزائرية توصلنا إلى أهم النتائج و هي:

لقد سعت هذه الدراسة كخطوة أولى إلى بيان خصائص الأسرة الجزائرية التقليدية أو العائلة، تم تبيان خصائص المجتمع الجزائري التقليدي، و طبيعة التحولات التي عاشها سواء في ظل الاحتلال أو بعده،وانتقلنا بعد هذا العرض إلى بيان انعكاسات التحولات الاجتماعية على بنية الأسرة و حجمها و علاقاتها الداخلية.

فالمجتمع الجزائري التقليدي شهد تصادم ثقافتين، جراء دخول الاستعمار الفرنسي الاستيطاني، و احتكاك ثقافته بالثقافة الغربية الحديثة و انخراطه في مسيرة التحديث و التغيير، و التي انعكست خاصة في تغير نمط الإنتاج من زراعي رعوي إلى صناعي حديث و في النزوح الريفي و التحضر و توسع العمران...

و لقد كانت لهذه التغيرات التي طرأت على المجتمع، انعكاسات على بنية و حجم الأسرة الجزائرية.

فعلى مستوى البنية و الحجم، صار لنا مؤكدا بفضل الإحصائيات المتوفرة لنا أن الأسرة الجزائرية أصبحت تتجه نحو النمط النووي، و هذا و إن كان لا ينفي استمرار الأشكال الممتدة و الموسعة في التواجد،و على منظومة العلاقات بداخلها و على قيمها الاجتماعية.

فهذه التغيرات التي طرأت على المجتمع الجزائري، على الصعيدين الاقتصادي و الاجتماعي، كان تأثيرها الأول على الأسرة بشكل كبير وواضح، باعتبارها مؤسسة اجتماعية هامة.

فعرفت تغيرات من حيث البناء و الوظيفة، و امتدت حتى إلى العلاقات الاجتماعية ، مما أدى إلى اختفاء الأسرة الممتدة نوعا ما، و حلول نمط الأسرة النووية القائمة بذاتها اقتصاديا،فأدت تلك التغيرات البنائية إلى تغيرات في أدوار الأسرة.

و بين البحث أن الفئة ذات المستوى العالي، هي الفئة الأكثر ميلا و تفضيلا لتكوين هذا النوع من الأسر نتيجة تلقيهم قسطا من التعليم، الذي مكنهم من العمل في مختلف المؤسسات الاقتصادية و قطاع الخدمات، إضافة إلى خروج المرأة للعمل مما مكن هذه الأسر من الاستقلال الاقتصادي بعدما كانت مندمجة اقتصاديا مع العائلة الكبيرة.

فمساهمة المرأة في الاستقلال الاقتصادي لأسرتها غير وضعها وأصبحت مكانتها الاجتماعية مرموقة و فعالة داخل الأسرة، إلى جانب زوجها حيث ساهمت في إعالة و كفالة أطفالها و تحمل جزء كبير من الأعباء التي تواجه أسرتها.

هذا ما نجم عنه ما يعرف بتقسيم الأدوار بين الزوجين داخل الأسرة، أين يظهر التعاون و نوع من المساواة بينهما.

إذ فقد الزوج كثيرا من سلطته في اتخاذ القرارات و تنظيم العلاقات، لتحل محلها نوع من الاستقلالية و الحرية في مناقشة المسائل الخاصة بالأسرة، و مشاركة الزوجين في الميزانية و الأعمال المنزلية خاصة مع انخراط المرأة في ميدان العمل خارج المنزل، و هذا مع ثقافة و تعلم كلا من الزوجين.

لقد أصبح هذا النمط من الأسر مهيمن على المناطق الحضرية أكثر من المناطق الريفية، فالمدينة هي التي تعرف توسع هذا النمط، لان الظروف الاقتصادية و الاجتماعية تجعل من هذا النمط أكثر ملائمة لها خاصة على الصعيد العمراني.

لكن نظرا للعادات التقليدية التي ما زالت سائدة و معترف بها، رغم التطورات الحضرية و التغيرات الاجتماعية، فان الزيارات الخاصة بالأسر النووية أصبحت موجهة لعائلة الزوج أكثر من عائلة الزوجة، و هذا بالرغم من المساعدات المختلفة التي تتلقاها من كلا العائلتين، و في بعض الأحيان تكون من قبل عائلة الزوج أكثر .

إضافة إلى كل هذا نجد أنه، توصلنا أيضا إلى عوامل أخرى ساهمت بدورها في توسع و انتشار الأسر النووية في مجتمعنا، و من بينها الخلافات و المشاكل اليومية المتكررة التي شهدتها معظم الأسر مع أفراد العائلة الكبيرة، خاصة (عنصر النساء)، الذي لعب دور محرك في هذا

التحول أين كان يقطن الكم الهائل من الأفراد، و ضيق المسكن العائلي، الذي لا يتسع لعدد كبير من الأفراد.

هذا ما يسبب في نشوب شجار بين الأطفال، مما تنجر عنه المشاكل بين الكبار و يحدث صراع في العلاقات داخل العائلة.

فمع هذه التغيرات الاجتماعية و التطورات الحضرية، اكتسب هذا النمط سلوكات و قيم جديدة خاصة بالبيئة الحضرية، و التي تبناها الشباب المتعلم الذي وجد نفسه متحررا من الضغوطات الأسرية التي تفرض عليه عدة التزامات خاصة بالعائلة.

فالأسرة في المجتمع الجزائري، طرأت عليها تغيرات انعكست على بنياتها و حجمها و نمطها، فعلى مستوى البنية و الحجم، صار مؤكد لنا أنه بفضل الإحصائيات المتوفرة لنا نجد أن الأسرة الجزائرية تتجه نحو النمط النووي، و أن هذا لا ينفي استمرار الأشكال الممتدة و الموسعة في التواجد.

وعلى مستوى العلاقات الاجتماعية، نجد انه قد عملت عدة عوامل و خاصة التعليم و العمل المأجور، على تدعيم وضع المرأة ووضع الشباب داخل الأسرة، وقد تدخلت هذه العوامل لصالح مشاركة اكبر من جانبها في شؤون الأسرة، و في صنع القرار داخلها.

فالأسرة الجزائرية اليوم و إن تأثرت بعوامل التحديث سواء في بنيتها و في علاقاتها الداخلية، و في قيمها الاجتماعية ، فإنها لا تزال تتمسك ببعض عناصر ثقافتها التقليدية في جميع هذه المجالات، و لقد كان لعامل البطالة المرتفعة و نقص القدرة الشرائية و النقص الفاضح في السكن من العوامل التي ساهمت في اعتماد الشباب على الأجيال القديمة، و بالتالي إعادة إنتاج العلاقات و الممارسات التقليدية.

و عليه نقول أن التحضر و توفر السكنات الحضرية، لا سيما في معظم المدن الجزائرية ساعد بشكل كبير في انتشار نمط جديد من الأسر النووية و استقلالها عن العائلة التقليدية، و التي توشك على الانقراض.

لكن هذا لا يعني أن النمط الجديد من الأسر استقل كليا، فحسب النتائج المحصل عليها و التحليلات السوسيولوجية تبدي عكس ذلك.

فهذه الأسر متصلة بالعائلة التقليدية اجتماعيا و اقتصاديا، و هذا بالدعم المتبادل من كلا الطرفين فهذه ميزة من مميزات الأسرة النووية الجزائرية.

و بهذا تكون دراستنا قد سمحت بالاطلاع على بعض أوجه هذه الظاهرة دون أن تلم بالكثير المتبقي منها، لان نتائج الظاهرة المدروسة لا زالت في طور التفاعل، و توقفنا هذا راجع لغياب الوثائق و بعض الصعوبات التي واجهتنا أثناء البحث.

فلعل أهم جانب لم تتطرق له دراستنا رغم إدراكنا لأهميته، هو علاقات الجوار داخل الحي، و تأثيرها على العلاقات الاجتماعية ما بين الأسر داخل المدينة.

و نأمل أن تكون لنا في المستقبل دراسات معمقة حول هذا الموضوع، و تطور ديناميكيات هذه الظاهرة ، و ذلك في إطار آفاق البحث الخاصة بتحضير الدكتوراه عن طريق ضرورة إجراء بحوث ميدانية و مقابلات متعددة و دراسات حول تمثلات الشباب فيما يخص العائلة الكبيرة والنووية، و خروج المرأة إلى الفضاء الخارجي، و يكون هذا الجانب محل ثراء و بحث في رسالة الدكتورة.

المراجع

قائمة المراجع العربية

الكتب:

1. إحسان، محمد الحسن، العائلة و القرابة و الزواج، دار الطليعة، بيروت، لبنان، ط1، 1981.
2. الأنصاري، محمد جابر، مراجعات في الفكر القومي، سلسلة الكتاب الغربي، رقم57، الكويت، وزارة الإعلام، 2004.
3. بركات، حليم، المجتمع العربي المعاصر، بحث استطلاع اجتماعي، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 1984.
4. بن عمران، جيلالي، أزمة السكن آفاق التنمية الاشتراكية في الجزائر، ترجمة عبد الغني بن منصور، المؤسسة الوطنية للكتابة، الجزائر، بدون سنة.
5. بوتفنوشنت، مصطفى، العائلة الجزائرية، التطور و الخصائص الحديثة، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، 1984.
6. بوطالب، محمد نجيب، سوسيولوجيا القبيلة في المغرب العربي، لبنان، مركز الدراسات العربية، 2002.
7. بومخلوف، محمد، التوطين الصناعي وقضاياه المعاصرة الفكرية، و التنظيمية و العمرانية، التنموية- التحضر- الجزائر، ط1، 2001.
8. بيري، الوحيشي احمد، الأسرة و الزواج، مقدمة في علم الاجتماع العائلي، الجامعة العربية المفتوحة، 1998.
9. التركي، ثريا و زريق، هدى، تغير القيم في العائلة العربية، سلسلة دراسات عن المرأة العربية في التنمية، رقم21، عمان، الأمم المتحدة، اللجنة الاقتصادية و الاجتماعية لغربي آسيا، 1995.
10. جامعة الدول العربية، مسح انعكاسات هجرة الزوج على مكانة و أدوار الزوجة، حالة مصر 1993، التقرير الرئيسي، القاهرة، 1993.
11. جعنيني، نعيم، المساعد في علم النفس الاجتماعي، قبرص، دار نصار للنشر، 1998.
12. جغلول، عبد القادر، تاريخ الجزائر الحديث، ديوان المطبوعات الجامعية بالتعاون مع دار الطباعة و النشر، لبنان، ط3، 1993.

13. الجوهري، محمد و آخرون، دراسات في علم الاجتماع الحضري، ط1، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1993.

14. الخشاب، أحمد، التفكير الاجتماعي، دراسات تكاملية للنظرية الاجتماعية دار النهضة العربية، بيروت، 1981.

15. خيري، مجد الدين عمر، العلاقات الاجتماعية في بعض الأسر النووية الأردنية عمان، الجامعة الأردنية، 1985.

16. زرهوني، الطاهر، التعليم في الجزائر قبل و بعد الاستقلال، موفر للنشر، 1994.

17. الطيبي، محمد، الجزائر عشية احتلالها أو سوسيولوجيا قابلية الاحتلال، وهران، وحدة البحث في الانثروبولوجيا الاجتماعية و الثقافية، 1992.

18. عباس إبراهيم، محمد، دراسات في علم الاجتماع الحضري، ط1، دار المعرفة الجامعية الإسكندرية، 1993.

19. عبد العاطي، السيد و آخرون، علم الاجتماع الأسرة الإسكندرية، دار المعرفة العربية الجامعية، 1999.

20. عبد اللطيف ابن شنهوا، التجربة الجزائرية في التنمية و التخطيط، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1982.

21. عبد اللطيف ابن شنهوا، الهجرة الريفية في الجزائر، ترجمة عبد الحميد آتاسي، المطبعة التجارية، الجزائر، بدون سنة.

22. عمر الجولاني، فادية، علم الاجتماع الحضري، قسم الدراسات الاجتماعية، جامعة الملك فيصل، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 1993.

23. عمران، عبد الرحيم، سكان العالم العربي، صندوق الأمم المتحدة، الأنشطة السكانية نيويورك، 1988.

24. غريد، جمال الدين، الزرع الإشكالي لسوسيولوجية في العالم العربي حالتا مصر و الجزائر.

25. غيث، محمد عاطف، علم الاجتماع الحضري، مدخل نظري، بيروت، دار النهضة العربية، 1983.

26. فتحي، أبو عيانة، دراسات في علم السكان، دار النهضة العربية، بيروت، ط1، 2000.

27. فوزي، رضوان العربي، دراسات في المجتمع العربي، اتحاد الجامعات العربية، الأمانة العامة، ط1، 1985.

28. ماكيفر وشارلزبيدج، المجتمع، الجزء الثاني، ترجمة السيد، محمد العزاوي فؤاد اسكندر و آخرون، تقديم حامد عبد الله ربيع، مكتبة النهضة المصرية، مصر، 1971.

29. وصفي، عاطف، الانثروبولوجيا الثقافية، بيروت، دار النهضة العربية، 1971.

- كتب مترجمة:

1. مغربي، عبد الغاني، الفكر الاجتماعي عند ابن خلدون، ترجمة محمد الشريف بن دالي حسين، الجزائر، المؤسسة الوطنية للكتاب مع ديوان المطبوعات الجامعية، 1998.

- المجالات و الدوريات:

1. بوتفنوشنت، مصطفى، مراحل تكوين البنية الاجتماعية في الجزائر، مجلة علم الاجتماع، العدد 03، أفريل 1986.

2. التير، مصطفى عمر، المجتمع العربي بين النمو و التحديث، العدد 433، ديسمبر 1994.

3. حمداوي، محمد، المجال السكني العائلي في الوسط الريفي التقليدي، الدار و القرية لدى بني سنوس، إنسانيات، العدد 07، جانفي، 1990.

- الأعمال الجامعية:

1. براش، غوش فوزية، الصراع النفسي للمرأة المطلقة، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر، معهد علم النفس، 1989.

2. بلخيري، كمال، عوامل و آثار تأخر زواج الجامعيين، رسالة ماجستير، جامعة باتنة، قسم علم الاجتماع، 2000-2001.

- المنهجية:

1. عبد الباسط، حسن، أصول البحث الاجتماعي، مطبعة لجنة البيان العربي، القاهرة، 1963.

2. عوابدي، عمار، مناهج البحث العلمي و تطبيقاتها في العلوم القانونية و الإدارية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1992.

- القواميس و المعاجم:

1. WILLIAMS, E, Dictionnaire de sociologie, éd, M, RIVIÈRE, Paris, 1970.

2. إحسان، محمد الحسن، موسوعة علم الاجتماع، ط1، دار الطليعة، بيروت، 1999.

3. بودون ريمون، و بوريكو- فرانسوا، المعجم النقدي لعلم الاجتماع ترجمة سليم حداد، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، 1986.

4. غيث، محمد عاطف، قاموس علم الاجتماع، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1978.

5. مذكور، إبراهيم، معجم العلوم الاجتماعية، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1975.

6. ميتشل، دينكن، معجم علم الاجتماع، ترجمة و مراجعة، إحسان محمد الحسن، ط2، بيروت، دار الطليعة، مارس، 1986.

7. نخبة من الأساتذة، المرجع في مصطلحات العلوم الاجتماعية الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية، دت.

المراجع باللغة الفرنسية:

1 -الكتب:

1. ADDI, La houari, Les mutations de la société algérienne, famille et lien social dans l'Algérie contemporaine, éd, la Découverte, Paris, 1999.
2. BALANDIER, George, Sens et Puissance, éd, PUF, 2eme édition, 1981.
3. BENAMRANE Djilali, crise de l'habita perspectives du développement socialiste en Algérie, SNED, 1980.
4. BENATIA Farouk, Alger, Agrégat on cité, l'intégration citadine de 1919 à 1979, SNED, Alger, 1980.
5. BENATIA, Farouk, le travail féminin en Algérie, SNED ,1980.
6. BENISSAD Mohamed EL Hocine, Economie du développement de l'Algérie, sous développement et socialisme, Alger, O.P.U, 2eme Ed, 1982.
7. BENKHLIL Rachida, Les familles algériennes situation actuelle et perspectives dévolution, in Cah, O.R.S.T.O.M, séré, hum, N°3,1983.

8. BOUKHOBZA, Mohamed, Ruptures et transformation social en Algérie, Vol2, Alger, OPU, 1989.
9. BOURDIEU Pierre et SAYAD abdelmalek, Le déracinement, la crise de l'agriculture traditionnelle en Algérie, Ed minuit, Paris, 1964.
10. BOUTEFNOUCHENT, Mostefa, La famille algérienne évolutions et caractéristique récents, SNED, Alger, 2eme éd, 1982.
11. CAMILLE LACOSTE DU JARDIN, des mères contre des femmes, Maternité et patriarcat du Maghreb, Paris, 1995.
12. CHAULET Claudine, La terre les frères et l'argent stratégie familiales et production agricole en Algérie, depuis 1962, OPU, 1984, TOM1.
13. Joelle, Deluz-Labruyère, Les grands ensembles ou l'impuissance de l'utopie, l'exemple, d'Alger in le monde des grands ensembles, Ed, CREAPHIS, Paris, 2004.
14. DURKHEIM, Emile, L a famille conjugale, texte3, Paris, Minuit 1975.
15. DURKHEIM, Emile, la Division du travail, social, Pari, PUF, 1978.
16. FARGUES, Philippe, Algérie, Maroc, Tunisie, Vers la famille restreinte, in population et société, juillet-aout, 1990.
17. GRAFMEYER, Y et ISAAK joseph, métropole et métropolies in, l'école de Chicago.
18. GRAFMEYER, Y, sociologie urbaine, Paris, NATHAN, 1994.
19. HAIDER fadéla, Mutation des structures familiales en Algérie sous l'influence de l'urbanisation du Maghreb, in sixième coll., de démographie, Association, Maghrébine pour l'étude de la population, Rabat, 1985.
20. HAIDER, Fadéla, condition de formation des familles et reproduction- socio-économique, INEAP, 1982.
21. HAIDER, Fadéla, et ATTOU, Nadia, Mutations des structures familles et évolution du statut de la femme en Algérie, in séminaire femme et famille, Paris, CICRED, FNUAP, 1987.
22. KHODJA, Souad, A Comme Algérienne, ENAL, Alger, 1991.
23. KHODJA, Souad, Nous les Algériennes : les grandes solitudes, Alger, CASBAH, 2002.

24. LAJAA, Abdelkader, Algérie : une société en attente de sa sociologie, in sociologie et société en Algérie, Alger : éditons casbah, 2004.
25. LEFACHER Nadine, Les familles dites monoparentales, in la famille l'état des savoirs, François de singly (sous dire), la découvert, Paris, 1991.
26. MAROUF Nadir, La relation ville compagne dans la théorie et la pratique (contribution à une sociologie rurale des Pays dominés), Alger, O.P.U, sans date.
27. O.N.S Guide du recenseur, 5eme recensement général de la population et de l'habitant, Alger, O.N.S, 2008.
28. ROCHER, Guy, Introduction à la sociologie générale, le changement social, Paris, éd ; HMA, coll. Points, 1968.TOME 3.
29. ROUISSI, Moncer, Population et société au Maghreb, Alger, OPU, 1983.
30. SARI Djilali, L'ampleur de l'urbanisation et ses répercussions sur la famille, in Djilali SARI, les mutations socioéconomiques et spatiales en Algérie, Algérie, O.P.U, 1993.
31. THERESE looch, Familles Africaines, population et qualité de vie, COLL, les dossiers du, CEPED, N°31, PARIS ,1995.
32. VERON, Jacques : L'urbanisation du monde, éd, la découvert, 2006.
33. YAAKOUB, Abdalilah, Mutation démographique et changements au niveau de ménage : analyse comparative entre le Maroc, et l'Algérie, coll. Internationale de BUBLOS-BEIL, N°10-13, octobre, 2000, Paris, PUF, 2002

المجالات و الدوريات:

1. GUETTA, Maurice, MEGDICHE, CYRILLE, Famille urbanisation et crise du logement en Algérie, in société contemporaine, N°3, septembre 1990.
2. GUETTA, Maurice, Urbanisation et structure familiales en Algérie, (1948-1987), in, revue française de sociologie ; N° 4, 1991.
3. LAKJAA, Abdelkader, L'habiter identitaire : Eléments pour une problématique d'une en émergence, insaniyat, N°02, AUTOMNE 1997.
4. MADANI, Mohamed, L'habiter, contrainte ou liberté, une recherche sur la maison individuelle oranaise, insaniyat, N°02, Automne 1997.

المذكرات:

- Madani , Mohamed, Formation et développement du semi- prolétariat algériene, (1830-1980), thèse 3 eme cycle, Paris1, 1983.

الوثائق:

1. O.N.S, Typologie des ménages et des familles à travers les résultats exhaustifs du RG PH, 1998, in, données statistiques, N°314, Alger, O.N.S, 1998.
2. O.N.S, Typologie des ménages et des familles à travers les résultats exhaustifs du RGPH 2008, in données statistiques, N°496, Alger, O.N.S 2008.
3. Secrétariat au plan, Etude statistique, résultats de l'enquête démographique, migration, CNEAP, juillet 1975.
4. Secrétariat social D'Alger, les nouvelles familles, bulletins mensuel °1 avril 1966.

المراجع الالكترونية:

https://papyrus.bip.umontreal.ca/jspui/bitstream/1866/68/1/0071.pdf le 04/04/ 2011

http://www.10cirs.org/ le 13/03/ 2011

فهرس المحتوى

المقدمة العامة 01

الجزء الأول: الأسرة، تغير بنياتها و عوامل تطورها

الفصل الأول: تطور الأسرة الجزائرية قبل و بعد الاحتلال

مقدمة 24

الأسرة، التعريف، التصنيف والوظائف 25

1 -الخصائص السوسيولوجية للأسرة الجزائرية 31

خاتمة 40

الفصل الثاني: التغيرات البنائية في الأسرة الجزائرية

مقدمة 42

1-تطور بنيات الأسرة الجزائرية عبر مختلف التعدادات الوطنية 43

2-تطور حجم الأسرة الجزائرية غبر مختلف التعدادات الوطنية 49

3-تعير الأسرة و علاقتها بالتحضر 58

خاتمة 63

الفصل الثالث: السكن و التحولات الأسرية

مقدمة 65

1-سياسة السكن في الجزائر 66

2-تأثير السكن على تحولات الأسرة في الجزائر 67

3-تأثير السكن على التوازن الأسري 68

خاتمة 70

الجزء الثاني: خصائص و دينامكية الأسرة في حي بني سمير

الفصل الأول: منهجية الدراسة و إجراءاتها

مقدمة 74

1-منهج الدراسة 75

2-تطور البحث و منهجه 75

3-أدوات جمع البيانات المستخدمة في الدراسة .....76.....
4-مجالات الدراسة .....78.....
خاتمة .....83.....
الفصل الثاني: عرض و تحليل معطيات الدراسة الميدانية
مقدمة .....85.....
1-دراسة خصائص مجتمع البحث .....86.....
2-عرض و تحليل نتائج الفرضية الأولى .....91.....
3-عرض و تحليل نتائج الفرضية الثانية .....103.....
خاتمة .....115.....
الفصل الثالث: الأسرة و الفضاء العام
مقدمة .....117.....
1-العلاقات الأسرية المتغيرة و علاقات الجيرة .....117.....
2-الجماعات الاجتماعية و جماعات الجيرة .....121.....
خاتمة .....124.....
الخاتمة العامة.....126
المراجع.....132
فهرس المحتوى.....132
فهرس الأشكال.....141
فهرس الجداول.....142
الملاحق .....139.....

فهرس الأشكال

01	تطور الأسر المعيشية العادية النووية	48
02	تطور الأسر المعيشية العادية الموسعة	48
03	تطور الأسر المعيشية العادية الممتدة	48
04	تطور معدل الخصوبة الكلية عبر مختلف التعدادات	54
05	تطور معدل البطالة عبر مختلف التعدادات الوطنية	55
06	تطور معدل التمدرس	56
07	تطور حظيرة المساكن المشغولة و معدل شغل المساكن	58

فهرس الجداول

الرقم	العنوان	الصفحة
01	تطور بنيات الأسر المعيشية عبر مختلف التعدادات الوطنية	45
02	تطور الحجم المتوسط للأسر المعيشية عبر مختلف التعدادات الوطنية	49
03	تصنيف الأسر و الأسر المعيشية	50
04	دراسة تطور الأسر البسيطة و الأسر المعيشية مقارنة بالمركبة	51
05	توزيع الأسر حسب الموقع الجغرافي لسنة 2008	52
06	توزيع الأسر حسب الحجم	52
07	تطور معدل الخصوبة عبر التعدادات الوطنية	53
08	تطور السن المتوسطة لدى الزواج الأول	54
09	تطور معدل البطالة	55
10	تطور معدل التمدرس للفئة العمرية ما بين 6-14	56
11	تطور حظيرة المساكن المشغولة و معدل شغل المسكن في الجزائر	57
12	توزيع المبحوثين حسب الجنس	86
13	توزيع المبحوثين حسب السن	86
14	توزيع المبحوثين حسب الحالة المدنية	87
15	توزيع المبحوثين حسب مدة الزواج	87
16	توزيع المبحوثين حسب المستوى التعليمي	88
17	توزيع المبحوثين حسب عدد الأطفال	89
18	توزيع المبحوثين حسب المهنة	89
19	توزيع المبحوثين حسب الوسط الحضري	90
20	توزيع المبحوثين حسب حالة السكن الحالية فردية أو جماعية	90
21	تأثير السن على انتشار نمط الأسر النووية	91
22	تأثير المستوى التعليمي على انتشار الأسر النووية	92
23	تأثير المهنة على انتشار الأسر النووية	93
24	تأثير إقامة المبحوثين	94
25	تأثير مدة الزواج على الأسر	95
26	تأثير عمل المرأة خارج المنزل	96
27	تأثير المستوى التعليمي على طريقة اختيار الزوجين	97
28	تأثير عمل المرأة على تقسيم الأدوار بين الزوجين	98
29	**تأثير محاسن الاستقلال في السكن الخاص على انتشار نمط الأسر النووية**	99
30	تأثير استقلالية الزوجين على استمرارية العلاقة من اجل التعاون	99
31	تأثير محاسن الاستقلال في الأسر النووية	100
32	تأثير التحضر على انتشار الأسر النووية	104
33	تأثير البيئة الحضرية على انتشار الأسر النووية	105
34	تأثير البيئة الحضرية على نوعية السكن	106
35	تأثير البيئة الحضرية على المرافق الضرورية	107
36	تأثير نوع السكن على عدد الغرف	108
37	تأثير عدد الغرف في المسكن المستقل على عدد الأفراد	109

38	تأثير تفضيل الأسر النووية و الاستقلال غن العائلة الكبيرة	110
39	تأثير نوع السكن العائلي على انتشار الأسر النووية	111
40	تأثير الأسر الصغيرة على المسكن العائلي	112
41	تأثير مهنة المبحوثين على كيفية الحصول على مسكن	112
42	تأثير عمل المرأة خارج المنزل و على السكن	113
43	تأثير تفضيل الأسر النووية السكن المستقل	114

الملاحق

استمارة البحث الميداني حول موضوع:

التحضر و تغير البنيات الأسرية في المجتمع الجزائري

دراسة ميدانية في حي بني سمير بمدينة عين الترك

إعداد الطالب: **تحت إشراف الأستاذ:**

بن خاطر كريم د/ مدني محمد.

نرجوا منكم ملآ هذه الاستمارة بكل دقة، و ذالك بوضع علامة(X) أمام الإجابة المناسبة،و تأكدوا أن إجابتكم لن تستخدم لآي غرض سوى لأغراض البحث العلمي، و ستبقى معلوماتكم سرية.

و شكرا لكم على تعاونكم معنا

السنة الجامعية: 2011-2012

استمارة البحث

I. <u>البيانات الشخصية:</u>

- الجنس: ذكر ☐ أنثى ☐
- السن: ☐
- **الحالة الأسرية**: متزوج(ة) ☐
  أعزب(ة) ☐
  أرمل(ة) ☐
  مطلق(ة) ☐
- **سن الزواج**: ☐ تاريخ الزواج:
- كم عدد أفراد الأسرة؟ ☐
- تعيش في أسرة كثيرة الأفراد أو محدودة الأفراد؟
- مع الوالدين ☐
- مع الزوجة و الأولاد ☐
- حدد ذلك بوضوح.....
- ما هي مهنتك؟ مهنة الأب ☐ مهنة الأم ☐
- المستوى التعليمي: أمي ☐ ابتدائي ☐ جامعي ☐
  متوسط ☐ ثانوي ☐
- **الأصل الجغرافي**:
- أين كنت تسكن من قبل؟ ☐
- هل غيرت مكان الإقامة؟ نعم ☐ لا ☐
- متى؟.....
- **بيانات خاصة بالتحضر و تغير بناء الأسرة**:
- هل تقيم معه أسرتك؟ نعم ☐ لا ☐
- مع أسرة الزوج(ة): نعم ☐ لا ☐
- كيف تم اختيار الزوجين بعضهما البعض؟

- اختيار شخصي ☐
- اختيار من طرف الأصدقاء ☐
- اختيار من طرف العائلة ☐
- هل تعمل الزوجة خارج المنزل؟ نعم ☐ لا ☐
- مما تتكون ميزانية الأسرة؟ أجر الزوج ☐
  أجر الزوجة ☐
  من الأجران معا ☐
  شيء آخر ☐
- إذا كنت مستقلا عن والديك فأي عائلة تزور أكثر؟
  عائلة الزوج ☐
  عائلة الزوجة ☐

- في رأيك هل استقلالية الزوجين في السكن يجب أن تكون تامة؟

  نعم ☐ لا ☐

- هل ترغب في أن يعيش أبناؤك مستقبلا مع؟
  العائلة الكبيرة ☐
  في أسرة مستقلة ☐
- في رأيك ما هو نمط الأسرة المفضل لك؟
  الأسرة الزواجية النووية ☐
  الأسرة الكبيرة الممتدة ☐
- **بيانات خاصة بالتحضر و الاستقلال في السكن الحديث:**
- ما هو الشيء المرتبط بعامل التحضر؟
  السكن الفردي ☐
  ضيق السكن ☐
  نمط المعيشة ☐
  التسيير المستقل للأسرة ☐
- ما هو نوع السكن الذي تسكن فيه حاليا؟

منزل تقليدي

شقة

فيلا

– ما هو عدد الغرف المسكن الذي تسكن فيه؟.....

– هل هو كاف لعدد أفراد أسرتك؟ نعم لا

– هل يتوفر مسكنك على المرافق الضرورية للعيش اللائق؟

نعم لا

-إذا كنت مستقلا عن عائلتك الكبيرة لماذا فضلت الاستقلال و الانفراد عنها؟ هل ل:

سوء العلاقات بين الأفراد

الرغبة في التحرر

ضيق المنزل العائلي

– إذا كان الجواب هو ضيق المنزل العائلي فما نوع المسكن الذي تملكه العائلة أو أسرة الزوج؟

منزل تقليدي

شقة

فيلا

– متى تحصلتم على السكن الجديد؟

قبل الزواج بعد الزواج

-هل كان المسكن الجديد من بين شروط الزواج؟

نعم لا

– كيف حصلتم على السكن الجديد؟

سكن وظيفي

شراء مسكن

كراء مسكن

بناء مسكن ذاتي

دليل المقابلة

رقم المقابلة:

تاريخها:

مكان إقامتها:

-المعطيات العامة حول المبحوث:

السن و الجنس:

المستوى التعليمي:

الحالة المدنية:

عدد أفراد الأسرة:

العنوان:

I. – العلاقات الأسرية المتغيرة و علاقات الجيرة

1-كيف ترى مشاركة الزوجة في صنع القرار داخل الأسرة؟

2-لماذا تكون تدخلات أهل الزوج في شؤون الأسرة؟

3-كيف تقوم الزوجة بمهام الاتصالات الخارجية؟

II. الجماعات الاجتماعية و جماعات الجيرة

1 -ما هي جماعة الجيرة في رأيك؟

2 –كيف ترى علاقة الجوار في الحي؟

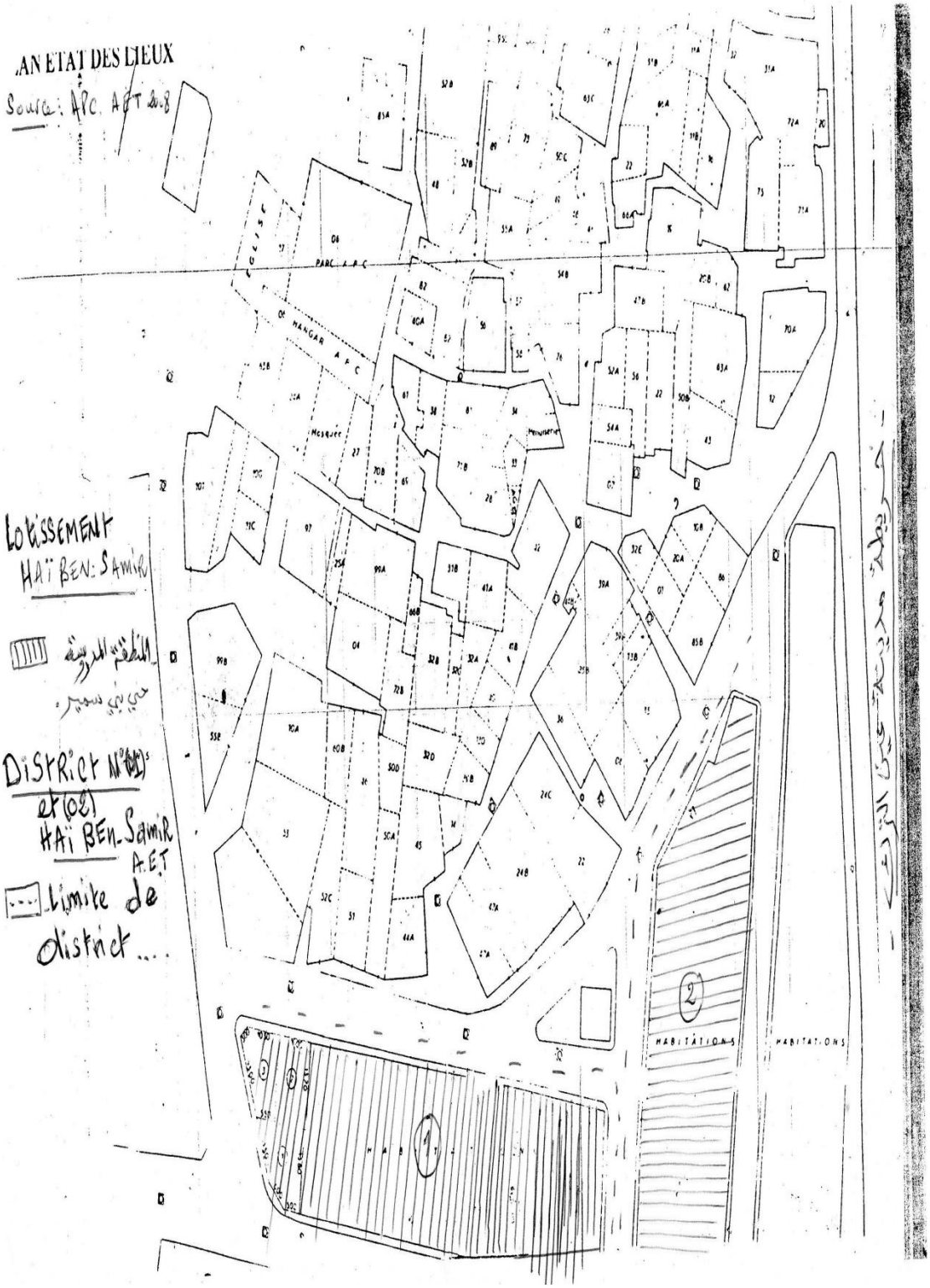
PLAN ETAT DES LIEUX
Source : APC. AET 2008
LOTISSEMENT
HAÏ BEN SAMIR
DISTRICT N°(01)
et (02)
HAÏ BEN SAMIR
A.E.T
Limite de district ....
PARC APC
HANGAR APC
MOSQUEE
HABITATIONS
HABITATIONS

CADRE BATI

Horizontal (constructions en R.D.C)

Typologie de l'habitat du bâti 02 types de constructions.

- Ancienne habitations édifiée pendant la période coloniale en état vétuste couverte de tuiles rouges.
- Quelques constructions nouvelles, en dur et en bon état .

- صورة لحي بني سمير -

صيغة البيع بالايجار

تجربة "عدل".. الحلم الذي تحول إلى كابوس

عندما برزت في بداية الألفية فكرة الاستفادة من سكنات البيع بالايجار التي أشرفت عليها وكالة "عدل"، اعتبرت من طرف المواطنين وحتى المسؤولين الصيغة المواتية لذوي الدخل المتوسط الذين يشكلون أغلبية المجتمع الجزائري، وهو ما أدى إلى استقطاب العديد ممن عانوا من أزمة السكن في بلادنا وما أكثرهم.

■ حسن. ب

رحلة بحث المواطن عن سكنات "عدل" بدأت بالضبط يوم 18 أوت 2001 من خلال اقتناء الملفات في مختلف دواوين الترقية وحتى على مستوى وكالة "عدل"، وشهد ذلك اليوم ازدحاما منقطع النظير، وما هي إلا أسابيع حتى أودع الآلاف من المواطنين ملفاتهم وكلّهم أمل في الحصول على سكن طالما انتظروه، رغم أنهم لم يكونوا يثقون في هذه الصيغة، حيث ظن البعض أن هذا البرنامج سيكون مآله الفشل مثل بقية البرامج التي بقيت عبارة عن مشاريع توزع بطرق ملتوية، ناهيك عن أن صيغة البيع بالإيجار حددت أسعار سكناتها بـ140 مليون سنتيم بالنسبة للشقة ذات ثلاث غرف، وهي أسعار معقولة، خاصة وأن المواطن لا يدفع منها 25 في المائة والباقي يسدده شهريا عن طريق الايجار.

بعد فترة إيداع الملفات، بدأت وكالة "عدل" في دراستها، ولم تمر سوى أشهر قليلة حتى تلقى المواطنون الردود الخاصة ببرنامج 2001 التي يتضمن 20 ألف سكن في مختلف الولايات، وكذا برنامج 2002 الذي يتضمن 35 ألف وحدة سكنية.

ولم يمر وقت طويل حتى استجاب كل الذين قبلت ملفاتهم وسارعوا إلى تسديد مستحقات الشطر الأول من العملية والمقدر بـ14 مليون سنتيم بالنسبة للثلاث غرف و17 مليون سنتيم بالنسبة للأربع غرف، كما حددت وكالة "عدل" فترة شهر جانفي 2002 كآخر أجل لدراسة الملفات، ومن لم يصله الرّد عليه أن يتصل بالوكالة للاستفسار عن ملفه.

وجاء شهر جانفي، واجتمع كل المواطنين الذين لم يتحصلوا على الردود أمام مقر الوكالة في وقفة احتجاجية حاولوا من خلالها اقتحام المقر وطالبوا بمقابلة المدير العام للوكالة آنذاك لزهر بونافع، وهو ما كان لهم في الأخير.

وبالصدفة، كنا حاضرين يومها، وشاهدنا كيف عبر المواطنين عن سخطهم وتذمرهم من عدم حصولهم على الرد بعد انتهاء المهلة التي حددتها الوكالة، غير أن تدخل المدير العام لزهر بونافع هدأ بعض الشيء، من روعة المحتجين وغضبهم بعد أن أكد لهم بأن نهاية دراسة الملفات ستكون مع انتهاء شهر جانفي، وكل من لم يتحصل على الرد بإمكانه التقدم إلى الوكالة خلال شهر فيفري 2002، وطلب منا السيد لزهر بونافع يومها نشر ذلك في الجريدة ليطلع عليها المواطنون.

مدة الإنجاز لم تحترم

ورغم أن الاحتجاجات بقيت مستمرة لسنوات، إلا أن المشروع الموعود تجسد ميدانيا من خلال بداية الأشغال في ربيع 2002، حيث شمل عدة مواقع خاصة موجودة على مستوى العاصمة والمقدرة بـ11 ألف وحدة سكنية، فيما وزعت البقية (9 آلاف وحدة سكنية) عبر بعض الولايات الأخرى. ونتذكر أن وزير السكن آنذاك ومعه المدير العام لوكالة "عدل" لزهر بونافع قد تحدث عن فترة 18 شهرا لإنجاز هذه السكنات، وبلغ الأمر بمدير الوكالة حد التصريح بأن هناك سكنات ستنجز خلال 3 أشهر فقط، وهو ما زاد في فرحة المستفيدين.

ومن أجل ذلك، فقد أسندت جل تلك المشاريع عبر التراب الوطني إلى شركات أجنبية، وبالتحديد صينية، فيما تكفلت شركة "كوسيدار" بمشروع حي الموز. ولم تمر سوى سنة على بداية إنجاز سكنات "عدل"، وهناك بعض المواقع التي تأخرت انطلاقة الأشغال بها لعدة سنوات.

كما ظهرت عدة مشاكل لم تكن متوقعة في البداية، أهمها الزلزال الذي ضرب منطقة بومرداس وظهور وباء أنفلونزا الطيور بالصين، الأمر الذي حال دون قدوم عمال صينيين كان من المفروض أن يدعموا الورشات التي تكفلت بها الشركات الصينية، فيما اشتكت بعض الشركات من نقص في مواد البناء وصعوبة تهيئة الأرضية لصعوبة المنطقة، على ضوء موقع السعيد حمدين الذي بقي يراوح مكانه إلى غاية السنة الماضية، رغم أنه كان مدرجا في برنامج 2001.

وريدا وريدا، بدأ الشك ينتاب المستفيدين في رؤية سكناتهم، ومعها تواصلت وعود الوزراء الذين تداولوا على هذا القطاع وكذا المدراء العامين لوكالة "عدل" في أن مشاريع "عدل" ستنجز في تواريخ محددة، غير أن ذلك لم يتجسد ميدانيا، حيث أن أولى السكنات التي أنجزت كانت بموقع العاشور وجزء في موقع حي الموز وأولاد فايت، والتي تم توزيعها في جوان 2004. فيما بقيت المواقع الأخرى جد متأخرة في الإنجاز، خاصة بالعاصمة التي تضم أكبر حصة في برنامج 2001 وحتى 2002 على منوال موقع السيالة وأجزاء أخرى من مواقع أخرى، مثل حي الموز وأولاد فايت ومعالة والسعيد حمدين وأخرى متواجدة بولايات أخرى.

وإذا كان برنامج 2001 قد تم توزيعه تقريبا، فإن برنامج 2002 ما يزال في طور الإنجاز. ورغم التفاوت المسجل بين المواقع عبر الوطن، فإن وتيرة العمل بها ما تزال بعيدة عن المدة التي حدّدها قبل أسابيع وزير السكن نور الدين موسى، الذي أكد في أحد تدخلاته بأن كل مشاريع "عدل" الخاصة بـ2001 و2002 ستوزع عند نهاية هذا العام، وهو الأمر الذي يبدو حاليا مستحيلا، على الأقل في بعض المواقع بالعاصمة التي تشهد تأخرا كبيرا، على ضوء موقع عين بنيان.

أحياء تحيط بها أشباح

لعلّ الكل ما يزال يتذكر الديكور الذي صنعته وزارة السكن وكذا وكالة "عدل" حول الطريقة التي ستنجز بها السكنات، ومن بين صور ذلك الديكور أن الأحياء ستكون مجهزة بكل مستلزمات الحياة للمواطنين، من مؤسسات تعليمية، مستوصفات، فضاءات الترفيه، أسواق... إلخ، وهذا في خطوة اعتبرت آنذاك جريئة لأنها ستقضي تماما على الصيغ والأساليب التي بنيت بها الأحياء السكنية الكبيرة في الجزائر التي تقتصر على شروط الحياة الكريمة للمواطن، وهي عبارة كما وصفوها عن مراقد ليس إلا، يلجأ إليها المواطن في المساء للنوم لينتهي في اليوم الموالي للبحث عن فضاءات أخرى يعيش فيها حياته كمواطن كامل الحقوق والواجبات.

ويبقى الإشكال الذي واجه معظم سكان أحياء "عدل" لحد الآن المؤسسات التعليمية المنعدمة، الأمر الذي حتم على المتمدرسين قطع مسافات كبيرة للالتحاق بمؤسسات أخرى هي الأقرب إلى مقر سكناتهم مع ما يلاقونه من معاناة يومية وصعوبة التأقلم مع الحجم الساعي للبرنامج الدراسي.

أما إذا تحدثنا عن فضاءات اللعب والترفيه، فلا نكاد نعثر عليها في جل أحياء "عدل"، وهو ما طرح إشكالا كبيرا عند الأطفال للممارسة الرياضية أو الألعاب، وما أكثرها.

أما تهيئة المحيط وصيانة العمارات والحفاظ على نظافتها ودوام سلامة مصاعدها، والتي يدفع المستفيدون من السكنات شهريا مبلغا معتبرا من أجلها، فلا نكاد نعثر عليها، ويكفي في هذا المجال التقرب من بعض المواطنين لتقدير ومعرفة مدى التذمر الذي امتلكهم جراء الوضع المزري الذي تعيشه أحياؤهم والإهمال الذي يعيشه على ضوء المحلات التجارية التي ما تزال في بعض الأحياء مغلقة، وهي باتت مع مرور الوقت وكرا لتناول المخدرات ومقرا للمتشردين والشباب الضائع.

في جانب آخر من الإهمال الذي تعيشه سكنات "عدل" أن بعض الشقق تم إيجارها لأن أصحابها لا يحتاجون إليها، وهو ما يتعارض مع دفتر بشروط وكالة "عدل" التي توعدت المخالفين لقوانينها بتسليط أشد العقوبات، وهو ما لم يتم لحد الآن. وهنا، لنا أن نتساءل عن الطريقة التي تم بها قبول الملفات ورفضها، ومنح السكنات لمن لا يحتاجونها؟! ■

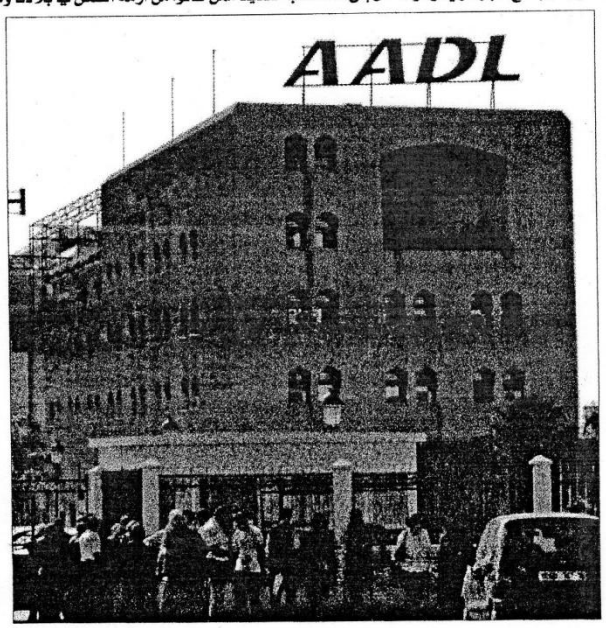

بدأ الشك ينتاب المستفيدين في رؤية سكناتهم، ومعها تواصلت وعود الوزراء الذين تداولوا على هذا القطاع وكذا المدراء العامين لوكالة "عدل" في أن مشاريع "عدل" ستنجز في تواريخ محددة، غير أن ذلك لم يتجسد ميدانيا، حيث أن أولى السكنات التي أنجزت كانت بموقع العاشور وجزء في موقع حي الموز وأولاد فايت، والتي تم توزيعها في جوان ٢٠٠٤..

صيغ

رغم بوادر الأمل التي لاحت في أفق أزمة السكن في الجزائر بظهور صيغة البيع بالإيجار الذي شرع في تطبيقه مع مطلع الألفية الجديدة، إلا أن تلك الآمال التي علقت عليه في معالجة أزمة السكن كانت في الواقع مشروعة، لأن شروط الاستفادة منه غير تعجيزية وبإمكان المواطن ذي الدخل المتوسط أن يتطلع لسكن محترم بفضله مشقة المعاناة الطويلة مع سقف يأوي أبناءه. إلا أن التجربة تعثرت طويلا، إذ سرعان ما تم إجهاض وتوقيفها، وحصيلتها لم تتعدد الـ55 ألف سكن التي أدرجت في برنامج 2001 و2002 رغم الآلاف من الملفات التي أودعها المواطنون على مستوى وكالة "عدل"، والتي ما يزالون يجهلون مصيرها ومصيرهم في الحصول على سكن

Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

الملخص:

شهدت كثير من المجتمعات تحولات في البنية الاجتماعية و الاقتصادية مما أدى إلى تطور المجتمعات وتحضرها و إلى حدوث تغيرات في أنساقها ، وكانت الأسرة من أهم الأنساق الاجتماعية تأثراً بهذه التغيرات حيث أثر على بنائها ووظائفها ، فتغير هيكلها وتقلصت مهامها ولقد كان لزيادة معدلات التغيرات الاجتماعية والتكنولوجية تأثيراً على الأسرة وعلى تعديل أدوارها ومكانتها في المجتمع . وتسهم هذه الدراسة في تسليط الضوء على موضوع التحضر ومدى التغيرات التي أحدثها في بعض بناء ووظائف الأسرة وما صاحب ذلك من أثار اجتماعية واقتصادية وأثره على الأسرة. تقوم هذه الدراسة على تساؤل رئيسي مؤداه : إلى أي حد ارتبطت الأسرة الجزائرية بقوى وعوامل التحضر، و التغيرات التي طرأت على المجتمع الجزائري؟

اعتمدت الدراسة الراهنة على المنهج الوصفي و منهج المسح الاجتماعي بالعينة

كما اعتمدت الباحث في هذه الدراسة علي ما يلي:

أ- أداة الاستبيان ب- المقابلة الشخصية ج- الوثائق والسجلات الرسمية د- المعالجة الإحصائية .

تنتمي هذه الدراسة في بعدها الرئيسي الشامل إلي علم الاجتماع الأسري – كما تنتمي إلي علم الاجتماع الريفي وعلم الاجتماع الحضري . أثر التحضر على بناء ووظائف الأسرة في الأتي :

لا تزال الأسرة الممتدة مستمرة مع تنامي ظهور الأسرة النووية .

استقلالية الأسرة النووية إلا أنها لم تلغ دور الكبار في العائلة حيث يتم الرجوع إليهم في الأمور الجوهرية. 3. مشاركة الزوجة في عملية اتخاذ القرار مع وجود تغير في أدوارها داخل المنزل.

الكلمات المفتاحية:

التحضر؛ التغير الاجتماعي؛ البنيات الاجتماعية؛ الأسرة؛ المجتمع؛ علاقات الجوار؛ الأسرة النووية؛ الأسرة المركبة؛ السكن؛ التغيرات الأسرية.